عدد 99 — 7 ربيع الآخر 1442 (23 نوفمبر 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أكتوبر 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 313 ليوم الثلاثاء 24 ربيع الأول 1442 (10 نوفمبر 2020) 8136

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 314 ليوم الثلاثاء 24 ربيع الأول 1442 (10 نوفمبر 2020) 8165

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (محال من مجلس النواب)

صفحة

• محضر الجلسة رقم 315 ليوم الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1442 (17 نوفمبر 2020) 8171

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 316 ليوم الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1442 (17 نوفمبر 2020) 8202

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (محال من مجلس النواب)؛
2. مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات (محال من مجلس النواب).

محضر الجلسة رقم 313

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1442هـ (10 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجالس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 110/20 الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 2020، قضت بموجبه برفض الطلب يرمي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الجزئي، الذي أجري في 18 يونيو 2020 لانتخاب عضو بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الشرق، وأعلن على إثره انتخاب السيد عبد الله أشن عضو بالمجلس.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 74.17 يتعلق بإعادة تنظيم أكاديمية المملكة المغربية.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 4 نوفمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 39 سؤال؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 58 سؤال؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 76 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مقترح قانون، يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وموضوعه "سبل الوقاية والحماية من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

ظهرت مؤخرا مجموعة من الانتهاكات التي طالت بعض الأطفال ببعض المدن، لذا نسائلكم حول الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم للحد من تفشي هذه الظاهرة؟ وكذا سبل الوقاية وحماية الأطفال من هذه الاعتداءات المتكررة التي تهدد أطفالنا بشكل دائم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

أريد أن أؤكد على أن حماية الطفولة وتوفير بيئة من الأطفال هي مسؤولية الجميع، هي مسؤولية السلطات العمومية بكافة مكوناتها، هي مسؤولية الأسرة التي لا يجوز أن تتخلى عن واجباتها في التربية والحماية، هي مسؤولية المجتمع الذي ينبغي أن يقوم بحماية كافة فئاته وخاصة الفئات الضعيفة والهشة.

وبالطبع فإن الأحداث الأخيرة، خاصة تلك التي وقعت في طنجة، خلفت ردود فعل غاضبة، لكنها ردود فعل تبقى محمودة، لأنها تغيت أولا الوقاية أو حث الدولة ومؤسساتها على الوقاية من هذا النوع من الاعتداءات الخطيرة، التي تنتهك الحق في الحياة للأطفال فضلا عن حقوق أخرى، ثم ثانيا تدفع إلى العمل من أجل عدم الإفلات من العقاب.

لذلك، فإننا في وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان، التقطنا الإشارة التي أرسلها إلينا المجتمع بكافة مكوناته، وأعلنا عن المبادرة بتنسيق مع السيد رئيس الحكومة وكافة القطاعات المعنية، هذه المبادرة التي تهدف إلى تعزيز تدخلات الفاعلين المؤسساتيين وغيرهم من أجل تعزيز آليات التدخل والتكفل، وقد قطعت هذه اللجنة مراحل مهمة من أجل:

أولا، افتحاص التشريعات الوطنية ومدى ملاءمتها؛

ثانيا، مراجعة مدى فعاليات الإجراءات المتخذة في مجال الحماية.

جدير بالذكر، السيدات المستشارات السادة المستشارين، أن بلادنا تتوفر على سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة من 2015 لـ 2025، هناك لجنة وزارية مكلفة بتنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها بمقتضى مرسوم 19 نونبر 2014، ثم على إثر ذلك صدر منشور رئيس الحكومة في 26 يوليوز 2019، أي منذ سنة و4 أشهر، لتأطير التنزيل الترابي لهذه السياسة العمومية المندمجة.

هاذ السياسة العمومية المندمجة التي تستهدف التأسيس لأجهزة إقليمية يرأسها العامل وتشارك فيها جميع القطاعات المعنية تنسق مع السلطات القضائية خاصة مؤسسة النيابة العامة، تقوم بتشخيص الخدمات الحمائية، تعد مشاريع خطط عمل، تقوم بتحقيق الالتقائية والتكامل بين جميع القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الدولة المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيح.

السيد الوزير المحترم إحداث هاذ الوزارة ما كانشي غير تعطى وصافي، على أساس أنتنا إنسان حقوقي وناضلتي واحد المجموعة ديال النضالات وكنتي كتدافع على واحد المجموعة ديال الأشياء ولكن تعطات لك هذه الوزارة على أساس هي حقوق الإنسان، باش تدافع على واحد الشريحة ديال المجتمع.

ولكن للأسف السيد الوزير المحترم كنشوفو ما كاينشي واحد الدفاع، هذه الوزارة علاش تحدثت؟ باش تدافع.

الإشكال المطروح السيد الوزير المحترم، هو وغادي نمشيو لك غير (Tanger-Med) السيد الوزير المحترم واحد المجموعة ديال الأطفال واللي مرارا وتكرارا هدرنا في هذه القبة على ذيك الأطفال هاذو شكون اللي غادي يحميهم، اللي هما موجودين في (Tanger-Med) وهذيك هي الواجهة السياحية ديال المدينة، ملي كيجي السائح، هاذو الناس شافوها وعيطو لنا وكيطلبو منا هاذ الشي هذا، ملي كيجي واحد السائح كيجبر واحد المجموعة ديال أطفال الشوارع، شكون اللي غيحمي هاذ الأطفال ديال الشوارع؟

هنايا الآن كتحملو المسؤولية للأسر، الأسر ولادهم طغاوو على العائلات ديالهم، وصلنا لواحد المسألة اللي ما بقاوشي الأبناء كيحترمو الواليدين ديالهم، واحد الفئة كبيرة من المجتمع، واحد الظاهرة غريبة كنعيشوها، علاش احنا خرجنا على النطاق الثقافي والأخلاقي ديال بلادنا.

الآن السيد الوزير المحترم هاذ الشي اللي وقع في طنجة واش ساهل؟ ماشي ساهل، ولكن رغم ذلك كاين قوانين جنائية اللي كتحدد هذا المساطر وهذه الإجراءات اللي كتحددها ولكن اللي كنشوفو هاذ الشي راه كيتزاد، تدارت في طنجة، تدارت في مناطق أخرى جبرو ديك العايلة مقتولة، مشاو لقاو جاو اختطافات آخرين، كاين واحد النوع فحال اللي غادي نقولو ديال التحدي مع السلطات، هاذ الشي هذا خاصو السيد الوزير المحترم يتخاذ بعين الاعتبار، هاذو راه اولادنا الأسر ولت كتخاف على وليداتها، كانت داخلة للمدارس شكون اللي غادي يحمي لها وليداتها؟

إذن هاذ الناس هاذو خاصنا نشوفو معهم الحل، إذا كانت الناس كيقولو غير العقوبة، خاص العقوبة شي حاجة زايدة على العقوبة، اللي كيقول الإعدام في حق هاذ الناس، أنا معه في العقوبة ديال الإعدام، راه

هاذوك وليداتنا، الآباء واش غادي يقابلو الخدمة ديالهم؟ واش غادي يقابلو وليداهم؟

كانت المقررات ديال المدارس، السيد الوزير المحترم، قرينا احنايا في مدارس كانوا هبعض الحوايج كيتدارو في مقررات ديال المدارس، هاذ الوليد كفاش نوعيوه داخل المدرسة، أما عيل، طفل يجي أي ولد يلعب معه بالتلفون ولا بشي حاجة راه غادي يديه، هذه المسائل هذه خاصها تخاذ بعين الاعتبار السيد الوزير، نحدو من هذه الظاهرة اللي واقعة في المجتمع ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "صيانة الطرق الجهوية والإقليمية الأكثر رواجا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

ما هي التدابير المعتمدة لإصلاح الطرق الجهوية والإقليمية التي تعرف حركية كبيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الموضوع ديال البرمجة ديال الطرق المصنفة التي تشتغل عليها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، كانت سابقا تتخضع لواحد التشاور ما بين المسؤولين المركزيين والمسؤولين الإقليميين والجهويين في غضون السنة، غيرنا الآن مع عاودنا الهيكلة ديال الوزارة لأن ولات عندنا مديرية مركزية خاصة بالأشغال ومديرية مركزية خاصة بالدراسات، ولينا تنديرها سنة قبل، حيث الآن 21، 22، 23، عندنا البرنامج ديال هاذ الثلاث سنوات، هو تيعتمد بطبيعة الحال على واحد العدد ديال المعايير وتيعتمد كذلك على الميزانية المرصودة خلال هاذ السنوات.

يعني بشكل عام عندنا التوسيع ديال الشبكة الطرقية والملاءمة ديالها مع حاجيات حركة السير، هاذي تتكون فيها العصرنة ديال الشبكة الطرقية المصنفة، فيها تطوير الشبكة ديال الطرق السريعة، فيها توسيع الشبكة ديال الطرق السيارة، وتيدخل ضمنها كذلك مشاركة الوزارة في البرامج ديال الطرق في العالم القروي.

المستوى الثاني كاين الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي، وهذا دائما كنت تنشير بأن هذا مع الأسف الشديد، في السنوات الفارطة كانت تتوقع فيه إشكاليات، حاليا تنحاولو نخصصو ليه سنويا واحد 3 المليار ديال الدرهم، أي حوالي 46% من الميزانية المرصودة للمجال ديال الطرق، وتنقول بأن هاذ الشي ما كافيش، لأن عندنا تقريبا 57.000 كيلومتر من الطرق، وعندنا رصيد تقريبا تيتجاوز 250 مليار ديال الدرهم، إذن خصنا اعتمادات إضافية.

وكاين بطبيعة الحال الشق الثالث هو الصيانة الاعتيادية، المعايير تتكون فيها أهمية الطريق، المعدل ديال حركة السير فيها، العرض ديال قارعة الطريق، التتبع ديال الحالة ديال الطرق من خلال الفحص اللي تيدار كل سنتين وتطلع فيه تقارير، ثم بطبيعة الحال هاذ البرمجة تتخضع لواحد التصور اللي تياخذ بعين الاعتبار التحولات السوسيو اقتصادية اللي تتوقع في الأقاليم والجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

ربما السيد الوزير، تنعرفو بأنكم طلقتو مجموعة ديال المشاريع لصيانة مجوعة ديال الطرق عبر ربوع المملكة، ولكن ربما نقدر نقول لك السيد الوزير، مجموعة ديال الطرق تتعرف مجموعة ديال المشاكل، مجموعة ديال الطرق تعثرت في الصيانة ديالها، نعطيك، السيد الوزير، على سبيل المثال الطريق الجهوية رقم 304 الرابطة بين أفورار وسد بين الويدان، ربما، السيد الوزير، نشكركم جزيل الشكر على تدخلكم لصيانة هاذ الطريق، ولكن ربما تدخلكم، السيد الوزير، قبل ما يكون نعمة راه ولا نقمة على الناس اللي ساكنين في أزيلال ولا الناس اللي ساكنين بين الويدان ولا الناس اللي ساكنين في أفورار.

وربما، السيد الوزير راه جيتي وتفقدت الأشغال ديال هاذ الورش الكبير، ربما اليوم كان طريق سياحية تترابط بين أفورار وبين الويدان كانت طريق تتمر عبر واحد الغطاء نباتي مهم ومناظر خلابة، اليوم، السيد الوزير، الطريق عرفت 4 سنين ديال الأشغال ولم تنتهي بعد الطريق، السيد الوزير.

الطريق الصفقة ديالها تعطات، السيد الوزير بـ 65 مليون ديال الدرهم ربما اللي غادي نقول لك الأطر ديال وزارة التجهيز والنقل معروفين بالكفاءة ديالهم ومعروفين من خيرة المهندسين ديال البلاد، ولكن ربما فشلو في تدبير هاذ الطريق، السيد الوزير، راه 4 سنين ديال الأشغال ولم تنتهي بعد، بتكلفة مالية ديال 65 مليون ديال الدرهم.

والغريب في الأمر، السيد الوزير، أن تم إعادة فتح الأظرفة لهاذ الطريق، ربما استعصى الشركة الأولى أنها تكمل الأشغال، وتعطات بـ 73 مليون ديال الدرهم، إلى كنا تنحسبو، السيد الوزير راه 73 مليون ديال الدرهم وزدنا المستحقات اللي أخذت الشركة الأولى، راه ولات صيانة الطريق غادي توصل واحد 100 مليون ديال الدرهم ولا 120 مليون ديال الدرهم.

ربما المديرية المكلفة بالدراسات، السيد الوزير، نقدر نقولو عندها واحد الهامش ديال الغلط ديال 10% أولا 5% ولا 20% ولكن ما يمكنش يكون عندها هامش ديال غلط ديال 120%، ربما السيد الوزير، كان بالأحرى هاذ الطريق إدارتوسيع في المناطق اللي يمكن نوسعها، احنا راه دكدكنا الجبال، السيد الوزير، جبال، راه كاين 10 كيلومتر ديال الجبل اللي العرض ديالها نقدر نقول لك واحد 50 متر ديال العرض، وجينا وكندكدكو في الجبل وخسرنا الطبيعة ودكدكنا، ولاو الناس اللي تيجيو من بني ملال يبغيو يمشيو لأزيلال خاصهم يجيو على تموليلت ويطلعو واويزخت ويجيو على بين الويدان ويطلعو لأزيلال.

ربما السيد الوزير كان بالأحرى أنكم تفكرو بخيرة الناس اللي عندكم تفكرو في إحداث طريق واحد (double voie) اللي تفك العزلة على إقليم أزيلال اقتصاديا، ربما هاذ الطريق كان خصها واحد الصيانة طفيفة، احنا تنشكروكم على التدخل ديالكم ولكن راه الإقليم والجهة تتعرف مجموعة ديال الطرق اللي خصها فعلا الصيانة وخص التدبير والحكامة اللي جات في الخطاب ديال صاحب الجلالة كان واضح، راه خصنا التدبير المعقلن ديال هذه المؤسسات السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ القضية ديال تعثر بعض المقاولات تتوقع، ولكن أنا اللي تنواعدك السيد المستشار هذه الطريق ديال أفورار بين الويدان غنفتحو فيها تحقيق إن شاء الله، الأسابيع المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني وموضوعه "ظروف نقل العمال الزراعيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكر السيد الرئيس،

عدد هام من الموارد البشرية السيد الوزير لا يستهان بها في توفير أمننا الغذائي والرفع من نسبة صادراتنا الفلاحية، فما هو تقديركم لها واعترافكم بمجهوداتها السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هذا الموضوع ديال النقل ديال المستخدمين بالعالم القروي أو ما يصطلح عليه بالعمال الزراعيين، فعلا ملي وقعت واحد العدد ديال الحوادث المؤلمة حقيقة بادرنا في وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك وجمعنا القطاعات المعنية أساسا وزارة الفلاحة، وزارة الداخلية، وزارة التشغيل، تعقدو تقريبا واحد 3 دالاجتماعات بحضور مسؤولين مركزيين ومسؤولين جهويين، كاين دبا 3 ديال المستويات اللي كنشتغلو عليها.

المستوى الأول الاقتراح ديال خطوط جديدة للنقل المزدوج اللي تتلبي الطلب ديال التنقل لهاذ العمال الزراعيين، انتوما تتعرفو بأن النقل المزدوج أساسا تتجي المقترحات ديالو من لجن إقليمية كيترأسوها السادة العمال، احنا طلبنا منهم باش يعطيو أولوية لهاذوك اللي وضعو ملفات ديال النقل المزدوج ومازال ما اخذاوهومش ولا هاذوك اللي كانو تيمارسو النقل السري ويتحولو للنقل اللي هو قانوني، المثال ديال

اشتوكة إنزكان نموذجا.

كاين كذلك اقتراح انخراط أصحاب الضيعات الكبرى، احنا كنعتقدو بأن أصحاب الضيعات الكبرى ما كاين حتى شي حاجة اللي تمنعهم باش يديرو اللي كيديرو الشركات الآخرين فيما يتعلق باستعمال النقل ديال المستخدمين للحساب الخاص وهذا كذلك ممكن وغادي ندفعو فيه.

المستوى الثالث، هو في إطار مخطط المغرب الأخضر، غادي نطالبو باش التعاونيات الفلاحية يدارلها واحد الدعم باش هاذ النقل ديال هاذ العمال الزراعيين يولي نقل تيخضع لواحد العدد ديال الشروط على مستوى الأمن والسلامة.

إن شاء الله في القريب غادي نعطي أنا والسيد وزير الفلاحة الانطلاقة لهذه المجموعة ديال المقترحات باش يمكن لها تلقى النور في أقرب وقت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السيدات المستشارات في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

لقد أصبحت أوضاع العمال والعاملات الزراعيين، أكثر استفحالا وتفاقما، جراء ما تتعرض من حيف وهضم لحقوقهم الشغلية وكرامتهم في تناقض صارخ مع الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية وقوانين منظمات العمل الدولية، فمن جهة أجور هزيلة مقابل خدمات جليلة.

من جهة أخرى جشع الشركات الفلاحية لوبيات في غياب قانون يحمي هذه الفئة ويقدر مجهوداتها، والأنكى من ذلك فإنهم وهن يعاملن بشكل تغيب فيه الإنسانية ولا أدل على ذلك من طريقة تنقلهم بين الضيعات الفلاحية في وسائل نقل تنعدم فيها شروط السلامة، بل أدت وتؤدي بحياتهم للموت المحتوم في مناطق عديدة من البلاد وحتى في ظل "كوفيد-19" الذي يقتضي تدابير احترازية مشددة، سجلت حوادث في بني ملال، كرسيف، وحوادث متكررة بسوس-ماسة، خاصة بين أكادير وتيزنيت، وأكادير وتارودانت، فاجعة مولاي بوسلهام التي ذهبت ضحيتها 14 عاملة زراعية، وهو ما يحز في النفس السيد الوزير ويستدعي التعاطي مع الموضوع بكل جدية.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نجدد ضرورة إنصاف هذه الفئة من تجاهل الحكومات المتعاقبة، ونطالبكم بوضع سياسة ارتقائية تنكب على:

- فتح تحقيق جدي في الحوادث التي أودت بالعاملات والعمال الزراعيين في غياب أي التفاتة من طرف الحكومة؛

- التسريع بفتح ورش الحماية الاجتماعية لضمان حماية حقيقية للنساء عموما، والعاملات الزراعيات على وجه الخصوص؛

- تفعيل أدوار مفتشية الشغل وتقاريرها التي لا شك وقفت عند وضعية العمال داخل هذه الضيعات، ناهيك عن تقارير المنظمات النقابية والحقوقية وهيآت المجتمع المدني؛

- فتح حوار جاد ومسؤول مع المشغلين والمسؤولين المحليين من أجل توفير نقل يضمن سلامة العاملين؛

- الالتزام بآليات التتبع والمراقبة الموضوعة من طرف الجهات المتدخلة لتثبيت العلاقة الشغلية وتأمين وضعية العمال، خاصة في حالة التعرض للحوادث؛

- إرغام المشغلين على وضع إجراءات عملية للتقيد بتدابير الصحة والسلامة لحماية العمال الزراعيين من الإصابة بجائحة "كوفيد-19".

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير عندكم تعقيب؟

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيدة المستشارة.

بالطبع واحد العدد كبير من المقترحات ديالك يبدو أنها ما موجهاش للقطاع ديالي، لأن تتكلم على اختصاصات ما داخلاش عندي، أنا تكلمت في إطار الاختصاصات ديال وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وأعطيت 3 ديال المستويات اللي غادي ندخلو فيها، ونتمنى على الله أننا نتوفقو فيها لأن هذا موضوع بطبيعة الحال بحال تيأرقكم تيأرقنا احنا.

غير فيما يتعلق بفتح تحقيقات جدية، أنت تتعرفي السيدة المستشارة ملي تتكون شي حادثة راه وكلاء الملك تيتكلفو بها، فكل الحوادث بطبيعة الحال ما في ذلك شك أنها فيها واحد المستوى من عدم الالتزام من طرف هاذوك الناقلين، هاذ الشي علاش قلنا احنا على الأقل يولي هذاك النقل يولي قانوني لأن النقل المزدوج الآن هو نقل ديال العالم القروي، صحيح مازال خصو يطور ولكنه نقل على الأقل هو غير قانوني، فيه واحد المجموعة ديال الضمانات، كاين المستوى الثاني هو نقل المستخدمين لحساب الغير، هاذ الشركات الكبيرة تيدروه أنا متفق معك، لا معنى أن الضيعات الكبرى ما تديرش هذا المستوى هذا.

وكاين المستوى الثالث بطبيعة الحال هو هاذ القضية دالتعاونيات لقاولها شي حل في إطار "المغرب الأخضر".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الآني الثالث، موضوعه "استراتيجية الوزارة لصيانة وتتبع وضعية الطرق القروية والجبلية وخاصة غير المصنفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات والتدابير المستعجلة التي قمتم بها أو التي تعتزمون القيام بها لصيانة وإعادة بناء الطرق غير المصنفة من أجل فك العزلة عن المناطق القروية والنائية فيما تبقى من عمر هذه الحكومة؟

وما هي حصيلة الإنجازات التي حققتموها بعد الوعد الذي قدمتموه للمغاربة منذ 10 سنوات وإن كانت بالنسبة المئوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال فيه شقان، شق يتطرق إلى البناء ديال الطرق، كل حال هذا أصبح الآن معروفا لدى السادة المستشارين فيما يتعلق بالبرامج اللي دارتها بلادنا ماشي غير في هاذ العشر السنوات الأخيرة وإنما في العقود الأخيرة، بدءا بالبرنامج الوطني الأول للطرق القروية، ثم البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ثم كذلك البرنامج الذي نشتغل عليه الآن اللي هو برنامج تقليص الفوارق المجالية والترابية اللي الآن حوالي 3 سنوات ونحن نشتغل عليه، بطبيعة الحال كاين واحد العدد ديال المؤشرات اللي تتبين إن شاء الله أنه ملي غادي ينتهي هذا البرنامج ديال التقليص غادي نكونو وصلنا تقريبا لواحد 33.000 كيلومتر ديال الطرق غير المصنفة واللي بطبيعة الحال غادي تكون كلفت حوالي 60 مليار ديال الدرهم.

الشق الثاني اللي متعلق بالصيانة وهذا موضوع مهم أحسب أن السؤال يذهب في هذا الاتجاه، أنا كنت أول من دعا داخل هذه القبة إلى أن هذا الموضوع يجب أن يؤخذ بجد، لأنه تتعرفو السادة المستشارين أن هذا لا يدخل ضمن اختصاصات الوزارة وإنما يدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية، وقلت أن الجماعات الترابية تشتكي من أمرين، تشتكي الأمر الأول مرتبط بالاعتمادات المالية، وهذا موضوع خصها تدارسو خاصة في إطار واحد العدد ديال الاختصاصات اللي ولات ذاتية عند الجماعات الترابية.

المستوى الثاني هو القدرة التقنية، واحنا طرحنا أن وزارة التجهيز يمكن لها تدير تكوين، يمكن لها تدير المصاحبة، يمكن لها تدير المواكبة، بطبيعة الحال شريطة انه يكون عندها الموارد البشرية، لأن هاذ السنوات عانينا من نقصان الموارد البشرية، وهذا هو اللي غادي يخلي أن هاذ الصيانة هاذي يوقع لها واحد الإطار، وإلا غادي تولي هاذ 33.000 كيلومتر اللي تنتكلمو عليها اللي هي مهمة بطبيعة الحال، لرفع العزلة عن العالم القروي، غادي تولي تتآكل كرصيد الطرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

معطيات مهمة، السيد الوزير المحترم، تقدمتم بها مشكورين، لكنها لا تجدي نفعا أمام ما يعانيه المواطن المغربي في هذه المناطق، فلو كانت للحكومة رؤية اجتماعية كما ادعت لعملت على صيانة هذه الطرق، وأقدم لكم مثالا بسيطا، ربما يقابل معطياتكم التي تقدمتم بها والتي تتغنى بانجازات الحكومة، فنحن اليوم أمام غياب مبررات حكومية لتوقف 399 ورش طرقي، واسمحولي أن أقدم لكم بعض الأمثلة للواقع المر الذي تعرفه أغلب الطرق.

وأنا اعطيتكم واحد الصور اللي اخذيتها غير نهار الأحد في الطرق، وهي تتعبر، فأين الحكومة من الطريق الرابط بين إفران وضاية عوا عبر ضاية حشلاف، فهي في وضعية كارثية، وأين هي من الطريق الرابطة بين أزرو وأفنورير عبر قيساريت الغابة، وأين هي من الطريق الرابطة بين كعوانة وأداروش المؤدية إلى كل مدينة مكناس ومريرت، والتي تعتبر المتنفس الوحيد حين تهاطل الثلوج.

وهاذ الشي كلشي واختصاصات الوزارة، وأين هي الطريق الرابطة بين عين اللوح والطريق الوطينة المؤدية لمريرت عبر أصوال، وأين هي من الطريق الرابطة بين عين اللوح ومنابع أم الربيع عبر القيساريت، وأخيرا وليس بالأخير، أين هي من الطريق الرابطة بين واد الزيتون–الكطاطا بالعجينات بعمالة تاونات.

كل هذه الطرق لم تعرف إصلاحا، لكن حظيت أخرى بهاذ الإصلاح بقدرة قادر.

السيد الوزير،

فالمواطن إن مسه المرض تمنى الشفاء، وإن عان من البطالة تمنى العمل، وإن عان من صعوبة المسالك وغياب الطرق تمنى طريقا ذات صيانة وجودة، فما بالكم ممن يعاني من المرض والبطالة وغياب الطرق، حاجيات تحترم حقوقه كمواطن مغربي وفق ما يضمن له الدستور، وهذا يعطيكم دليل على مكانة الحكومة عند هذا المواطن، الحكومة لم تحترم التزاماتها والشعارات التي رفعتها في عدة مناسبات، إنه الفشل، السيد الوزير، فهنيئا لكم بالحكومة بهذا الفشل، بالله عليك كيف لا يشعر هذا المواطن بالغضب اتجاه هاذ الحكومة وهو في هذا الوضع؟

في الشتاء ما تيقدرش يتمشى، وأكبر الصور اللي اعطيتكم تتعبر على كل ما قلت لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار آش غنقول لك؟

الكلام ديالك كله كلام عام ليس دقيقا وكلام فضفاض جدا ويضرب في الأسس ديال الديمقراطية.

دبا (PRDTS[1]) اللي تنتكلمو عليه فيه 35 مليار ديال الدراهم للطرق، ما عمر شي حكومة سابقة دارتها إلا الحكومة ديالنا، هاذ 35 مليار، السيد المستشار، علاش تنقول لك تضرب في الأسس الديمقراطية؟ هذه تبرمج على المستوى الإقليمي والجهوي، وأنتم تحضرون فيها كممثلين ديال الأمة، فالمركز ليس مسؤولا على البرمجة ديالها، وفيها شق تديرو الجهات، أنت تسألني عنه وأنا لست مسؤولا عنه، وفيها شق تنديروه احنا على المستوى المركزي، تدخل فيه الطرق المصنفة، وفيه عدد من المؤشرات.

لا يمكن بحال من الأحوال، أنا أتفهم أنك أنت في المعارضة يمكن تنزل على الحكومة، ولكن إلى بغيتي تنزل على الحكومة نزل بأمور مدققة، ما يمكنلكش تاخذ بعض النتف هكذا التي تأخذها مجتزأة من السياق ديالها وتقول أين الحكومة من هذا؟ قل أين الحكومة، الحكومة راه حطات 36 مليار ديال الدرهم، نتحداك في الفترة اللي كنتو انتوما فيها في الحكومة السيد الرئيس واش درتو.. مليار ديال الدرهم..

[1] **P**rogramme de **R**éduction des **D**isparités **T**erritoriales et **S**ociales

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية والتي تعالج مشكل "ندرة المياه".

وتجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "ندرة الماء".

تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تواجه بلادنا عدة إكراهات طبيعية بسبب ندرة المياه، مما يؤرق العديد من الأسر ناهيك عن سوء تدبير وعدم ترشيد استعمال هذه المياه أو هذه المادة الحيوية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هو مخطط الوزارة لمواجهة تحديات وتحقيق الأمن المائي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والسؤال الموالي موضوعه "ندرة مياه الشرب والسقي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحق في المياه والأمن المائي بات مهددا بشكل خطير بسبب الاستخدام المكثف للماء وبسبب الإجهاد المائي الذي تئن تحت وطأته بلدنا.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتموها من أجل التصدي لهذا الإجهاد المائي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الموالي موضوعه "التدابير المتخذة لمعالجة ندرة المياه".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، أكيد أن هذا السؤال طرح لعدة مرات وسيتكرر طرحه نظرا للارتباطات القوية والجوهرية بين الماء والحياة، وكذلك نظرا رغم المجهودات التي بذلت في بلادنا، رغم المخططات فلازلنا لم نجد بعد المدخل الأساس والكبير لنقلص من تراجع حق المواطن في المياه.

ما هي التصورات التي يمكن أن نتبعها وأن نبتدعها لنصل إلى مداخل حقيقية لمعالجة ندرة المياه؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الماء الصالح للشرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نعلم جميعا على أن تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب عرف تطور نوعي وكمي بفضل البرنامج الوطني (PAGER[2])، نسبة التزود ارتفعت من 95 لـ 2017 من 14% حتى 95 فاصلة شي حاجة في المائة، لكن السيد الوزير رغم كل هذه المجهودات تنلاحظو على أن مازالت هناك معاناة ساكنة العالم القروي فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب سواء الإنقطاعات اللي كتعرفها بعض المدن والقرى أو ما يتعلق بضعف الشبكة.

نعلم على أن صاحب الجلالة في يناير من هذه السنة ترأس حفل توقيع الاتفاقية الإطار لإنجاز البرنامج الوطني للماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 بغلاف مالي تقريبا 115.4 مليار ديال الدرهم، ذلك قصد تحقيق الأمن المائي، وتوفير العرض المائي.

تبعا لذلك، نسائلكم السيد الوزير:

أين وصل هذا البرنامج؟

وهل هناك من إكراهات بنيوية أو ظرفية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشكل ندرة المياه.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين من الفرق المحترمة التي طرحت هذا السؤال.

بالطبع يمكنني أن أقول أن الأسئلة حول هذا الموضوع أسئلة مشروعة، هناك قلق حول هاذ المسألة ديال الماء بشكل عام، أنا تنقول دائما ما شي غير في بلادنا بل حتى في دول أخرى، لكن هل لدى الحكومة تصور، مقاربة لتجاوز هاذ الإشكاليات، ربما التي عمرت لبضع سنوات؟ أقول نعم، من خلال مستويين:

المستوى الأول هو البرنامج 20-27 اللي ترأس جلالة الملك، الله ينصرو، في 13 يناير الانطلاقة ديالو، هذا برنامج متكامل، برنامج ضخم فيه 115.4 المليار ديال الدرهم، أنا عرضتو في مجلس النواب، وأرجو أن تتاح الفرصة أن يعرض في مجلس المستشارين، لأن فيه واحد العدد ديال الإجابات بالتفاصيل، أنا كنت واعدت خاصة فيما يتعلق بالماء في العالم القروي، فيما يتعلق بالسدود التلية والسدود الصغرى، أن يطرح هذا بتفاصيله، باش إلى كانوا السادة الممثلين دالأمة عندهم بعض الملاحظات نجاوبو عليها، هذا المستوى الأول شرعنا فيه وسأعطي فيه بعض التفاصيل.

المستوى الثاني، هو المستوى ديال التخطيط لسنة 2050، التي نحن ملزمون بها قانونا، لأن القانون 36.15 تيتكلم على التخطيط لـ 30 سنة، تذكرو السادة المستشارين أن كان التخطيط لـ 20 سنة، عاود قدينا مشروع هاذ القانون أصبحنا ملزمين بالتخطيط ديال 30 سنة، هذا

[2] **P**rogramme d'**A**pprovisionnement **G**roupé en **E**au potable des populations **R**urales

مشروع ضخم للسنوات المقبلة، غادي يكلف 380 مليار ديال الدرهم وفيه بطبيعة الحال يتعرض للإشكاليات التي غتعترض السياقات ديال الماء فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، لأن كاين واحد العدد ديال الدراسات الآن التي تتواتر حول هاذ الموضوع.

بطبيعة الحال هاذ المسألة هاذي الآن ديال.. هاذ السؤال تيعطيني فرصة باش نتكلم للسادة المستشارين على السنة الماضية، السنة ديال 2019-2020، بالطبع لا أخفيكم أن الأمر مقلق، لأن معدل التساقطات المطرية تراوحت بين ناقص 5% في حوض اللوكوس وناقص 67% في الحوض ديال سوس ماسة، وكانت ناقص 50% في الحوض ديال بورقراق الشاوية وناقص 47% في الحوض ديال أم الربيع.

أما بالنسبة للواردات المائية اللي هي تتشكل الأساس بطبيعة الحال ديال السدود، بلغت 4,3 المليار الأمطار المكعبة، مما يشكل عجزا يقدر بـ 64%، بالطبع من خلال هاذ البرنامج ديال 20-27 حرصنا هاذ السنة ديال 2020، رغم أنها سنة استثنائية على مستوى الجائحة ديال كورونا، أننا نعطيو واحد الإشارة قوية من خلال إطلاق خمسة سدود كبرى.

السنوات الماضية، السادة المستشارين تتذكرون كنا تنطلقو 2 حتى 3 السدود في السنة، هاذ السنة رغم استثنائيتها طلقنا 5 ديال السدود كبرى، غادي نتكلم عليها، لكن بغيت نقول لكم بأنه تم الانتهاء من بناء 6 سدود ديال "دارخروفة" في العرائش، السد "الشريف الإدريسي مارتيل" إقليم تطوان، "تمالوت" في مديلت، "تمقيت" إقليم الراشيدية، و"ولجة السلطان" بإقليم الخميسات، "مشلفيبن" بإقليم إفران.

السدود الكبرى اللي قيد الإنجاز، مزيان يعرفها السادة المستشارين، فيها تقريبا 14 سد، كاين "قدوسة" في الرشيدية، كاين "سيدي عبد الله" تارودانت، كاين "خروب" تطوان والعرائش، كاين "تيداس" بإقليم الخميسات، كاين "تودغى" إقليم تنغير، كاين "مداز" إقليم صفرو وكاين "أكدز" إقليم زاكورة، كاين "غيس" إقليم الحسيمة، كاين "فاصك" بإقليم كلميم، كاين "الساقية الحمراء" بالعيون، وكاين "تاركا أومادي" كرسيف، وكاين "آيت زياد" بالحوز، وكاين "سيدي عبو" بتاونات، كاين "بولعوان" اللي عاود فسخنا العقدة ودرنا عقدة جديدة غادي نزيدو فيه 11 المليون ديال الأمتار المكعبة، باش يوصل 66 مليون.

السدود اللي تكلمت عليها اللي مبرمجة سنة 2020 هي "كدية البرنة" اللي غادي يكون في سيدي قاسم، هذا سد قديم جدا، هذا غادي يكون عندو واحد الأثر على السقي احنا تنتكلمو على حوالي 30.000 هكتار في السهل الغرب، كاين التعلية ديال سد "محمد الخامس" انتوما تتعرفو لأن هاذ الشي طرحتوه مرارا أن هذا السد بسبب التوحل وصل ل 250 مليون ديال الأمتار المكعبة غادي نرفعوه لمليار الأمتار المكعبة هو جاي في إقليمي تاوريرت والناظور.

كاين السد ديال "الرتبة" إقليم تاونات غيدير مليار ديال الأمتار المكعبة موجه أساسا للسقي، كاين التعلية ديال سد "المختار السوسي" بإقليم تارودانت اللي غيمر من 40 مليون دالأمتار المكعبة لـ 280 مليون تقريبا 7 ديال الأضعاف، وانتوما تتعرفو الموضوع الآن ديال سوس–ماسة وديال المجمع ديال "أولوز" مع "المختار السوسي"، وكاين السد ديال "بني عزيمان" الذي سئلت عنه مرارا بإقليم الدريوش اللي غادي يكون موجه للسقي والشرب.

وغادي نبرمجو السنة المقبلة كذلك 5 سدود، هذه السدود غادي تكون "تاكزيرت" إقليم ديال بني ملال، السد ديال "خَنْك كْرُو" بالإقليم ديال فكيك، سد "واد لخضر" بإقليم أزيلال، سد "ديال تامري" بإقليم أكادير إداوتنان، والتعلية ديال السد ديال "إمفوت" بالإقليم ديال سطات.

كذلك انتهينا، سننتهي من التحلية ديال مياه البحر بالإقليم ديال شتوكة أكادير، بطبيعة الحال أنا تكلمت على جانب السدود الكبرى ولكن انتوما تتعرفو بأنه السياسة ديالنا قائمة كذلك على المستوى ديال التحلية ديال مياه البحر، خاص يعرفو السادة المستشارين بأننا كنتكلمو على التحلية ديال مياه البحر راه كنتكلمو على تجربة من أواسط السبعينيات باش ما يقولش شي واحد أن هذا الموضوع جديد، المغرب الحمد لله عندو فيه تجربة غادي ننتهيو من هذه إن شاء الله في مارس 21، غادي نقويو الصبيب ديال واحد العدد المحطات في الأقاليم الجنوبية.

الآن نحن بصدد مناقشة التكامل ما بين استعمالات ديال المحطة ديال الداخلة لأن فيها الفلاحة وفيها الماء الشروب وفيها الميناء ديال الأطلس، ميناء الداخلة الأطلسي اللي تكلم عليه جلالة الملك في الخطاب، كذلك الشروع في الخطوات الإجرائية للمشروع الكبيرة لتحلية مياه البحر ديال الدار البيضاء، غادي يكون فيه 300 مليون ديال الأمتار المكعبة، غادي تكون أكبر محطة على المستوى القاري وغادي تكلف تقريبا 10 المليار ديال الدرهم.

كذلك انهينا ربط المنظومة المائية.. نحن بصدد إنهاء ربط المنظومة المائية ديال طنجة بسد "خروفة"، أنهينا ربط المنظومة المائية ديال أكادير بسد "أولوز" و"المختار السوسي"، ربط المنظومة المائية ديال تاركيست بالمنظومة ديال الحسيمة، الربط المائي للشمال ديال مدينة الدار البيضاء بالجنوب ديالها، وهذه كلها كانت واحد العدد ديال المشاريع المتأخرة أنجزناها خلال هذه السنة.

ثم الآن نحن بصدد الدخول في التفاصيل في الدراسات التفصيلية ديال الربط المائي، بين السد ديال المنع (le barrage de garde) لأن واحد الوقت كنا كنتكلمو على السد ديال "كدية البرنة" الآن هبطنا للسد ديال المنع نربطوه بالسد ديال "سيدي محمد بن عبد الله" والسد ديال "المسيرة" تقريبا 18 مليار ديال الدرهم.

فيما يتعلق بالسدود التلية والسدود الصغرى، المواقع الآن المجردة يعني المحصاة أكثر من 900 موقع، احنا الآن كان عندنا إشكال أننا

خاصنا نهيو التأسيس ديال واحد العدد ديال المؤسسات على المستوى الجهوي، الآن اللي مطلوب من اللجان الجهوية اللي يترأسوها السادة الولاة أن تقترح على اللجنة الوطنية اللي تترأسها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المقترحات فيما يتعلق بالسدود الصغرى والسدود التلية واللي هاذي غادي تعطي واحد الزخم سوسيو اقتصادي بطبيعة الحال للأقاليم والجهات اللي غادي تكون فيها واللي كان الطلب ملح من طرف السادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير،

حقيقة أنه ما تفضل به السيد الوزير المحترم هو تحصيل حاصل، هو تراكم نعرفه جيدا، المخططات راه عرفناها، احنا راه برلمانيين، راه كنعرفو هاذ الشي، وتصنطنا له وتبعناه وقريناه وعرفنا المخطط ديال 2020-2050، وعرفنا التكلفة المالية اللي مرتقبة، وعرفنا السدود اللي تصايبات واللي غادي تصايب، احنا تنتكلمو على وضعية ديال ندرة المياه وكنتكلمو في اللحظة اللي كنعيشوها، احنا كنعيشو اليوم، كنتكلمو على اليوم، الواقع ديال اليوم، كنتفاعلو مع الحكومة، هذه جلسة أسئلة الشفوية، كنترجمو فيها المعاناة ديال المواطنين، تنقربو لهم رؤية الحكومة، باش نقلبو على الأمن بصفة عامة، ومن ضمنه في هاذ الموضوع في هاذ الحصة هاذي الأمن المائي.

فلذلك، احنا تنطلبو بهاذ التحديات اللي مطرحة هاذ السنة هاذي واش غايبة علينا مجموعين قلنا هاذ السنة صعيبة؟ حالة استثنائية ديال المرض ديال كوفيد، أكثر من هذا الحالة ديال الجفاف، راه الناس في البادية راه كاين كاع اللي ما خلعاش باقي الكوفيد أكثر ما خلعو الجفاف، لأنه مرتبط به وبالحياة ديالو.

فلذلك، المشكل ديال الماء أساسي، أحنا الحكومة تدبر، وزارتكم تدبر، عندكم جميع الوسائل في هاذ الظرفية وفي هاذ الوضعية أشنو اللي كاين؟ وكاينة مفارقات غريبة، الإقليم ديال تاونات والإقليم ديال وزان التساقطات فيه تتكون ديما كثيرة فيها 5 السدود، ولكن اليوم واحد المجموعة ديال دواوير عايشين تيعرفو ظاهرة العطش.

الخطأ اللي وقع وعيينا ما نتكلمو هنا على السد ديال "أولوز" باش يتعلى، باش يمكن ذاك السهل ديال سوس ما يموتش، اليوم راه تيموت، الخطأ لمن دبا نتكلمو عليه؟ شكون اللي نحملوه المسؤولية؟

احنا راه كلنا تنضيعو، احنا كلنا مغاربة كلنا مسؤولين، فلذلك حيث تنتكلمو كبرلمانيين تصنتو لنا شوية، وما تجوبوناش بذاك الشي اللي تنعرفو، اعطيونا شي كلام في وسط البرلمان اللي تيتبعنا واللي تيشوف هاذ الجلسة هاذي يدي معه شي حاجة في وذنيه، اليوم في السفوح ديال جبال الأطلس لا في الدير ولا حتى في السفح لا الشرقي ولا الغربي ديال الأطلس الكبير راه الناس ما عندهومش ما يشربو، اليوم الناس مخلوعين من قضية السقي، ما عندهومش حتى شي رؤية.

بغينا نستغلو هاذ الفرصة هاذي بحال هاذ الجلسة الدستورية باش نسمعو من السيد الوزير المحترم واحد الكلام لهاذ الناس، اللي فيه الاطمئنان وفيه الأمن المائي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم التي تضمنت مجموعة من الحلول التقنية، التي جيء بها سواء على المستوى البرنامج الأولوي الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي، أو سواء على مستوى التخطيط الإستراتيجي لسياسة الماء، نثمن كل ما جئتم به من حلول لبلوغ الأهداف المتوخاة، سواء تعلق الأمر بتنمية العرض المائي أو الإدارة المثلى للطلب على الماء أو تعزيز الإمداد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي.

نهنئكم، السيد الوزير، على كل المجهودات المبذولة، لكن بالمقابل لابد من الإشارة إلى غياب ما هو سلوكي بالنسبة لمستعملي الماء، وأخص هنا بالذكر الفلاحين، حيث أن الفلاحة تستهلك ما يقارب 80% من الموارد المعبأة ببلادنا.

لابد أيضا أن أشير كنقطة ثانية إلى أن الحلول التقنية رغم نجاعتها إلا أنه لابد من التركيز على طريقة تنفيذها وعلى آثارها الاجتماعية، وأذكر هنا على سبيل المثال بناء سدود ونقل المياه، فرغم فعاليتها في تعبئة الموارد إلا أنها قد تحرم مجموعة من الساكنة المجاورة لمياه النهر من الاستفادة من مياهه، وبالتالي نكون بصدد خلق ندرة للماه لهذه الفئات، فلا هي يسمح لها باستعمال الماء المجاور ولا لها القدرة على حفر آبار تضمن احتياجاتها المعتادة من المياه.

والأمثلة عديدة لمثل هذه المعاناة، هنايا غادي نذكر بإقليم قلعة السراغنة جماعة الوادي الأخضر التي كانت جنة خضراء، أصبحت

الآن شبه قاحلة يعني بهاذ الفعل هذا وأصبح غطاؤها النباتي متدهور بشكل كبير، بل أدى إلى تلف آلاف من أشجار الزيتون، في مقابل هاذ الفئة نجد أن هناك من يستفيد من المنشآت، هاذ المنشآت الفنية التي تمكن من المياه السطحية لديهم أيضا قدرة على تعميق الآبار واستنزاف المياه الجوفية.

لذا ندعوكم، السيد الوزير، إلى وضع وإنفاذ مقاييس وحصص استهلاك للمياه السطحية والجوفية، تمكن من احتواء الطلب الحاصل على الماء، وتمكن من تحقيق العدالة المائية.

وأخيرا نسأل الله أن يرحمنا بأمطار الخير عما قريب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

بالتأكيد السيد الوزير نحن على اطلاع على السياسات العمومية في مجال الماء، لكن ليس هذا هو الإشكال، الإشكال كيف نفكر جماعيا في التقليص من هاذ تراجع حصة المواطن الفرد المغربي من حصته في الماء، اليوم رغم هذه السياسات العمومية كلها، لازالت حصة المواطن المغربي الفرد تتراجع من حقه في المياه، هذا موضوع يفترض سياسات التقائية، الإشكال هناك إشكالات اللي ربما كنتهو لها ولكن ما درناش آليات لمعالجتها.

احنا الإشكال ديالنا وهو كيف تكون عندنا دمرقطة ديال الولوج إلى الماء؟ ما عندناش دمقرطة إلى الولوج إلى الماء، عندنا طبقية كبرى في الولوج إلى الماء، سواء بين بعض المدن، وبعض المدن وبعض الجهات، بعض الجهات فيها الماء وبعض الجهات ما فيهاش الماء، كذلك هناك ثقافة في العلاقة مع الماء، هناك تبخيس للماء كقيمة، وبالتالي من المفروض أنه تكون هناك سياسات عمومية توعوية.

ناخذو مثلا، التلوث، هناك ممارسات اللي ما مسؤولاش عليها الوزارة مسؤول عليها الجماعة، مسؤولة عليها الجهة، مسؤول عليها السلطات المحلية، وديان أم الربيع، سبو، وعدة وديان تلوث صباح مساء، واحنا تنشوفو، كاين معاصر الزيتون، كيرميو فيها (les déchets) كيرميو فيها كل السموم.

لذلك، فيجب هذا الموضوع يحتاج إلى واحد (package) ديال الإجراءات اللي ما فيهش فقط وزارة التجهيز ولكن فيه قطاعات أخرى ذات الصلة.

الإشكال اليوم ملي كنتذاكرو على التقارير الدولية سواء ديال "الفاو" (FAO[3]) ولا سواء ديال البنك الدولي، ولا سواء حتى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كلها تجمع رغم المجهود أنا تنقول لا أنكر المجهود هناك مجهود جبار كيتبذل رغم ذلك فلازالت حصة المواطن المغربي في تراجع من الماء.

لذلك فالمستقبل.. والتغيرات المناخية تهدد حتى الجهد اللي تنبذلوه، تهدده التغيرات المناخية، لذلك فهذا الموضوع يحتاج إلى وقفة حقيقية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية في إطار التعقيب للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل السيد الوزير نحن لا ننكر المجهودات اللي تتقوم بها وزارتكم في هذا المجال المتعلق بتزويد الماء الصالح للشرب، لكن ربما ليست نفس الجهات استفادت بنفس الكيفية وبصفة متساوية، فهناك مجموعة من الجماعات القروية اللي باقية تتعاني لحد الساعة واللي ما استفداتش وما وصلاتش للنسبة المعلن عنها في إطار برنامج (PAGER) فمجموعة من الجماعات القروية، خاصة مثلا الجماعات القروية التابعة لدائرة أبي الجعد ولا دائرة وادي زم كاين واحد المجموعة ديال الجماعات، هناك جماعة لبراكسة، جماعة أولاد عيسى، أولاد فنان، آيت عمار، الرواشد، بوقريص.. هاذو كلهم جماعات باقين تيعانيو لحد الساعة وكيتفك المشكل غير بذيك الصهاريج المتنقلة تتعرفو المشاكل اللي تتعرف هذا النوع من التوزيع، وهذه الجماعات الرؤساء ديالهم كانو عملو واحد الاتفاقية مع مجلس جهة بني ملال–خنيفرة ومع المجلس الإقليمي لخريبكة ولكن وزارتكم ما انخرطاتش معهم على اعتبار على أن الوزارة لها برنامج محدد في هذا المجال.

لهذا، السيد الوزير، وفي إطار البرنامج اللي تذاكرنا عليه في 20-27، نود أن هذه الجماعات تاخذوها بعين الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

[3] **F**ood and **A**griculture **O**rganization

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أولا القضية ديال الماء، بحال اللي تفضل السيد المستشار، القضية ديال الماء ماشي مسؤولية ديال وزارة التجهيز بوحدها، هي تشاركية، أولا إلى رجعتي لـ 20-27 تتلقى الوزارات الموقعة كوزارة التجهيز، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إذن هذا الموضوع ما عمرو كان في المغرب موضوع أحادي كان دائما موضوع.

بطبيعة الحال الإشكال ديال الندرة ديال المياه مرتبطة بواحد العدد ديال التغييرات ولكن لا يمكن أن ننفي، نفيه سيكون مجانبا للصواب، أن على الأقل فيما يتعلق بتعبئة المياه وقع تأخر، خصنا نقولو الأمور كما هي، لأنه علاش؟ هي سهلة باش تفهم، دبا احنا المغرب إلى رجعتي منذ القرن 18 للآن ورجعتي للتطور ديال الماء تتلقى بأنه كان دائما دوري (cyclique)، عندنا سنوات دالجفاف قد تمتد بضع سنوات، قد تمتد إلى 4، 5 سنوات، وعندنا سنوات ممطرة.

اللي هو مطلوب هو أن القدرة التخزينية ديال المياه السطحية كان خصها ترتفع، الآن احنا عندنا حوالي 18.5 دالمليار ديال الأمتار مكعبة غادي نزيدو عليها السدود اللي تكلمتي عليها مؤخرا لأن كلها دبا باشرنا فيها الملء، لكن في الحد الأدنى خاصنا نوصلو لـ 32 مليار ديال الأمتار المكعبة، وهاذ الشي علاش برمجنا داخل 20-27 برمجنا 20 سد، احنا غادي ندبرو في 20، 5، في 21، 5، بقاو لنا 10 السدود، لكن إلى رجعتي لـ 20-50 اللي هو في الحقيقة يجب أن يطلع عليه السادة المستشارون لأنه يجيب على واحد العدد ديال الإشكاليات ومنها هذه القضية ديال الحصة ديال الفرد من المياه.

إذن عندنا هذه المسألة الأولى اللي هي القدرة التخزينية لأنها مرتبطة بالمياه السطحية والمياه السطحية مرتبطة بالتساقطات المطرية ومرتبطة بطبيعة الحال بالواردات لأن ملي تتكون التساقطات المطرية في المدن الساحلية راه ما عندهاش أثر على الواردات المائية بالمطلق، هذيك خاصنا نعالجوها في واحد الإطار آخر ونحن نخوض التجربة في ذلك.

المستوى الثاني هو تحلية مياه البحر، التوجه اللي كاين الآن لأنه إذا لاحظتو أنا تكلمت لأول مرة تنتكلم على الدار البيضاء، هذا واحد التحول هيكلي في بلادنا، أن نتحدث عن مدينة من مدن الشمال أنه غادي تكون فيها تعبئة المياه من خلال المياه المحلاة، وتنتكلمو على 300 مليون من الأمتار المكعبة لأن عندنا فيها واحد العدد ديال المآرب.

أولا باش ما نبقاوش مهددين بالربط مع الشاوية بورقراق واخا غادي نزيدوفيه "ولجة السلطان" و"تيداس" وفي المستقبل وغادي نزيدو فيه "بوخميس"، ولكن كذلك باش نفكو الارتباط ديال هذيك المنطقة كلها بأم الربيع، لأن أم الربيع تيعرف واحد الخصاص فيه الفلاحة، لأن الفلاحة بالنسبة لنا ضرورية، وفيه كذلك واحد العدد ديال التجمعات العمرانية اللي هي غادية وتتكبر.

وبالتالي احنا كنتكلمو في هذا الاتجاه ديال التحلية ديال مياه البحر بواحد الإشارة قوية جدا لأن الشمال درنا غير الحسيمة، الحسيمة فيها 200 لتر في الثانية، احنا كنتكلمو تقريبا الآن بالنسبة للدار البيضاء على رقم كبير جدا اللي هو حوالي 800 ألف متر مكعب في اليوم اللي تيعطينا 300 مليون.

أنا تنقول دائما ما غايتطرحش مشكل الماء الشروب، اللي هو مهم بالنسبة لنا هو كفاش نلقاو التوليفة المناسبة باش الفلاحة ديالنا ما تضررش لأنه المياه المحلاة خصها تكون مياه بواحد الثمن معقول باش الفلاحة يمكن لها تستمر لأن سوسيو اقتصاديا هي مهمة جدا.

الشق الآخر المرتبط بالاستعمالات اللي أشارت لو المستشارة، صحيح، لأنه في 20-27 ولا في 20-50 الاستعمالات ديال المياه مطروحة بحدة، لأنه لا يمكن أن نتصور أننا يمكن لنا نستمرو نعبأو نعبأو وما نديروش الاستعمالات، لكن اللي خص يفهمو السادة المستشارين أنه فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب احنا كنتكلمو حاليا يعني من هنا لـ 2030 على 1.7 دالمليار تقريبا اللي غادي نشربو كاملين كمغاربة، ومن هنا لـ 2050 كنتكلمو على 2.5 دالمليار، لكن القسط الكبير جدا تيمشي للفلاحة وغادي يكونو عندنا استعمالات أخرى.

الشق الثالث كذلك اللي مرتبط بالتلوث هو موجود في 20-27 وموجود في اسميتو..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كنظن أن باقية بعض الأسئلة اللي تكاد تكون في نفس الموضوع اللي ممكن يكون فيها تفصيل أكثر.

وننتقل إلى السؤال الثامن وموضوعه "التأخر الحاصل في حجز المواعيد لدى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول التأخر الحاصل في حجز المواعيد لدى الوكالة

الوطنية للسلامة الطرقية وكذلك بعض الممارسات السائدة بأبواب مراكز تسجيل السيارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

أولا الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية ما يصطلح عليه (la NARSA[4]) بدأت في يناير 2020، يعني الاختصاصات اللي كانت عند الوزارة تحولت للوكالة، إذن عمليا هي بدات، بدات مع الظروف ديال الجائحة ومع ذلك استطاعت في هاذ الشهور هاذي تحقق واحد العدد دالأمور، غير باش نعطيكم فكرة، هاذيك الفترة دالحجر خلات لنا 351.000 بطاقة متأخرة اللي كان خصها تعطى أساسا رخص السياقة وشهادة التسجيل (les cartes grises) و16.000 امتحان نظري كان خص يدار و11.000 اختبار تطبيقي، وهاذ الشي كلو بطبيعة الحال في المدة اللي خففنا فيها الحجر استطعنا باش نتجاوزوه.

بالنسبة لعدد الطلبات ديال التجديد ديال رخصة السياقة بالنظر للنهاية ديال 10 سنوات اللي كانت، الآن عندنا حوالي مليون وثيقة فيها 700.000 رخصة سياقة و300.000 شهادة ديال تسجيل مركبات.

بطبيعة الحال الجو العام ديال الجائحة فرض علينا أننا نمشيو في اتجاه التسريع بالرقمنة، الرقمنة الآن توجه عام ديال الدولة المغربية، لكن احنا اضطرينا لأنه خص تعرفو بأنه تقريبا يوميا تتجي لمراكز التسجيل اللي كاينة على المستوى الوطني اللي هي حوالي 76، تتجي تقريبا 15.000 مرتفق يوميا، تصورو هاذ العدد هذا وما يمكن أن تكون له من انعكاسات بطبيعة الحال على القضية ديال نقل العدوى.

عندنا بعض المراكز يجب أن أعترف بذلك، حيث عادة في العموم عندنا تقريبا أسبوع حتى 10 الأيام، لكن عندنا مراكز بحال مراكش وفاس والمحمدية، نظرا لقلة الموارد البشرية، وهاذ الشي في الحقيقة ما شي مسؤولية (la NARSA) لأن هاذ الشي ورثته على وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وأنتوما عارفين بأنه كان عندنا إشكالات في الموارد البشرية في عدد المناصب ديال الشغل تيمكن يوصل حتى لشهر، وبالنسبة للمركز ديال فاس تيوصل حتى شهرين، لأن المركز ديال فاس تيستقبل حاليا أكثر من 500 مرتفق يومي.

أنا اللي نقدر نبشركم به، هو أنه احنا نشتغل الآن على أننا ما نبقاوش فقط فيما يتعلق بالمراكز، وإنما غادي نحاول نديرو الشباك (le guichet unique) وغادي نوسعوه، غادي نضربوه في 10 ديال الأضعاف، احنا الآن نتفاوضو على واحد القضية، اللي أساسي هو أن المرحلة المقبلة غادي تكون مرحلة الرقمنة، كاين واحد العدد دالوثائق ما غيضطرش المرتفق يمشي بالمرة لهاذ المراكز هاذي، يمكن لها تجيه حتى للداريالو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على التفاعل الإيجابي مع السؤال ديالنا الآني وعلى الإفادات والمعطيات اللي اعطيتونا، وفعلا أن هاذ الوكالة اللي تتعرف اختصارا (la NARSA)، على أنها هي وكالة حكومية بحال إلى سمح للوزارة وكذلك للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في الاختصاصات المتعلقة بالسلامة الطرقية، ولكن حينما نحدث وكالة فهذا من أجل تجويد الخدمات، يعني الهدف من وراء إحداث هذه الوكالة هو تقديم خدمة عمومية في المستوى المطلوب، والرفع من القدرة الإنتاجية إن صح عند مراكز ديال تسجيل السيارات، مراكز الفحص التقني وكذلك لسيارات التعليم، هذا هو الهدف اللي كان ولكن في أحسن الظروف في استقبال المرتفقين وفي أسرع وقت ممكن.

السؤال اللي تطرح وخا مدة وجيزة، لأن هاذ الخدمات كانت تقدم، هل تحسنت ظروف الاستقبال؟

الجواب، مع الأسف السيد الوزير، لا، بالعكس، أنها لم تتحسن، لأن الآن الخدمة اللي مطلوبة واللي كانت تتقدم في حينها، أصبحنا، كما أكدتم على ذلك وعندي ما يثبت على أن بمدينة فاس ولينا تنوصلو عند 70 يوم، يعني المواطن اللي غادي يقتني السيارة وغادي يتعاقد بشأنها وغادي يمشي يبغي يحصل على الوثائق المطلوبة من أجل أنه يتحرك بها، أصبح انه خص ينتظر ما بين 40 يوم حتى 70 يوم والسيارة ديالو مركونة.

كذلك، نفس الأمر لأنه تنفرضو عليهم من البائع ومن مشتري السيارة على أنه يدير واحد (la visite technique) أثناء البيع و(la visite de mutation) المدة ديالو هي شهر واحد، يعني صالحة لمدة شهر والوكالة اعطاتو موعد على 60 يوم، إذن ما مآل ديال هاذ الفحص التقني، خص يجدد الفحص التقني كذلك.

[4] **NA**tional **R**oad **S**afety **A**gency

عندنا المسألة ديال تجديد الرخص اللي تنتهي، لأن كاين اللي مصدر العيش ديالو من هذه الرخصة، عليه أن ينتظر أكثر من شهر، وهو عرضة للبطالة وبالتالي أن الهدف من هذه الوكالة لم يتحقق، كاين هذه الإكراهات نعترف بها، ولكن بالمقابل هناك يعني سلوكات وممارسات بأبواب بعض–حتى لا أعمم–هذه المراكز على أن الموعد إذا عندك 60 يوم يمكن أن يغير بساعة أو بيوم، إذا دفعت 500 درهم، وهاذ السماسرة اللي متواجدين بهذه البيبان هم معروفين وظاهرين للعيان، لأن عندهم تواطؤ مع بعض الموظفين كذلك حتى لا أعمم، لأنه مادام أنه كيحصل على 500 درهم وكيجيب الموعد من بعد ساعة أو يوم إذن هنا يحقق النتيجة، وبطبيعة الحال لأن هذا المواطن هو صاحب حاجة وصاحب الحاجة يكون أعمى.

السيد الوزير،

حتى لا تفوتني الفرصة، ألتمس منكم التدخل يعني بأسرع وقت ممكن في هذه المراكز اللي ذكرتي باش تحد هذه الممارسات، وأطالبكم كذلك بنهج مقاربة تشاركية كما هو الشأن لكم في الكثير من الملفات من أجل النظام الأساسي للمستخدمين باش يكون عندنا إجماع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ القضية ديال (la NARSA) ما يمكنش نحكومو عليها، أولا هذه يالاه 8 شهور ولا 9 أشهر، وثانيا كاينة ظروف ديال الجائحة، المسألة الثانية احنا اخذينا إجراءات تعزيرية في حق هاذو اللي تيديرو هاذ الممارسات، ولكن عاود ثاني ما خصناش حيث أنت قلتي واحد الكلام، قلتي صاحب الحاجة أعمى، لا يمكن أن نبرر للمواطن، أنا علاش درنا احنا (la NARSA) خدمات، باش نحميو المواطن، إذا كان المواطن هو غادي يمشي عند السماسرة ويبيع ويشري ويوقع ما يمكنش، هو مسؤول في واحد المستوى معين، لكن بالنسبة لنا احنا الآن أنا طلبت من جميع المسؤولين اللي تقدمو بشكايات الوكلاء العامين، وكلاء الملك لأنه هاذ الموضوع هذا فيه واحد العدد ديال التجاوزات.

بالنسبة لهاذ المراكز اللي تكلمت لك المركز ديال فاس غنشوفو، لأن المركز ديال فاس كان فيه مشكل دالموارد البشرية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال التاسع وموضوعه "مآل مشروع نفق تيشكا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد بعض المشاكل والفواجع اللي تتعرفها الطريق بين ورزازات ومراكش عبر ممر تيشكا، حيث تعالت الأصوات واحنا معهم بضرورة إنجاز نفق تيشكا، دبا السيد الوزير فين وصل هذا المشروع بعد 6 سنوات من الدراسات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار،

هذا الموضوع ديال نفق تيشكا بطبيعة الحال بحال اللي تفضلتي ماشي أول مرة غادي يتطرح، طرح مرارا داخل هذه القبة، بطبيعة الحال دائما كتطرح هاذ القضية ديال الدراسات اللي دارو، الدراسات راه قديمة راه من الأربعينيات من القرن الماضي، ولكن هذيك الدراسات تتبقى دائما دراسات أولية لا يمكن الدخول في الدراسات التفصيلية حتى يكون شي أمر دافع أنك تدخل في هذه الدراسات التفصيلية لأن فيها الدراسات الجو تقنية، الدراسات السيسمولوجيا، الدراسات الجيوفيزيائية، وهذه بطبيعة الحال مكلفة جدا.

اللي كاين الآن هو أننا دزنا واحد المرحلة مهمة في الحسم في المسار لأن كانو عندنا 2 المسارين بحال اللي تيعرف السيد المستشار، كان المسار اللي تيمر على تيشكا مباشرة، وكاين المسار اللي تيمر على أوريكا، الآن تقريبا الاختيار مشى للمسار ديال أوريكا لأن المسار ديال أوريكا هو المسار المربح بالنسبة لمستعلي السيارات الخفيفة، وكذلك بالنسبة لمستعملي الشاحنات، لأن غادي يربحو تقريبا بالنسبة للسيارات الخفيفة غادي يربحو واحد 80 دقيقة تقريبا، وبالنسبة للشاحنات غادي يربحوا 112 دقيقة، صحيح سيكون أكثر كلفة لأن غادي يوصل تقريبا لـ 10 دالمليار ديال الدرهم، ولكن بالنظر لهذا الربح اللي غادي يكون في الوقت وبطبيعة الحال كذلك على مستوى السلامة الطرقية مشينا في هذا الاتجاه.

الآن غادي ندخلو في الدراسات التفصيلية، هذا هو اللي جديد بالنسبة لهذا الموضوع هذا، هو أننا غادي ندخلو في الدراسات التفصيلية، الآن تنعبأو الغلاف المالي لهذا الموضوع هذا، ونحن نتأمل خيرا في هذا الموضوع إن شاء الله في المستقبل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب الموضوعي، ناضلنا صحيح داخل هذا المجلس الموقر من أجل إنجاز يعني مشروع نفق تيشكا، يبقى مشروعا مهيكلا ستدخل بإنجازه بلادنا التاريخ من أبوابه الواسعة.

فبلادنا التي أنجزت "البراق" وعدة أنفاق سواء في الطرق السيارة أو غيرها من الطرقات الوطنية تستطيع أن تنجز مثل هذا المشروع، صحيح الكلفة ديالو والآثار ديالو الاقتصادية يعني المباشرة وغير المباشرة ومساهمته في فك العزلة، تطرقتم إليها، لكن عليكم مضاعفة الجهود من أجل إنجازه عبر البحث عن المزيد من الشراكات الدولية لمساندة بلدنا على إنجاز هذا المشروع، الذي سيدعم التنمية خصوصا في الجهات التي هي محتاجة إلى التنمية، وعلى رأسها جهة درعة–تافيلالت، التي تربط الجنوب الشرقي بوسط المملكة وجهة مراكش–أسفي وجهة بني ملال.

السيد الوزير المحترم، يعني الجهة ديالنا والمناطق ديالنا خصكم تعطيونا واحد الجدولة الزمنية الواضحة لإنجاز هاذ المشروع، خاصة.. والمشروع ديال الطريق تنغير بني ملال عبر أيت هاني وعبر السد اللي تطرقتم له في السؤال الأول، السد يعني تمنتوتش أو سد تودغى، فين عندنا الطريق السريع ما بين الراشيدية ومكناس، خصنا الطريق يعني السريع يعني مراكش ديال تينغير بني ملال، يعني جهة درعة–تافيلالت ما فيها حتى طريق سريع أو شي طريق اللي يعني باش نجيو للرباط مثلا أو للدار البيضاء.

فين الحق ديالنا في السكك الحديدية؟ يعني جهة درعة–تافيلالت غنية بمعادنها، بذهبها، بالنقرة وكلشي فيها، ولكن يعني صراحة إلى ربي تنشوف أنا الناس الجنوب الشرقي ناس مزيانين، واش ربي اللي تيعاقبنا ما نعرف، يعني مستحيل أنه يعاقبنا، أما إلى الحكومات والسياسيين اللي تيعاقبونا وتيعاقبو ذيك المنطقة، يعني راه عيب وعار تبقى ذيك المنطقة مهمشة لهاذ الحد اللي ما تيتصورش، ما عندنا حتى طريق سريع، يعني تتجي في الليل، أنا البارحة جيت بالليل، الليلة كاملة وأنا سائق، مللي تيجي الرموك أولا الكارقدامك والله إلى تتغمض العين باش دوز، تتغمض العينين مع الضوء مع الطريق مضيقة.

صحيح أن الوزير دار مجهودات يعني في المنطقة والوزير السابق ها هو دخل حتى هو دار مجهود في الطرقات في المنطقة، ولكن راه غير الترقيع، غير ترقعو، يعني الطرقان ديالنا ما شي حتى تما، السيد الوزير.

الله يجازيكم بخير، يعني هاذ الولاية راه تفكات، ولكن شوفو الميزانيات اللي جاية أن ذلك الجهة ديرو لنا غير واحد الطريق سريع واحد غير يخرجنا لهاذ المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

لا غير مللي تتكون تسوق عنداك تسد عينيك، ماشي مزيانة للسلامة.. لا شوف كون متأكد أن درعة تافيلالت جميع المواطنين، جميع المسؤولين يحبون هاذ المنطقة، راه ما كاين هاذ القضية ديال الله عزوجل تيعاقبكم.

طيب، دبا احنا بالنسبة لدرعة–تافيلالت أولا هي جهة الآن واعدة على المستوى الاقتصادي، ما نتكلموش على الغنى ديالها وعلى التراث ديالها وعلى الساكنة ديالها، اللي كاين احنا تنشتغلو على واحد المجموعة ديال السيناريوهات، كان هذا بطبيعة الحال نفق تيشكا، أنا تكلمت عليه، الحسم في المسار مهم جدا، راه الحسم في المسار كان ممكن يأخذ وقت أكثر من هذا، هذا الآن المسار تحسم، احنا تنتكلمو على واحد الكلفة 10 المليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال أنا قلت لك غادي ندخلو الآن في الدراسة التفصيلية، راه ما يمكنش ندخلوافي الدراسة التفصيلية غير هكذاك.

المستوى الثاني، أن الطريق السريع ما بين الحاجب والراشيدية والريصاني هو قيد الدراسة، أنتوما عارفين أنا أعلنت عليه، وهاذين المشروعين الهامين الغرض منهم بطبيعة الحال هو رفع (la connectivité) يعني الربط مع الجهة ديال درعة–تافيلالت، لأن هاذ الربط هذا غادي يكون عندو، بطبيعة الحال بحال اللي تفضلت، واحد العدد ديال الآثار إيجابية على المنطقة، لأن المنطقة الآن تتعرف استثمارات طاقية، تتعرف استثمارات سياحية، تتعرف استثمارات فلاحية.

بالطبع احنا عينينا على التطور ديال الجولان، لكن احنا غادي نستبقوه، إن شاء الله، من خلال هاذ المشاريع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال العاشر وموضوعه "حماية سكان المناطق المعرضة للفيضانات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات، الإخوة،

السيد الوزير،

حماية السكان من المناطق المعرضة للفيضانات، ماذا تهيئ وزارتكم لتفادي الكوارث الكثيرة التي تتعرض لها واحد الفئة كبيرة من السكان دالمناطق القروية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كاين 3 مستويات:

المستوى الأول هو التدخل الإجرائي العملي اللي مرتبط بطبيعة الحال بالمخطط الوطني للحماية من الفيضانات، لكي أكون منصفا هاذ المخطط ماشي جديد، لأن المخطط الأول تدارسنة 2003، لكن تم تحيينه سنة 2017 وتوسع وولى تدخل فيه 1000 موقع مهدد، وبطبيعة الحال تدارت واحد العدد العمليات، راه غادي تكون عارفها السيد المستشار، همت الدارالبيضاء، طنجة، المحمدية، وجدة، أكادير، همت بعض الأقاليم بحال الحسيمة، كلميم، جرادة، سيدي إيفني، أزيلال، خنيفرة، سيدي ايفني، طانطان، العيون، السمارة، فيها بطبيعة الحال هذا التدخل الإجرائي الذي يروم بطبيعة الحال أنه تتكون منشآت تحمي من الفيضانات.

المستوى الثاني، الذي لا يقل أهمية هو أن وكالات الأحواض المائية العشرة مطلوب منها أنها تدير واحد المسودات تعريفية (des Atlas) ديال المناطق اللي فيها إشكال ديال الفيضانات ديال (l'inondabilité) وهذي خصها تدار، لأنها مرتبطة بالمستوى الثالث اللي بغيت نتحدث عليه، اللي هو المستوى ديال حماية الملك العام المائي.

للأسف، الشديد السيد المستشار، يتعرض الملك العام المائي لواحد العدد ديال الترامبات مهددة وتنذر بكارثة كبيرة جدا، أولا، لأنها تتحرم البلاد من هاذ الأملاك اللي هي أملاك ديال المغاربة، وثانيا تتكون مهددة لأن استعمالها، خاصة من طرف السماسرة اللي ديال العقارات، تيكون عندها تداعيات كارثية جدا.

احنا بطبيعة الحال باش نكونو منصفين حتى في إطار التدخلات الإجرائية ديالنا ما تنديروهاش بوحدنا، عادة تتكون فيها شراكات مع الجماعات الترابية مشكورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد مستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بدوري، السيد الرئيس، لابد بأن أشكر السيد الوزير على المعطيات وعلى النظرة الاستباقية عندما أعددتم أو أحصيتم المواقع المهددة، فهذا شيء جميل، لأن احنا تنرغبو من الحكومة الجادة هي هذيك النظرة الاستباقية، ماشي نديرو بحال الإطفاء حتى يوقع عاد نتجاراو، فهذي نظرة استباقية محمودة، اللي تيخصنا أشنو هو بالملموس لهاذ الناس شي حاجة ملموسة اللي الناس اللي هوما موجودين في المناطق المهددة خصهم يكون عندهم واحد إشعار مسبق باش نتفداو الكوارث.

الهدف من هاذ السؤال ديال الفريق الاستقلالي هو إشعار الناس اللي موجودين في مناطق خطيرة أنهم يتجندو ويتحاشاوها، تفاديا للكوارث، لا قدرالله.

صحيح دابا احنا عايشين في واحد 3 سنوات الجفاف وقانا الله وعفانا الله وأمطر علينا أمطار الخير، ولكن عندما يتكاثر الماء، هنا تقع الكارثة. لا ينسى المغاربة كارثة الملعب ديال أكادير، لا ينسى المغاربة.. عرفتي الفيضان اللي وقع في جهة الرشيدية واد زيزواحنا مازالين صغار ومازال الناس تتردد، بمعنى احنا تنعقلو على هاذ الكوارث لأنها تتكون موجعة للمجتمع.

فتنتمنى، السيد الوزير، من وزارتكم، وراكم مجدين، وها هي المعارضة تتقول أنكم مجدين ماشي احنا ما تنهضروش غيربالسوداوية، نقول أحسن لمن أحسن، وننبه من أساء حتى لا يعاب على حزب الاستقلال أنه دائما تيقول فاحنايا مع العمل الجاد، لأنه خدمة للوطن، نحن كنا هنا كنتعاونو وخصنا نديرو يد في يد، فالرجاء هاذ الناس اللي

هوما في المناطق المهددة يجب إشعارهم ويجب تفادي الكوارث.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

على كل حال السي اللبار مشكور على النزاهة الفكرية ديالك، في الحقيقة هذا يجب الإشادة به.

طيب هاذ القضية ديال الفيضانات، أنا شرت راه ممكن نعطيك التفاصيل ديال المدن اللي تدخلنا فيها، لكن مرة أخرى أقول للتاريخ راه ما حد كاين الترامي على الملك العام غتوقع الكوارث.

ليس معقولا أن يسمح ببناء على ضفاف الأنهار وفي الجنبات اللي تتكون جنبات.. راه المغاربة تيعرفو تيقول لك الواد تيعقل على طريقو، معروفة هاذي احنا كبرنا في اسميتو..

فبالتالي الترامي الآن أنا اعطيت تعليمات صارمة باش نبداو في الحقيقة لأنه وقع تأخر أن الملك العام المائي ينبغي تحديده، التحديد التقني والتحديد الإداري، ومن بعد نحن مضطرين في ظل هذه التغيرات أنه يكون بطبيعة الحال التحفيظ ديالو، لأن هذا هو اللي على الأقل غادي يحميه قانونيا، أما بطبيعة الحال كاين أوضاع اللي تتجي تتلقى بعض المدن دخلت في ضايات كاين المدن اللي دخلت في واحد العدد ديال الجنبات، وهذا بطبيعة الحال من الأسباب المؤدية.

لكن هاذ قضية ديال الإنذار المبكر كاينة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الحادي عشر وموضوعه "تعزيز بناء السدود ببلادنا".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الإخوان المستشارين والمستشارات،

نظرا لأهمية بناء السدود في مختلف مناطق المنطقة المملكة، استطاعت البلاد تحقيق جزء كبير من مواردها السطحية وسقي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، إلا أن توفير الأمن المائي للمغاربة أصبح يواجه عدة مشاكل بيئية، مما يحول دون تزويد مجموعة من المناطق القروية بالماء الشروب.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل معالجة هذا الوضع وإيجاد حلول جذرية للمشاكل التي تعتري أشغال بناء السدود بالمملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالرجوع غير لبرنامج ديال 20-27، ستجد أن السدود تحتل مكانة متميزة في البرنامج، في 20-27 عندنا 114.5 مليار 60 مليار كلها مخصصة لتعبئة المياه، وجزء كبير مخصص للسدود، وأنا باش نكون عملي أنا راه تكلمت قبيلة لأنه في الحقيقة هاذ الموضوع هذا على كل حال فيه حديث كثير، فيه واحد العدد ديال المساءلات ديال السادة النواب، أنا قلت بأنه هاذ السنة هاذي والسنة المقبلة، بجهد الله عزوجل، هاذ السنة غادي نديرو 5 السدود كبرى، هاذ السدود فيها تقريبا واحد.. غادي تكلفنا تقريبا 8 مليار ديال الدرهم هاذي اللي تكلمت عليها ديال "كدية البرنة"، "محمد الخامس"، "المختار السوسي"، "بني عزيمان"، سد "الرتبة"، وغادي تضيف لنا تقريبا واحد 2.3 مليار ديال الأمطار المكعبة للطاقة التخزينية ديالو.

السدود الأخرى اللي غنديرو السنة المقبلة اللي هي "تاكزيرت"، و"تامري" وتعلية سد "إمفوت" و"خَنْك كْرُو" وهذاك السد اللي غادي يكون على "واد لخضر" غادي ترفع تقريبا بواحد 500 مليون أمتار مكعبة، هي سدود معقدة لكن جاية في واحد المناطق اللي هي محتاجة.

احنا الآن نتحرك على مستويين:

- المستوى الأول هو نرفعو من وتيرة إنجاز السدود؛

- المستوى الثاني هو نقصو من المدة اللي تيستلزمها السد.

للأسف الشديد تأخرت بلادنا الآن عندنا واحد المعدل ديال 5 حتى 7 سنوات.

صحيح هناك بعض الإشكالات اللي هي موضوعية، لكن كانت هناك كذلك إشكالات ذاتية. الآن طلبنا بكل صراحة من مكاتب الدراسات اللي

تتشتغل معنا، باعتبار أن البرنامج ديالنا معروف للسنوات المقبلة، هنا تنتكلمو على السدود في حدود مليارونص لكل سد، بمعنى أن المقاولات ومكاتب الدراسات، طلبنا من مكاتب الدراسات ما بقاتش هاذ القضية ديال الدراسة اللي يمكن لها تاخذ سنة، سنة ونصف، احنا تنتكلمو على دراسة اللي خاصها تدار في أقل وقت ممكن، حتى نستطيع برمجة أكبر عدد من السدود، خاصة أن على مستوى التعبئة المالية ما عندناش مشكل في الحقيقة، لأن السدود في بلادنا عندها أولوية، وجلالة الملك الله ينصرو تيركز في الخطابات ديالو في الاجتماعات اللي تيترأس على هاذ الموضوع هذا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اليكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أستغل هذه المناسبة لكي أترحم على جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، رائد السدود ببلادنا، فبفضله وعينا اليوم بأهمية هذه المنشآت الفنية والبنيات التحتية، التي توفر الحياة، هناك خصاص كبير في الماء، خصوصا ببعض الجهات وعلى راسها جهة سوس–ماسة ومراكش–آسفي، وجهة الشرق، والدار البيضاء–سطات، فبالرغم من المجهودات المقدرة التي بذلتها بلادنا في إنشاء هذه المنشآت، إلا أن توالي فترة الجفاف وارتفاع نسب الترسبات فيها بات يحول اليوم دون أداء وظيفتها، علما أن بلادنا ماتزال تضيع عليها المليارات من المكعبات المائية، خصوصا في فترة الفيضانات التي تضرب بلادنا بين الفينة والأخرى.

السيد الوزير،

من خلال جوابكم وأجوبتكم المتعددة في العديد من المناسبات، تشتغلون على تنزيل إستراتيجية جديدة، فاليوم هناك إشكالات في تمويل مثل هذه المشاريع، قد تكون بالنسبة لبلدنا حاجزا في الوصول إلى المبتغى، لابد لتحقيقها من رصد وسائل التمويل الضرورية، خصوصا وأن هناك مشاريع سدودية مهددة بالتأخر، على أساس أننا في حاجة ماسة إلى الماء، كأحد العناصر الأساسية والضرورية لمواصلة إنتاج مخططين إستراتيجيين، وعلى رأسها "الجيل الأخضر"، تموين السوق الوطني بمختلف سلاسل الإنتاج، علما أن بلادنا اليوم أصبحت عاجزة في بعض الأحيان على توفير الماء الشروب بشكل كافي، مما كانت له انعكاسات حتى على الفاتورة التي كانت جد مرتفعة وأصبح المكتب الوطني للماء والكهرباء عاجزا عن مواصلة استثماراته، والتي أثرت على القدرة الشرائية للساكنة، خصوصا القاطنة في الجبل.

وهي مناسبة، السيد الوزير، لأستفسركم حول مآل إنجاز المركب المائي لبني منصور، والذي سيعرف بناء 4 سدود كبرى بسعة 1700 مليون متر مكعب وبناء 21 سدا تليا، في إطار تنزيل برنامج وطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي على مستوى جهة طنجة–تطوان، والذي تفضلتم بتوقيعه أمام جلالة الملك في 2018، وهو برنامج يمتد من 2018 إلى 2026، ولذلك فأين وصل هذا المركب المائي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تبقى الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للسد ديال بني منصور، السيد المستشار، احنا درنا لو مديرية مركزية، نظرا للأهمية ديالو، أنت عارف بأنه كان صدر فيه بلاغ من الديوان الملكي إثر الاجتماع اللي كان ترأسه جلالة الملك الله ينصرو. سد "بني منصور"، "بو احمد"، و"دار ميمون" هذو غادي يكون فيهم مليارو350، هذا سد أساسا غيتدار للتخزين (stockage)، وغادي نديرو لو الربط شرق غرب.

إذن المشروع كله فيه 12 مليار ديال الدراهم، درنا له مديرية مركزية، نحن الآن في الدراسات التفصيلية، وفي الأيام المقبلة غنعين المدير أو المديرة اللي غادي ترأس هاذ المديرية.

بالنسبة للسدود التلية، بعد غدا الخميس غادي تجتمع اللجنة الوطنية ديال السدود التلية والسدود الصغرى، لأن بحال اللي قلت للسادة المستشارين والسادة النواب المقترحات غادي تجي من الجهات. احنا جردنا المواقع، لكن المقترحات غادي تجي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني عشر وموضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية إطارا للمساهمة في فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

في هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، حول تقييمكم لهذا البرنامج وحول آفاقه المستقبلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هو من الصعب بطبيعة الحال تقييم البرنامج الآن لأن نحن في خضم هاذ البرنامج، نعاود نذكر بان هاذ البرنامج فيما يتعلق بالطرق اللي غتكلف 35 مليار ديال الدرهم على 50 مليار، اللي هي مخصصة للبرنامج في الشمولية ديالو، فيها شق تديرو الجهات وفيها شق تديرو وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والشق ديال المسالك القروية، اللي عندها بطبيعة الحال إطار آخر تديرو وزارة الفلاحة.

فيما يتعلق على كل حال البرنامج انتوما عارفين أن جزء منه اللي تهم البناء والتهيئ ديال طرق قروية جديدة، يعني تقريبا 22 ألف كيلومتر تخصص لها 28 مليار ديال الدرهم، غادي يستفد منها 3.4 مليون نسمة من الساكنة القروية موزعة على 73 إقليم وتهم 857 جماعة و7761 دوار.

بالنسبة للبرنامج ديالنا احنا اللي فيه 8 مليار ديال الدرهم اللي تهم الطرق المصنفة التي ستربط الطرق القروية بالطرق المهيكلة، احنا عبأنا سنة 2017-2018-2019 حوالي 4 مليار ديال الدرهم، اللي تنحطوها في الصندوق ديال التنمية القروية، وهاذ السنة وقع لنا إشكال لكن غنكملو غادي نعبأو على الأقل واحد 500 مليون نظرا لهاذ الوضع ديال الجائحة اللي آثر على المداخيل ديال الصندوق الخاص بالطرق.

أشنو درنا؟ 2017 درنا 824 كيلومتر بمبلغ 844 مليون ديال الدرهم، 2018، 884 كيلومتر بمبلغ ديال 913 مليون ديال الدرهم، و2019، 1043 كيلومتر بمبلغ ديال مليار و125 مليون ديال الدرهم، في هذاك الحصة اللي احنا درنا في الصندوق باقي عندنا التساع، لكن بطبيعة الحال كانت عندنا بعض الإشكالات في البرمجة على مستوى الأقاليم والجهات، نحاول جهد المستطاع أننا نحلوها بواحد النوع من التفاهم مع المسؤولين الإقليميين والجهويين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم القيم والتفاعل مع مضامينه، نود في الفريق الحركي أن نساهم بتسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بهذا البرنامج الهام:

أولا، لا خلاف أن هذا البرنامج الذي هو حصيلة دراسات ميدانية لوزارة الداخلية بتوجيهات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي شملت 1272 جماعة قروية وباعتمادات مالية مقدرة بـ 50 مليار درهم هو برنامج يندرج في إطار مرتكزات خيار الجهوية المتقدمة والهادفة إلى إعادة بناء التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي المفقود، جراء تمركز السياسات العمومية المنهجة منذ عقود في جهات محددة على حساب جهات أخرى.

رغم نبل الهدف، إلا أن الأمر يستدعي مجموعة من التساؤلات حول آليات التنزيل ومدى التزام الشركاء بالوفاء بمساهمتهم المالية، التي بني عليها هذا البرنامج، إلى جانب قياس أثره التنموي مجاليا واجتماعيا عبر تتبع مؤشرات التنمية البشرية على الساكنة المستهدفة.

ثانيا، وعلاقة بما سبق، وإذ نسجل التقدم الملموس في نسب الإنجاز على مستوى محور الطرق القروية بالقياس على باقي مكونات البرنامج، وإن اختلفت هذه النسب جهويا ومحليا، فإن السؤال الأساسي يظل مطروحا بخصوص مستقبل هذه الطرق المنجزة، والتي تدخل في خانة الطرق غير المصنفة، وما يصاحب ذلك من مشاكل الصيانة ومراقبة الإنجاز، خاصة في ظل تعدد الشركاء المتدخلين وإسناد صفة حامل المشروع للجماعات الترابية المفتقدة لإدارة متخصصة وإمكانيات التتبع وصيانة هذه المشاريع.

وعليه، نعتقد في الفريق الحركي أن هذه الوضعية تتطلب:

إيجاد حل لتصنيف هذه الطرق وضمان ديمومتها من طرف الوزارة الوصية؛

ثانيا، بحكم أن عمق هذا البرنامج الهادف إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية هو برنامج من المفروض فيه تجاوز النظرة القطاعية، فإن الأمر يقتضي تقييم مدى التقائية السياسات العمومية ذات الصلة بهذا البرنامج، وبالتالي تطوير الحكامة، إذ لا معنى أن يتم

إنجاز طريق دون مواكبته بأوراش الربط بالماء والكهرباء والصحة والتعليم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المسألة ديال الإنجاز باش نكونو موضوعيين هو الرقم اللي خصصتو بلادنا–أنا قلت–رقم غير مسبوق، هو الإنجاز في حدود معينة حسب التجربة ديالنا غيتجاوز، إن شاء الله، 90%، غتكون بعض الإشكالات في هاذ المناطق، لكن السؤال الملح اللي خصنا ناقشوه واللي خصو يتلقى لو حل في غضون السنوات المقبلة القريبة جدا هو كيف ستصان هذه الطرق؟ الصيانة ديالها راه مطروحة مشكل، وهذا موضوع.. أنا أتمنى من السادة المنتخبين يطرحوه لأن راه مهمة الجماعات الترابية، الآن الجهات عندها اختصاصات ديالها، والجماعات الترابية ما يمكنش، لأنه غادي تدوز واحد 3، 4، 5 سنوات غادي يبداو الطرق تيتفتتو غادي تولي هذيك 35 مليار كلها مشات، هاذ الموضوع يجب أن يطرح، ونحن نناقش الآن الاختصاصات الذاتية والإمكانيات اللي خصها تكون على الجهات، حيث المشكل ما غيبقاش غير في الإمكانيات المادية، ولكن كذلك في البنية التقنية وفي البنية ديال الموارد البشرية التي ستتابع هذه المشاريع، أنا قلتها مرارا وتكرارا، أرجو أن هاذ الموضوع يتخاذ بعين الاعتبار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الثالث عشر وهو الأخير في قطاع التجهيز والنقل، وموضوعه "أزمة العطش بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة، وخصوصا هاذ السنة هاذي شحا كبيرا في التساقطات المطرية والثلجية، مما أثر بشكل كبير على الفرشة المائية، واللي بكل صراحة خاصة بالعالم القروي، اللي مشتاقين لمشاريع مائية ولتدبير الندرة المائية.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم لتلبية حاجيات الساكنة في هاذ العالم القروي، اللي كنتذاكرو عليه، لأن العالم القروي بصفة عامة على الصعيد الوطني، عندو الإشكال ديال الماء الشروب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ديال تزويد العالم القروي بالماء الشروب ليس جديدا، لأنه احنا تنتكلمو على (PAGER) الإخوان تيعرفو (PAGER)، وصلنا تقريبا يعني إجمالا لأكثر من 95% ديال التزويد، باقي عندنا التزويد المباشر يعني التزويد ديال المساكن مباشرة، وهذا هو جوهر البرنامج ديال 20-27، لأن 20-27 من بعد إلى بغيتو نفصلو، فيه واحد العدد ديال الدواوير، تقريبا أكثر من 10 آلاف دوار اللي محتاجين الربط المباشر، يعني ماشي عن طريق (la borne fontaine) ولا عن طريق بعض التجارب اللي كانت تجارب يمكن جيدة، ولكنها في ظل الندرة عرفت مشاكل.

في إطار الإجراءات الاستعجالية اللي تنديروها كل سنة واللي غتستمر، باش نكون معكم واضح، لأنه فوق ما نقصت التساقطات المطرية بحال اللي تفضلتي تهبط الفرشة المائية، واحد العدد ديال الدواوير والمحلات تتولى مرتبطة بالشاحنات الصهريجية ومرتبطة بذاك التعاون اللي تيكون ما بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والسادة العمال والسادة الولاة إلى غير ذلك، لكن الحل الجوهري والجذري هو هذا، هاذ الشي علاش احنا في البرنامج 20-27 خصصنا حوالي 25 أو26 مليار ديال الدرهم للقضية ديال الربط العالم القروي، والاجتماع ديال اللجنة غيكون في الأيام المقبلة، لأن هاذ الموضوع فيه وزارة الداخلية، وزارة التجهيز، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة والمكتب الوطني، بطبيعة الحال (l'identification)، يعني التحديد معروف، دبا غير الإجراءات العملية خاصة فيما يتعلق بمن سيدبر، لأن المكتب الوطني للماء والكهرباء عندو 738 مدينة ومركز اللي تيتابعهم والإمكانيات ديالو باش يتابع ذاك الشي كلو في العالم القروي صعيب عليه، إذن خصنا

نلقاو بدائل أخرى ونحن بصدد مناقشتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

السيد الوزير،

فعلا بأن هناك عدد كبير من المواطنين اللي تيقطعو العشرات ديال الكيلومترات للبحث عن قطرة ماء وعلى صعيد جميع الأقاليم: مراكش، تاونات، تازة، الدرويش، الناضور، وجدة هاذ الأقاليم طنجة كذلك الشاون اللي تتطيح فيها تساقطات زايدة عن الجنوب، ولكن الاستغلال ديال هاذ المياه هاذي ما تنعرفو ليهاش، السيد الوزير، بكل صراحة، ما تنعرفوش كيفاش نستغلو هاذ المياه باش ما تمشيش للبحر، إلى جانب لأن..

السيد الوزير، جاوبتي بعض المستشارين فيما يخص السدود الجدد اللي غتديرو، مزيان، هي كتبقى إستراتيجية، احنا عندنا اقتراح عندكم بالنسبة لفريق الأصالة والمعاصرة، كيف يعقل بأن دواوير ساكنة مجاورة لهاذ السدود وما عندهاش الماء؟ وكاين بعض الخطرات كتجيبو لذيك القنوات ديال الماء اللي تديهم للمدن أو لا تتجيهم للسد لتعزيز سد آخر وتدوزو على واحد العدد من القرى وما تتعملوش واحد.. لأن هاذ مكاتب الدراسات اللي هضرتو عليهم السيد الوزير اللي تيديو الفلوس هباء منثورا، ملي غيجي يعمل لك الدراسة للسد خاصو يعمل الدراسة للقرى المجاورة لهاذ السدود باش غتستافد، وهاذ الطريقة هاذي غادي نمشيو تدريجيا.. وحتى الساكنة ديال العالم القروي غيكون عندهم المياه، راه عندهم الحق في العيش الكريم، راه ما يمكنش راه كاين شحال من واحد تيغامر ملي تتطيح الشتا تيكون عندو الوضع كارثي باش يمشي يجيب ذيك القطرة ديال الماء غيفتش عليها منين إجيبها.

ولهذا، السيد الوزير، احنا كنطلبو منكم واحد الاستراتيجية تكون واضحة، فعلا بأن المرحوم الحسن الثاني فكر فهاذ الشي ديال السدود وصاحب الجلالة محمد السادس بأن كيزيد فيهم، ولكن الحكومات السابقة ولا الحالية كيخص تفكر كيف يعقل بأن.. راه تيبقى فيه الحال واحد المواطن ساكن حدا السد وكتحرمو من قطرة ماء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو، السيد المستشار، بكل صدق، يعني ليس دفاعا عن الذين سبقوني في تحمل هاذ المسؤولية، في واحد الوقت ملي كانو تيتبناو السدود المشكل ما كانش مطروح على هاذوك اللي محيطين بالسدود، لأن ملي تتكون الفرشة المائية الناس كان عندهم الماء، راه إمتى ولى تيطرح المشكل؟ تطرح المشكل ملي الفرشة المائية هبطت، خصنا نعرفو بأن هاذيك ال 5 مليار ديال الأمتار المكعبة اللي عندنا ديال الفرشة المستغلة سنويا تتنقص لنا بواحد مليار، ماتنقدروش نعوضوه، فبالتالي كان عندو أثر دبا ملي تتمشي مثلا لضاية عوا ولا ذيك المناطق كلها راه معروف علاش نقصت هاذيك الضايات، لأنه ملي تهبط الفرشة أوتوماتيكيا تهبط واحد العدد ديال الضايات.

الآن بطبيعة الحال تغير الوضع، لأن حتى هاذيك الدواوير اللي كانت محيطة بالسدود الآن يفكر فيها، علاش قلت أنا في البرنامج 20-27، أنا كنت في الحقيقة صادقا لأن ما نقدرش نقول لك بأن المشكل غنعالجوه دبا، اللي كاين هو أننا هاذ الدواوير كلها تحصات والإحصاء ديالها الآن بداية لهاذ الموضوع.

القضية ديال ضياع الماء هذاك ضياع الماء في الحقيقة راه بالنسبة للسدود غادي نعاودو نسترجعوها لأن تنتكلمو على واحد 500..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ونعتذر له على إيقافه بين الفينة والأخرى، نظرا لالتزامنا بتطبيق النظام الداخلي للمجلس، الذي يحدد الفترة الزمنية المخصصة لكل من السيد الوزير وللسيد المستشار.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة وموضوعه "ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، يعرف نظام الفوترة ديال الماء والكهرباء المعمول به زيادة في فواتير الاستهلاك، خاصة في ظل هذه الجائحة، لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة للحد من هاذ الارتفاع غير المبرر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال يتعلق بصفة عامة، حيث في الحقيقة اللي مرتبط الآن بكوفيد كاين جوج ديال الأسئلة كيتشابهو في الحقيقة، تتعلقو بالفوترة مع.. ولكن ما عليهش، أنا فقط هاذي مناسبة أن أؤكد أن لا أحد له الحق أن يتدخل في المجال ديال التسعيرة، لا أحد له الحق، التسعيرة تحدد وفق ظوابط ومساطر كتقرر فيها الحكومة بعد استشارة لجنة الأسعار، والتي تمت مراجعتها في 2014، إلى كتذكرو في إطار المخطط الشامل ديال تأهيل المكتب الوطني للماء والكهرباء، ثم بعد ذلك في 2017.

غير نبغي نعطي واحد الرقم لأن هاذ قضية كوفيد أنا غنجي لها لأن مرتبطة حتى بالسؤال الثاني، نعطي واحد الرقم، اليوم عندنا بالنسبة للمكتب الوطني للماء والكهرباء عندو 6 مليون ديال الزبناء، 80% داخلين في الأشطر الاجتماعية، بل أكثر من ذلك من بعد إلى كان الوقت كيسمح نعطي تفاصيل بالنسبة لكل جهة معدل الفاتورة، المكتب الوطني للكهرباء، معدل الفاتورة وطنيا 91.2 درهم، ويمكن للسادة المستشارين يديرو واحد لجنة استطلاع ويمشيو يشوفو الفوترة عند المكتب الوطني باش ناخذو المعطيات عن قرب، 91.2 درهم المعدل، بطبيعة الحال كاين اللي غيجيه 100 وكاين اللي غيجيه أكثر كاين اللي غيجيه أقل، ولكن أنا تنتكلم على المعدل، ويمكن نعطي التفاصيل الآن جهة بجهة.

طبعا من بعد تدارت واحد العدد ديال المحاولات باش يمكن لنا ما نغليوش، ما يطلعش. المحاولة الأولى هي تقريبا 14 مليون ديال المصابيح ذات الاستهلاك القليل اللي هي تم التعميم ديالها.

المحاولة الثانية هو الدفع المسبق، قربنا الآن نوصلو لمليون مستفيد ضمن 6 ملايين اللي كيديرو الدفع المسبق، مؤخرا الآن أطلقنا يعني غيتعمم واحد النظام جديد ديال الدفع المسبق اللي هو كيتحكم أكثر الزبون فيه وإلى مشات لو البطاقة يمكن لو يعمرها فين ما كان إلى غير ذلك.

أضف إلى ذلك أنه الآن خرجنا بعض النصوص القانونية، 2 ديال النصوص القانونية، النص الأول اللي تيعطي العنونة ديال التجهيزات وتيقول هاذ التجهيزات واش تتستهلك أكثر ولا تتستهلك أقل، راه قريبا، إن شاء الله، سيصدر، ثم أيضا خرجنا مواصفات تنقولو ها هي (les normes) المواصفات اللي خصها تحترم في السوق المغربي فيما يتعلق بواحد العدد ديال المعدات التي تستعمل الكهرباء، بمعنى أن كاين واحد المنظومة متكاملة باش نمشيو في إطار النجاعة الطاقية ونخفضو.

الآن هاذ الشي ديال كوفيد حاصل أنه كان تقديري، هذا مرتبط بالسؤال الثاني ولكن يمكن نجاوب، كان تقديري، لما وقع وكان تقديري أكيد أنه وقع عدد ديال الأخطاء، ولكن الذي حصل فيما بعد هي المراجعة، يعني حتى إذا لم تكن هناك مراجعة مستعدين، 80% ديال الشكايات اللي حوالي 6000 شكاية اللي كتمثل 20% من الشكايات اللي تتمشي للمكتب الوطني للكهرباء، 20% كتعلق بالفوترة تمت معالجتها، يمكن كاين حالات أخرى كيمكن لنا أيضا.. بالمناسبة راه كاين اتصال مباشر مع المكتب الوطني ومع الوكالات فيما يتعلق بالشكايات، ولكن مرة أخرى في إطار هاذ.. يمكن نطلعو على النظام ديال الشكايات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين أو المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات، ولكن في الحقيقة كتقولو درتو ما في إمكانكم باش ما يترفعش الثمن ديال الفواتير، ولكن للأسف الشديد (déjà) فهذاك عقد البرنامج ديال 2014-2017 كان فيه واحد الإجراءات اللي هي كترفع الفاتورة على المواطنين، خاصة أن، أولا، تتكرسو مفهوم أن الماء سلعة، (si, si) ملي قلتو بأنكم غتقربو الثمن ديال الاستهلاك من الثمن ديال البيع وهذا تسليع للماء وضد المواثيق الدولية.

ثانيا، ملي تتجيو وتتقولو (la facture séléctive) يعني الفاتورة الانتقائية اللي كتديرو انطلاقا من 150 كيلوواط في الساعة وانطلاقا من 12 متر (cube) كتطلعو مباشرة الاستهلاك للشطر اللي كيجي فيه ما كيبقاش معمول بالطريقة اللي كيتحتسب بالطريقة اللي من قبل، هذا فيه رفع حقيقي للفواتير والناس تعاني منذ ذلك الحين.

اللي وقع في أيام الحجر الصحي، السيد الوزير، راه ما كاينش مراجعة ديال 80% وهاذ الكلام كلو ما كاينش، لأن كاينين محلات كان تقدير والتقدير كان فيه خفض مشى في الاتجاه ديال خفض الفواتير ماشي كيف ما تيقولو الموزعين بأنها كانت معدل ديال السنوات، ولا معرفتش أشنو، ما كانش هذاك الشي، كان تقدير في الاتجاه ديال الخفض ومن بعد زادو هذاك الاستهلاك (si, si) هاذ الشي وقع لنا احنا كأشخاص، الاستهلاك من بعد تضاف للشهر اللي ترفع فيه الحجر الصحي ودازو الناس للأشطر الفوقانية مباشرة، وكلشي تيقولو لو خلص عاد.. وعندكم في القنيطرة هاذ الحالات هاذي بعدا ماشي.. وممكن تطالعو عليها بشكل مدقق.

حاجة أخرى، السيد الوزير، في هاذ الشي ديال كوفيد دول عفات المواطنين ديالها من الفواتير، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ديالها صعيبة، احنا أشنو درنا؟ بدل أننا نعاونوهم درنا العكس، وأنتوما كتعرفو بأن 5.5 ملايين ديال الأسر اللي ساعدتها الدولة في هاذ الجائحة واللي هي اخذات ما بين 800 و2000 درهم، وبالتالي هاذي كلها ناس محتاجة للمساعدة، أنت كتقول لي 6 ملايين ديال الزبناء اللي عند المكتب، مبدئيا هاذ الناس كاملين راه خصهم المساعدة، 5.5 مليون ديال الأسر خصها المساعدة، وكتقولو بأن الأشطر الاجتماعية 80%، كنعتقد، السيد الوزير، هاذ التقديرات ديالكم ماشي صحيحة والجائحة بينت بأن راه الأسر اللي محتاجة أنها يتخفف عليها العبء ديال الفواتير هي أكبر بكثير مما تصرحون به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال الثاني وموضوعه "حصيلة الإستراتيجية الطاقية الوطنية".

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من بين مرتكزات الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم إطلاقها سنة 2009، تنويع مصادر الطاقة من خلال الرفع من نسبة الطاقات المتجددة، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن حصيلة هذه الإستراتيجية في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

غتكون مناسبة نجي للجنة أثناء تقديم وغنقدمو، إن شاء الله، بالتفاصيل.

غنعطي عنوانين تم استثمار في الطاقات المتجددة إلى حدود الآن ما يقارب 50 مليار ديال الدرهم، قيد الاستثمار ما يقارب 53 مليار ديال الدرهم، ثم أضف إلى ذلك أنه 12 دولة اللي كيستثمرو في المغرب، شركات متعددة اللي هما تيستثمرو، عدد من الشركات بدات كتصنع المكونات ديال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، ويمكن لي نقول كيشتغلو فيها المهندسين والتقنيين المغاربة، 17 مختبر ديال البحث العلمي و800 أستاذ متخصص، بالإضافة لواحد العدد ديال الأمور.

ولكن اللي يمكن لي نأكد عليه أنه استطعنا نربحو، الحمد لله، عدد من النقط فيما يتعلق بالتبعية الطاقية، كنا في حوالي 98% اليوم كنتكلمو حوالي 90%، الله غالب، هذاك الشي كلشي يتعلق بالبترول وما جاوره، ولكن في المجال ديال الكهرباء، الحمد لله، استطعنا نوصلو لـ 20% ديال الفائض ولينا تنصدرو أحيانا شي شوية، بالإضافة إلى أنه استثمارات مهمة للمصانع في المجال ديال الفلاحة وفي المجال ديال الخدمات والمجال ديال الطاقة الشمسية.

أكثر من ذلك بالإضافة لهاذ الاستراتيجية الشمسية والريحية والمائية، اليوم تم إعداد استراتيجية تتعلق بالهيدروجين وبالطاقة ما يسمى بالحيوية، وبعد الخطاب ديال جلالة الملك حفظه الله تم تشكيل لجنة فيما يتعلق بالطاقات البحرية، يحتاج إلى مزيد من التفصيل نعطيكم الأرقام أثناء اللجنة، إن شاء الله، ويمكن يوزعها على كل الفرق ديال مجلس المستشارين، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

كنشكروكم على الجواب ديالكم. من بين الأهداف ديال الاستراتيجية الطاقية الوطنية هو الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي للمغرب إلى 42% سنة 2021 و52% سنة 2030، هاذ الرهان، السيد الوزير، هو في الطريق ديالو للتحقق لأنه هناك إمكانات ريحية وشمسية هائلة يزخر بها المغرب، هناك إرادة ملكية سامية تولي أهمية قصوى لهاذ المجال الطاقي، وهاذ الشي كيتجلى في العدد ديال المشاريع والبرامج التي تم إنجازها عبر ربوع المملكة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والريحية على الخصوص.

اليوم، السيد الوزير، المغرب يتوفر على أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم هي "نور" بورزازات، أكبر محطة لإنتاج الطاقة الريحية في إفريقيا هي محطة طرفاية، هاذ المشاريع كلها مكنت المغرب إلى حدود اليوم من زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 35% من الباقة الكهربائية.

احنا، السيد الوزير، نتخوف من التأخر في الالتزام بهاذ المواعيد المحددة ديال 2021 ديال 42% ديال 2021 و52% سنة 2030.

هاذ الاستراتيجية، السيد الوزير، أتثبت النجاعة ديالها وجعلت المغرب نموذجا يحتدى به على المستوى الإقليمي والدولي.

اليوم، السيد الوزير، باش نعززو هاذ المسار وباش نحققو كافة أهداف الاستراتيجية الطاقية الوطنية نقترح عليكم ما يلي:

أولا، تطوير الشراكات على المستوى الدولي–انتوما تطرقتو لواحد الجزء من هذا القبيل–والوطني في مجال الطاقات النظيفة والاستفادة من التجارب الدولية، لأن هاذ الموضوع فيه واحد النوع ديال التطور بشكل يومي على المستوى الدولي؛

تشجيع البحث العلمي ومواكبة التطور السريع لتكنولوجيات الطاقات المتجددة.

السيد الوزير،

عندنا واحد القانون ديال 13.09 لابد من التفعيل ديال المقتضيات ديالو حول الطاقات المتجددة، هاذ القانون اللي فسح المجال أمام القطاع الخاص لولوج السوق ديال الإنتاج والتسويق ديال الكهرباء انطلاقا من مصادر متجددة، ولابد من إزالة العقبات التي تعترض هذا التفعيل.

كذلك، لابد من تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات النظيفة وتوفير الأوعية العقارية اللازمة للمشاريع المرتبطة بها، كذلك لابد من تحفيز المواطنين وهذه مسألة أساسية تحفيز المواطنين لاستعمال الطاقات النظيفة في المباني، وخاصة في المؤسسات السياحية والإدارات العمومية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

في الاجتماع الذي ترأسه صاحب الجلالة، حفظه الله، لاحظ أن هناك بعض التأخر، طبعا له أسباب متعددة، هذا التأخر سيتدارك في إطار العمل اللي تيقوم به الفريق ديال العمل، يمكن ليا نقول ليكم 52% غيمكن لنا نوصلوها، إن شاء الله، قبل سنة 2025 ماشي 2030، حسب المخطط وحسب الاستثمارات الآن الحالية، الآن الاستثمارات اللي تطرحات حوالي 4000 ميغاواط اللي غتطلب تقريبا ما بين 30 حتى لـ 35 مليار ديال الدرهم إضافية على هاذ الشي اللي تكلمت عليه، اللي غادي يعطينا، إن شاء الله، أن 2025 سنحقق ما نحقق.

متفق معك على البحث العلمي على التصنيع على التعميم، ما تم الاستثمار الآن غنتكلم مثلا على مستوى المصانع، ما يقارب مليار و200 مليون ديال الدرهم غير باش المصانع تستعمل الطاقات النظيفة والطاقات المتجددة.

اليوم مع السيد وزير الصناعة اتفقنا على أن المناطق الصناعية كلها سنزودها بـ 800 ميغاواط، شيء كبير جدا، سنبدأ بصناعة السيارات لأن السوق العالمية يتطلب ذلك ونتفاداو (la taxe) الضريبة ديال الكاربون اللي أصبحت مفروضة عالميا، ثم أيضا نخفضو الكلفة ديال الطاقة، فاحنا ماشيين باش نعمموها على جميع المناطق الصناعية.

أكثر من ذلك، أشرتم إلى القطاع الخاص، في 1200 ميغاواط اللي تدار في المجال الريحي 50% دارها القطاع الخاص، أغلبيتها في الجنوب وجزء منها موجود في الشمال بمعنى أن حتى القطاع الخاص منخرط.

مؤخرا أطلقنا مع (MASEN[5]) طلب عروض بـ 400 ميغاواط باش نختارو واحد العدد كبير من الشركات الصغرى والمتوسطة في الطاقة الشمسية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثالث وموضوعه "تعميم معالجة المياه العادمة عبر تراب المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

حماية مصادر المياه من التلوث وترشيد استعمال المياه العذبة يقتضي برنامجا طموحا يتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها طبعا.

السؤال ديالنا هو الإجراءات اللي الحكومة كتاخذها أو اللي ناوية تاخذها لتسريع هاذ الورش اللي عرف واحد التأخير كبير على عدة مستويات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[5] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **EN**ergy

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أكيد وأنتم سابقا اطلعتم وباشرتم هذا الملف من مواقع مختلفة، اللي نبغي نأكد لك بالعكس تيخصنا نفتخرو بالعمل اللي قامت به البلاد ديالنا في هاذ المجال، ما ننساوش بأنه في 2005 لما أطلق البرنامج الأول، واللي اخذا تقريبا واحد 30 مليار ديال الدرهم إلى الآن، كنا كنتحدثو على المدن والمراكز القروية، إلى بغيت تقول المهمة، واستطعنا نوصلو – كما قلت – إلى 30 مليار درهم استثمارات، وصلنا اليوم لحوالي 76%، باقي لنا 24%، مازال واحد العدد ديال المدن وخاصة المدن المتوسطة.

ثم استطعنا نمشيو لواحد المستوى من معالجة هاذ المياه العادمة، بعد ما كانت كتمشي في الطبيعة، كتمشي في الوديان أو كتمشي في أماكن متعددة، أصبحنا الآن استطعنا ننجزو ما يقارب من 140 محطة ديال المعالجة، واليوم 84 محطة ديال المعالجة قيد الإنجاز.

بعد ذلك انتهينا أنه لابد يكون برنامج يشمل كافة التراب الوطني، هذا هو المحور ديال السؤال ديالكم، ولذلك في 2018 الوزارات المعنية واحد اللجنة ديال القيادة اتفقنا على برنامج من الآن ل 2040 اللي عندو 20 سنة تقريبا اللي غادي يحتاج واحد 42 مليار ديال الدرهم، قل 43 مليار ديال الدرهم، واللي غادي يشمل 154 مدينة، خاصة اللي ما وصلهاش، يا إما عندها أحياء ما وصلهاش وإما مدن ما عندهاش كفاية، وغادين باش نوصلو لحوالي 90%، لأنه صعب نوصلو لـ 100%، ثم 1200 مركز قروي، وتحدد لو كشطر أول من الآن إلى 2025 عندنا حتى هاذ السنة ديال 2020 تحددت واحد العدد ديال المراكز القروية، 430 مركز قروي وهذا كيتدار بتنسيق مع السادة الولاة والسادة العمال، باش يمكن لنا نعالجوه. 2020 وحدها تقريبا مليار و200 مليون ديال الدرهم في واحد العدد ديال المشاريع ترتبط بالتطهير السائل.

يمكن لي نقول لكم راه فيه صعوبة، ما كيشهش للكهرباء، الكهرباء يمكن لك تدوز الخيط، في حين هذا راه قنوات، يحتاج إلى إمكانيات هائلة باش يمكن.. وخاصة مع التضاريس المختلفة اللي كاينة على مستوى التراب الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

فاش تكلمت لكم في الأول على التأخير، السيد الوزير، هو تأخير مقارنة مع الأهداف اللي سطرتها بلادنا، ماشي أشنو هما الإنجازات اللي حققناها.

طبعا بلادنا منذ فترة، منذ زمن والحكومات المتعاقبة كتحقق إضافات، ولكن هذا عندو ارتباط بالمخطط الوطني أو المشروع اللي كاين، مشروع المخطط الوطني للماء ديال 2012، اللي كانت وجداتو الحكومة آنذاك، اللي فيه في المخطط الوطني للماء يعتمد على التعبئة ديال واحد تقريبا كانت ذيك الساعة 350، دابا كنتكلمو على شي 400 أو 470 مليون متر مكعب كتعبئة من المياه العادمة المعالجة.

اليوم أين نحن من هذه الأرقام؟ احنا كنتكلمو دبا تقريبا على واحد 20 مليون متر مكعب اللي كتستعمل تقريبا سنويا في السقي أو في شيء من هذا القبيل، ولذلك على أساس واحد الإمكانية اللي يالاه وصلنا تقريبا لشي 100 اللي وصلنا لها، ولكن يالاه واحد 20 مليون اللي كتستعمل.

هاذ الشي مرده، السيد الوزير، أولا، نعتقد، هاذ الشي لاش كنا بغينا هاذ النقاش يكون معكم، كاين مشكل قانوني، كنعتقد راكم عارفين وكاين واحد الفراغ قانوني، احنا كاملين كنتكلمو دبا بواحد القرار وزاري ديال 2002 اللي كيحدد المعايير ديال كيفاش تستعمل هاذ المياه في السقي إلى غير ذلك، وهذا كيعطي أنه واحد العدد ديال المحطات ديال المعالجة اللي كاينة عندنا اليوم ما تيمكنش تلبي هاذ المعايير، وبالتالي ما يمكنش تستعمل، راه عندنا مدن بحال الرباط مثلا راه كنستعملو المياه العادمة المعالجة ديال عين عودة، علاش ما استعملناش المياه المعالجة في الرباط؟ لأن المعايير ماشي هي هاذيك، هذا من جهة.

ثم كاين هاذ الشي ديال المسؤولية، شكون اللي مسؤول اليوم على التدبير ديال هاذ المعالجة وإعادة الاستعمال ديال المياه العادمة؟ بلا ما نتكلم على الإشكالية طبعا ديال أنه تكون عندنا واحد خطة وطنية، طبعا راه كاين دبا تنديرو محطات وتنديرو الإنجازات، ولكن التدبير يقتضي خطة وطنية شاملة.

النقطة الأخيرة اللي بغيت نتكلم عليها–الوقت لا يسمح–هي اللي كتعلق بالعالم القروي، طبعا في الدن راه كاين واحد العمل ولكن واحد الإنجاز، ولكن في العالم القروي إشكاليات كبرى مطروحة، ماشي في المعالجة، مازال ما وصلناش حتى لهاذ المرحلة ديال المعالجة وإعادة الاستعمال، مازالين حتى في بعض الإشكاليات ديال إنجاز الصرف الصحي، أنا عندي هنا واحد الاتفاقية ديال شراكة من 2014 ديال واحد العدد ديال الدواوير في الجماعة ديال برادية في الإقليم ديال الفقيه بنصالح، اولاد ادريس، اولاد أحمد، لهلالمة، لعجانة، إلى غير ذلك.

هاذ المشكل ديال عدم معرفة شكون اللي تيدبر هاذ الشي خلى هاذ المشاريع تأخرت، وبالتالي المواطن ما غيستفدش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أولا، هذا من اختصاص الجماعات الترابية، قانونيا، من اختصاص الجماعات الترابية، التطهير السائل من اختصاص الجماعات الترابية، ولكن لأن الدولة والحكومة منذ مدة أخذت على العاتق ديالها ديال دعم الجماعات الترابية، لذلك دارت برامج، هو دعم، إذن من الناحية القانونية هو محسوم.

ثم أن الجماعات الترابية مشات فيما يسمى بالتدبير المفوض، أنتم تعلمون إما مع المكتب الوطني إما مع الوكالات، ومرة أخرى بدعم من الميزانية ديال الدولة، ولكن باش نسرعو، قلتو كاين تأخر ولكن باش نسرعو غير فهاذ 3 سنوات، استثمار 12 مليار ديال الدرهم في التطهير السائل، 12 مليار ديال الدرهم، يمكن لي نسلمك من بعد الجذاذة اللي كتكلم جهة بجهة، إقليم بإقليم، المراكز اللي تدارت، يعني الجهة ديال بني ملال خنيفرة 817، سوس 840، درعة تافيلالت 980، يمكن لي نعطيك هذه الأرقام، فـ 12 مليار باش نسرعو العملية، ومع ذلك هاذ التحدي موجود.

فقط بغيت نشير في المخطط ديال الماء الذي قدم أمام صاحب الجلالة، حفظه الله، كان إقرار معالجة المياه العادمة وحدد في هاذ الشطر الأول 3 مليار ديال الدرهم..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه "تشجيع استعمال الطاقة الشمسية في مجال السقي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

مازال دعم استعمال الطاقة الشمسية في مجال الري دون مستوى الانتظارات المرجوة، رغم أهمية هاذ التقنية في تخفيف العبء على الفلاحين، والتقليص كذلك من الفاتورة الطاقية الوطنية.

من هذا المنطلق، نسائلكم عن الإجراءات المعتمدة لدعم استعمال الطاقة الشمسية في مجال السقي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا أخفيك هذا من الملفات الصعبة، كيخصنا نقولوها، ومن الملفات اللي تدارت فيها مبادرات، ومازال فيها مبادرات وفيها عمل، ولكن ملفات صعبة، على اعتبار أنه طبعا، يهم التراب الوطني، يهم الفلاحة، يهم واحد المجال اللي كيتستعمل فيه الطاقات متعددة، وخاصة البوطان، يعني الغاز، اللي هو تقريبا كيتستعمل بحوالي 47% في المجال الفلاحي، وأنتم تعلمون الكلفة بالنسبة للدولة فيما يتعلق بالدعم الذي يمكن أن تستعمل في مجالات أخرى.

ولذلك، بعض التجارب اللي تدارت، تدارت واحد العدد ديال التجارب، يعني نعطيك تجارب متعددة، كالبرنامج الأول اللي فيه عدد من الفلاحين، مثلا تدار فيما يتعلق بقرض خاص فيما يتعلق بالطاقة الشمسية عن طريق تمويل الفلاح، تقريبا مولو لحد الساعة 3000 فلاح.

تدارت تجارب أخرى فيما يتعلق بدعم بعض المناطق بعينها كتجربة، يعني أكثر، حتى وصلنا الآن بهاذ الدعم، بهاذ المواكبة بهاذ التحسيس، نظرا لأن الكلفة ديال الطاقة الشمسية انخفضت بحوالي 50% يالاه وصلنا لـ 40.000 ضيعة على الصعيد الوطني اللي كتشكل حوالي 10%، وصلنا لـ 10%، بمعنى أن كاين تحدي ديال 90%.

ولذلك اللجنة الآن اللي فيها الوزارة ديال الطاقة ووزارة المالية ووزارة الفلاحة وأيضا وزارة الداخلية نشتغل على برنامج جديد. المعادلة أشنو؟ كيفاش يمكن لك تدعم ذيك الألواح الشمسية باش تمشي للفلاحة بالضبط وما تمشيش لمجالات أخرى، ولذلك كتلاحظو في القانون ديال المالية مشينا كنتكلمو على (le pompage, la pompe) اللي كتستعمل الطاقة الشمسية هي اللي ندعمومها، على اعتبار أن اللوحة لا يمكن أن تضمن أين تذهب، باقي ما لقيناش الصيغة.

الآن هذه اللجنة تشتغل بعد استكمال الدراسة اللي قالت لنا يعني 3 ديال سيناريوهات، غالبا غادي نمشيو في واحد السيناريو اللي فيه مزيد من الضبط اللي كيحدد فعلا فين كتمشي الألواح الشمسية بالنسبة للفلاحين، هذا آخر ما وصلنا إليه في آخر اجتماع كان لهذه اللجنة المكلفة بالسقي بالطاقة الشمسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد احمد تويزي:

طيب، كما قلتو هذا ملف صعب، ماشي صعب في التنفيذ ديالو، صعب فهمو، لأن غير في المستشارين يمكن تطرح عليك السؤال 3 ولا 4 مرات، إذا شفنا هاذ 10 سنين تطرح السؤال عشرات المرات هاذ السؤال فيما يخص استعمال الطاقة المتجددة اللي هي الطاقة الشمسية في الميدان الفلاحي.

اللي ما غيتفهمش ما يمكنش يفهم المغربي هاذ الموضوع هذا كلو، علاش؟ لأن استعمال غاز البوطان اللي هو مدعم من طرف صندوق المقاصة، اللي دروك صندوق المقاصة فيه تقريبا 13 مليار ديال الدرهم، جزء كبير منو كيمشي لهاذ البوطان اللي جزء كبير منو كيمشي للضيعات الفلاحية، إذن المسكين ما كيستفاد منوش، ما كايستافد من هاذ الموضوع هذا.

ثم هاذ الإمكانيات الكبيرة اللي كنمشي لهاذ الطاقة تؤثر على 2 مسائل أساسيين: تؤثر على الميزان التجاري للمغرب، وتؤثر كذلك على الاحتياطي من العملة الصعبة ديالنا، لأن هاذ الغاز كنشريوه بالدولار، كنشريوه بالعملة الصعبة، ما نفهمش أنا علاش أنا ما نسدش الباب ما نقلصش من الفاتورة الطاقية ديالي وندعم هاذ الطاقات الشمسية اللي قالها الأخ قبيلة، واحنا دولة رائدة–قالها قبيلة السيد المستشار– المغرب دولة رائدة في هذا المجال في التحول الطاقي، المغرب، جلالة الملك رائد على مستوى إفريقيا، بلادنا استقبلت (COP22) احنا خاصنا نعطيو مثل لهاذ الدول اللي كيقولو علينا احنا واحد العدد ديال الأعمال فيما يخص التحول الطاقي اللي تكلمنا عليه.

التحول الطاقي ماشي غير نقولو السياسات كيحترمونا في إفريقيا كيحترمونا في الدول الغربية كيحترمونا، على هاذ الأساس علاش جلالة الملك خذا على عاتقو هاذ التحول الطاقي اللي غادي نمشيو لـ 40% 50% من دبا.. حدد الملك، راه سيدنا حدد.. (كلام غير واضح) اللي غنمشيو في التحول الطاقي، وعيب نخليو الفلاح ما ندعموه دروك كتدعمو القطاع الصناعي بمليار ديال الدرهم فيما يخص إلى باش يستعمل الطاقة– سمعتها غير دروك–مليار درهم ولا ذاك الشي باش يبدلو لوزينات (les usines) حتى هوما يتحولو للطاقات المتجددة، هاذ الشي اللي فهمت.

وبالتالي أنا كنطلب هنا كنطرح سؤال، أشنو هو السبب الحقيقي باش ما ندعمو هاذ القطاع الفلاحي بالطاقات الشمسية ونهزو عبء على الدولة المغربية، نهزو عبء على صندوق المقاصة، نهزو عبء على المخزون ديال البلاد ديالنا فيما يخص ذيك العملة الصعبة اللي ما عندناش، عندنا فيها 3 شهور ولا 3 شهور ونصف، إذن هاذ الشي كلو يمكن نديروه بهاذ الدعم.

ولكن يمكن كاين في الآخر خلفية فهاذ الموضوع اللي ما فهمناهاش، أنا ماشي صعيب باش نعرفو هاذي فين تمشي، تزادت (TVA[6] en plus) تزادت (TVA) في هاذ الشي في واحد العدد ديال المواد اللي كتستعمل في هاذ الشي فيها (TVA) هاذ الشي كاين، (TVA) كاينة أنت قلت هاذ (TVA) كاينة، وأنا سولت الناس قالولي باقي (TVA) في واحد العدد ديال المسائل، كتفرقو بين (le pompage) هاذ الشي كلو المغرب ما كيفهموش، أنا هاذ المنظومة بغيت.. خصكم تعطيو للفلاح الطاقة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوقت انتهى السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

بغيت نقول بأنه الدعم ديال الفلاح هاذ السنة هاذ السنة كنعتقد غادي نوصلو لحوالي 4.5 مليار درهم، 450 إلى 460 مليار ديال السنتيم دعم ديال الفلاحة، فإذن الإشكال ماشي إشكال مالي، غير باش القضية تكون واضحة، اليوم أشنو هي الطريقة باش يمكن لنا نضبطو الألواح الشمسية أين تستعمل، خليني نقول لك كنتمنى تجي فرصة مع السيد وزير الفلاحة ويعطيكم مزيد من التفاصيل حول استعمال هاذيك الدعم اللي كيمشي للفلاحة والتقييم ديالو، وأنتم تعلمون كاين واحد العدد ديال الأمور اللي يجب أن تضبط.

اليوم كاين 3 احتمالات اللي خلصت إليهم الدراسة، واحنا بالمناسبة كندرسوهم مع الإدارة ديال الضريبة والإدارة ديال الميزانية: دعم مباشر للفلاح، نعطيوه واحد الدعم مباشر حسب عدد الهكتارات اللي غادي يستعملها، طبعا غادي نحددو واحد المستوى ديال الهكتارات.

المسألة الثانية هو ناخذو قرار ديال تقليص (TVA) وهذا فيه نقاش، بمعنى على الأقل نحيدو واحد 20% وتمشي تستعمل، وبالتالي يمكن لها تستعمل في مجالات أخرى غير المجالات الفلاحية، فإذن كيخصنا تكون مواكبة بقانون ديال الزجر.

المسألة الثالثة وهو ناخذو على العاتق ديالنا الفائدة اللي غتمشي ديال القروض.

فكاين 3 سيناريوهات واحنا جالسين تندرسو بالنسبة للصناعة.. (غير مسموع) ولست دعم.

[6] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "ارتفاع فواتير الماء والكهرباء في ظل تفشي كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشرين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عرفت فواتير الكهرباء والماء ارتفاعا كبيرا، خصوصا خلال فترة الحجر الصحي الشامل والجزئي بشكل لا يتناسب مع معدل الاستهلاك العادي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات المتخذة لتصحيح هذه الوضعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا أدعو السادة المستشارين ببساطة، احنا مختلفين السيدة المستشارة ما كتثيقش في الأرقام اللي كنعطيو وفي المعلومات اللي كنعطيو، ساهلة بسيطة لأن انتم هيأة منتخبة كتمارسو الرقابة، ما كيمنعش أنكم تديرو لجنة استطلاع وتمشيو تطلعو على التفاصيل، تمشيو تطلعو على التفاصيل ديال هاذ الفواتيروكم من فاتورة وقع فيها الرفض، كم نسبة الفاتورات.

المكتب الوطني للكهرباء وصلته 6000 فاتورة، شكاية ديال ارتفاع الفاتورة من بين 6 مليون مشارك، يمكن واحد العدد ديال الناس ما شكاوش، ولكن شحال يمكن لهم يكونو؟ ثلاث مرات؟ على 6 آلاف؟ نديرو 3 مرات، نديرو 5 مرات، غنوصلو لـ 20 ألف من 6 مليون مشارك عند المكتب الوطني، ولذلك ندعوكم لأنه القضية صعيب نكذبو بعضياتنا، ندعوكم ديرو لجنة ونمشي نطلعو عند المكتب الوطني وحتى عند الوكالات بالمناسبة اللي هما.. ونطلعو هل فعلا..

ثم اطلعو على أنه المكتب الوطني اخذا على العاتق ديالو مراجعة الفاتورة عندما كيتضبط على أنه غلا على الناس أو وقع غلط. أشنو الغلط اللي كيوقع؟ ملي كيتحسبو عدد الفاتورات ديال الشهر كيمكن لو يوقع في السيسطيم بطريقة أوطوماتيكية يطلعو للشطر اللي قبل، فالمفروض أنه يقسمو على الشهور وهذا اللي كيقوم به المكتب الوطني وكتقوم به الوكالات لما كيتجمع على مواطن لظروف معينة أنه كتقسم على الشهور ديال الاستهلاك باش ما يطلعش للشهر اللي هو أغلى.

أكثر من ذلك، يمكن لكم تطلعو على أنه المكتب الوطني دار ماشي غير المكتب الوطني، بالمناسبة هذا كان قراروطني، أنه المراجعة، ثانيا أنه ذاك الشي اللي تجمع، لأن كانت كلفة تقديرية ربما يكون تجمع يمكن يكون خلص المواطن أكثر من اللي استهلك، فكيرجعو أو كيكون تسبيق للاستهلاك اللي غيكون في المستقبل، ثم أيضا إذا تم الاتفاق كيوقع واحد النوع على مدة 6 أشهر كيأدي المواطن ما عليه.

ولكن اللي باغي نقول هاذيك 2000 درهم اللي تعطات مساعدة لـ 5 مليون فيها كلشي، فما غنديروش الضو بوحدو، وإلا خاصنا نديرو الاتصالات بوحدها، ونديرو التيليفون بوحدو، ونديرو الحليب بوحدو إلى غير ذلك، هذاك الدعم كان تعطى لكلشي، كدعم للمواطنين فيه جميع الاستهلاكات اللي كيحتاج المواطنين، فلذلك هذاك الدعم راه خاصنا نفتخرو به اللي وصل ل 21 مليار ديال الدرهم بالنسبة للمواطنين.

فأثناء التعقيب عندي إضافات في هاذ المجال ديال الكهرباء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا للجدل الذي أثاره ويثيره موضوع غلاء فاتورة الماء والكهرباء، في ظل هذه الظرفية الحساسة والصعبة المطبوعة بجائحة كورونا وما نجم على ذلك من حجر صحي شامل وجزئي وإكراهات اقتصادية واجتماعية، ما تزال قائمة ومستمرة بهذا الأساس رغم الإجراءات المتخذة، والتي لا يمكننا إلا التفاعل الإيجابي معها، من قبيل التسهيلات في الأداء وعدم اللجوء إلى إيقاف التزويد، فضلا عن التنويه بالمجهود المبذول لضمان الأمن الطاقي عموما ببلادنا واستمرارية الخدمات، خاصة في مجال التزويد بالماء والكهرباء، إلا أن مشكل ارتفاع الفواتير مازال مطروحا السيد الوزير.

السيد الوزير، كوزير الطاقة والمعادن، ماشي غير كوزير الطاقة والمعادن وإنما ربما مسؤول رئيس جماعة أو بلدية بالقنيطرة، راه ما يمكنش، السيد الوزير، ما غتكونش عندك شكايات من المواطنين اللي هوما مضرورين وتتضررو من هاذ الفاتورات.

أنا كنقول لك، السيد الوزير، راه الناس سادين المحلات التجارية ديالهم اللي كان فرض باش يتغلقو واحد 3 شهور تقريبا والفاتورة اللي

كانو كيخلصو تدوبلت، اللي كان تيخلص 2000 ولا 2500 درهم ولى تيخلص 2500 درهم وطول هاذيك المدة اللي كان هو ساد غالق المحل ديالو.

زيادة على هذا، السيد الوزير، نقدر نقول، السيد الوزير، بأن كاين معدل ديال 91 درهم شهريا، فين كاينة هاذ 91 درهم؟ راه كاين الناس اللي كانو تيخلصو 100 درهم ولا 120 درهم راه جاتهم 2000 و2500 درهم، ما كنقولش أنا غير المكتب الوطني للماء والكهرباء، هاذ الشي راه احنا توصلنا به بلا ما نخرجو حتى نديرو التحريات ديالنا، واحد العدد ديال الشكايات.

كذلك احنا ما كندويوش غير.. راه هاذوك الشركات اللي هوما ديال التوزيع راه صراحة راه هلكو الناس، وهاذ الشي راه ما كاينش غير في.. راه واحد العدد ديال المناطق وهاذ الاحتجاجات ماشي غير ناضت وجات هاذ الاحتجاجات. انتوما كتعرفو.. راه ما يمكنش ما غتكونوش توصلتو بعدد الاحتجاجات على الصعيد الوطني في المدن على هاذ الغلاء ديال الفواتير، راه لا يعقل. كيقول لك سيدنا اعطانا بواحد اليد وهما داو لنا بيد أخرى. سيدنا قال لك اعطانا 80 ألف فرنك و120 ألف فرنك وهوما جاو داو ليهم الدوبل ديالها.

ولهذا، السيد الوزير، أنا معك فهاذ القضية ديال نديرو لجنة استطلاعية اللي تخرج توقف على هاذ المسائل، وكاينة شكايات، إلى كانو الناس قدمو 6000 شكاية، راه كاينين ناس اللي ما عندهمش حتى باش يمشيو لهذاك المكتب الوطني للكهرباء باش يديرو الشكايات ديالهم. كيولجو لهاذوك رؤساء الجماعات والأعضاء ديال أسميتو باش.. ولكن هاذ الشي ما كافيش السيد الوزير، ولهذا نبغيوكم كرئيس مجلس البلدي ديال القنيطرة باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة للسيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار،

أنا ما نفيتش الشكايات، قلت لكم كاينة الشكايات، غير نعرفو النسبة ديالها. قلت لكم كاينة المراجعة، وليس للوكالات ولا للمكتب الوطني أنه يزيد على المواطن، ما عندوش الحق، ما عندوش الحق يزيد عليهم، ولكن كنقول غير للسادة المستشارين اطلعو على النسبة ديال الشكايات، أنا فعلا جاتني شكاية وكيمشيو عند الوكالة وتتم مراجعة، وهاذ القضية كيقولو خلص عاد يمكن لي نراجع معك، فعلا هذا من الأخطاء اللي كانت ترتكبت وتمت أيضا مراجعتها، إلى كانت باقية هاذ الأخطاء أنا أدعوكم كمجلس المستشارين تديرو لجنة ونطلعو على هاذ الشي.

أنا كنعطيكم الأرقام ديال سنة 2020 بالنسبة للمكتب الوطني أنا مرة أخرى أدعوكم ها هي عندي الأرقام، أكادير، يعني سوس المعدل هو 93 درهم، ملي كنقول المعدل، كاين اللي خلص 200، 300، كاين اللي خلص 50، 60، أنا كنتكلم على المعدل، فهذا المعدل كنعطيه ليكم يمكن تطلعو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، الرسالة وصلت.

ونشكركم السيد الوزير على مشاركتكم معنا في هذه الجلسة.

كما أشكر جميع السادة المستشارين.

أرفع الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفوية.

محضر الجلسة رقم 314

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1442هـ (10 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثمان عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة عشر مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية" (محال على المجلس من مجلس النواب)

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة لمقرر اللجنة: توزع التقرير.

الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك.

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة، نيابة عن السيد وزير الصحة:

أتحدث نيابة عن السيد وزير الصحة، لأن عندو التزام.

السيد الرئيس، السيدات المستشارات..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، تفضل، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، نيابة عن السيد وزير الصحة:

أنا اللي عارف أن السيد وزير الصحة دائما كيجي لمجلس المستشارين وكيجاوب على الأسئلة، أنا حسب ما أعرف، وجا للغرفة الأولى.

السيد وزير الصحة يستجيب لطلبات المجلس الموقر، وراه غيجي للجنة إن شاء الله وغتباشرو معه.

السيد رئيس الجلسة:

طيب، حتى يكمل ونعطيك الكلمة.

السيد الوزير، السيد الوزير، معذرة.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، نيابة عن السيد وزير الصحة:

وخا أنا ماشي وزير الصحة غندافع على وزير الصحة، ليس من أخلاقنا أننا ندافعو على راسنا ونغدرو بالآخرين، ليست من أخلاقنا، ما كنعرفوش نديروها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار مناقشة مقترح القانون الموجود بين أيدينا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، نيابة عن السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

نيابة عن السيد وزير الصحة، يشرفني أن أعرب لكم عن موافقتنا على مقترح القانون القاضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، الذي يهدف إلى تكريس مبدأ المساواة بين الأب والأم، وذلك بإعطاء إمكانية اختيار التصريح بالأولاد لدى الهيئة المؤمنة التي ينتمي لها الأب أو تلك التي تنتمي إليها الأم، ياك أسيدي؟

وأود أن أوجه عبارات الشكر والامتنان والتقدير، لكل السيدات والسادة المستشارين، خاصة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، على المجهود الكبير الذي بذلوه في دراسة مناقشة هذا المقترح بكل مسؤولية ونزاهة، وهو العمل الذي كلل بالتصويت على المقترح بالإجماع على صيغته المعدلة داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

عندي طلب ديال نقطة نظام، السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

ربما نحن سنصوت بالإيجاب على هاذ المقترح قانون، ولكن لابد من الإشارة، السيد الرئيس، بأن نسجل احتجاجنا على عدم حضور السيد وزير الصحة لجلسات متتالية، ربما نحن نمر.. البلاد تمر بجائحة، نطلب من الله العلي القدير أن يرفع عنا هذه الجائحة، ولكن لابد السيد وزير الصحة أنه هو الوزير المسؤول على القطاع، هو اللي خاصو يجي، يعطينا توضيحات ويجاوب على الأسئلة ديال السادة المستشارين.

لا يعقل أن نحن نمر بهذه الجائحة، وزير الصحة غائب، غائب عن المؤسسة، لربما نتفهم إذا كان عذر ديال وزير الصحة مرة أو مرتين أو ثلاث مرات، ولكن هذا ما يبقاش عرف أن وزير الصحة خاصو يجي ويعطينا المستجدات للسادة المستشارين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الفريق المحترم.

بالنسبة للمناقشة للفرق والمجموعة، كذلك ممكن أنهم يتدخلو أو ممكن يقدمو لنا الكلمة ديالهم مكتوبة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة سبق لي وتدخلت في هاذ، في اللجنة ديال التعليم، ولكن من أجل فقط تنوير السادة البرلمانيين الزملاء والزميلات اللي معايا بالنسبة هاذ مقترح القانون.

أولا، احنا كنرحبو به، لأنه جا مقترح من مجلس النواب، وبالتالي مادام أن المقترحات ديال القوانين كيمكن يكون قدامها واحد العدد ديال العراقيل، هذا احنا كنرحبو به وبالتالي ناقشناه بما فيه الكفاية.

مقترح قديم ماشي جديد، هذا راه جا في 2011 أو2012 إلى باقي كنتذكر، الهدف منو هو التنزيل، التنفيذ أو التطبيق ديال مبدأ المساواة في واحد العدد ديال المسائل، منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمرأة وكذلك بالنسبة للأطفال، هذا كيمشي في اتجاه أنه بالنسبة مثلا للأطفال كيمكن لنا نصرحو بهم في الضمان الاجتماعي، الواحد من (les organismes gestionnaires)، إما للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإما (la CNOPS[1]) سابقا اللي هي (la CMAM[2]).

الإشكال فين كاين؟ هو أنه مدونة الأسرة مازالة كتعطي الولاية للأب، الفصل 236 كيقول: "الأب هو الولي عن الأولاد بحكم الشرع ما لم يجرد من ولايته بحكم قضائي، وللأم أن تقوم بالمصالح المستعجلة لأولادها في حالة حصول مانع للأب"، يعني الولاية ما فيهاش باقية معطية بمقتضى مدونة الأسرة للأب، كنساويو بيناتهم في المسؤولية، مثلا في التربية ديال الأطفال إلى آخره والاعتناء بهم، هذا هو المقتضيات ديال المدونة.

المدونة ديال التغطية الصحية مشات على هاذ المنوال، لأن جات من بعدها، وبالتالي اعطات أن التصريح بالنسبة للتغطية الصحية الأساسية يكون عند (l'organisme gestionnaire) اللي كينتمي له الأب.

الآن احنا عندنا دستور جديد من 2011، وبالتالي بغينا نزلو هاذ المبدأ ديال المساواة، ولكن اللي كيؤسفني أنا في هاذ الشي، وهاذ الشي قلناه لوزير الصحة لما جا، هو طبعا على علم بمقترح القانون وجا وقبلو وقبلاتو الحكومة، ولكن جانا بدون أي شيء جديد، يعني ما جايب معه لا (étude d'impact) على (les organismes gestionnaires)، لا أشنو هما (quel impact)؟

أنا نقول لكم مثلا الآن احنايا عندنا واحد العدد ديال الناس فقدو العمل ديالهم في صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي ما بقاوش، غادي يتحبسو (les cotisations) كلشي غيمشي لـ (la CNOPS) واحد العدد ديال الناس غيمشيو لـ (la CNOPS).

ثانيا، واحد العدد كان هذا كان مبرر واحد الوقت لما يالاه بدينا في مدونة التغطية الصحية في التفعيل ديالها ومشينا بـ (la progressivité) كانو سلل العلاجات ماشي فحال فحال كانت (la CNOPS) أحسن من (la CNSS[3]) في (les soins ambulatoires notamment) يعني في كل ما يخص (les visites médicales) وذاك الشي.

الآن تقريبا ولاو نفس (les mêmes paniers de soins) فين كاين الفرق؟ كاين على مستوى الاشتراكات، يعني المقاييس ديال النظامين بجوج ماشي فحال فحال، الاشتراكات في ((la CNOPS محدودين، يعني وخا تكون وزير غادي تخلص 400 درهم، (400 à plafonné Dirhams) في حين أن 4% اللي كاينة في (CNSS) على (le salaire) كلو، وبالتالي (biensur) بالنسبة للناس اللي في الضمان الاجتماعي عندهم (la cotisation est plus importante).

اللي غيوقع الآن، هو أن غادي تعطي الاختيار للأبوين، (très bien) فوقاش؟ واش غادي تعطيه لهم غير مرة وحدة؟ ولا غادي تعطيه لهم كل مرة فوقت ما رشقت لهم يمشيو لهنا ولا ذيك (l'effet de transhumance) مابين (une caisse et une autre caisse)، في الوقت اللي (la CMAM) (la CNOPS) كتعرف حاليا كتعرف واحد عدم التوازن (abyssal) يعني خطير جدا، أنا كنقول مزيان (à la limite) احنا نمشيو مسلكة (les parents) ومسلكة الأولاد، نمشيو نديوهم (la CNOPS)، ولكن واش هاذ الحكومة عندها شي رأي على التوازنات المالية ديال (la

[1] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

[2] **C**aisse **M**arocaine de l'**A**ssurance **M**aladie

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

CNOPS)؟ واش عارفين بأنها جالسة كتغرق؟ الآن كتغرق وإلى زدنا هاذ الشي هذا ديال (la couverture des enfants) اعطينا الاختيار للأبوين، غادي نزيدو في تفاقم الوضعية المالية ديالها.

(Biensur)، لما كيكون تفاقم الوضعية المالية، في نهاية المطاف غادي يرجعو للارتفاع ديال (les cotisations) على المنخرطين، يعني راه (c'est un cercle vicieux)، في حين أنا اللي كيجيب لي بالي، أنا كيجيب لي الله بحال إلى هاذ الحكومة قبلت هاذ المقترح، غير لأن غادي تسكت به شوية هذا، لأن كيتطبخ ماشي كيتطبخ كيتجهز الآن إعادة النظر في الحماية الاجتماعية كلها بما فيها هاذ (l'assurance maladie obligatoire)، كنظن قبلاتو.. وإلا كان يجيب لنا (l'étude d'impact) أنا طلبتو لو، قلت له جيبنا (l'étude d'impact) قال لك راه وقيلة تدارت، راه يمكن.. ما يمكنش تكون ما دارتش، ومتفقين عليها ذيك (la commission) اللي ما بين.. (interministérielle) إلى آخره، وما بين الأنظمة متفقة، قلت له أنا عندي، ها هو القرار ديال (la CNOPS) اللي كتقول لكم ويك ويك راك كتغرقونا، ويك ويك كتغرقونا.

أنا هاذ الشي كيبان لي ماشي عمل جدي بالنسبة للحكومة، هاذو توازنات احنا (à la limite) راه اللي فيها المصلحة وما يمكنش لنا نرفضو هاذ المقترح، لأن مع ذلك احنا كيخص نمشيو لمسائل مهمة، اللي هي أشنو هي الولاية نغيروها إلى بغينا تنزيل المساواة، مازال (les allocations familiales) غادي نوصلو لواحد الوضع اللي (une caisse) كتعطي (les allocations familiales) على.. الطفل ولكن (une autre caisse) هي اللي غادي تديرله (la couverture de base).

هاذ الشي كلو ما فهش واحد (la cohérence) إلى ما كانش النظام فيه واحد النظرة (globale) وفيها الالتقائية ما بين السياسات العمومية اللي كتهم الحماية الاجتماعية بصفة عامة، وفيها (une vision) وفيها (la cohérence) راه ما يمكنش نسلكو، كيبقى (c'est du replâtrage)، ومع ذلك احنا قابلينو وغنصوتو عليه، لأن مبدئيا احنا مع المساواة، ولو أن واحد العداد ديال الحوايج خصها تعاود تشاف حتى في مدونة الأسرة، اللي أصبحو بعض المقتضيات ديالها (anachroniques) بالنظر للدستور الجديد اللي كيحثنا على المناصفة في الفصل 19.

شكرا الزملاء ديالي.

مع ذلك سنصوت بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

ولكل حادث حديث، شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

إذن تدخل فريق العدالة والتنمية، في حدود الوقت المسموح به.

المستشار السيد عبد العالي حامي الدين:

في الواقع الدافع للتدخل هو، أولا، شكر الحكومة على التفاعل ديالها مع مقترحات القوانين، وبغينا نقولو فهاذ الإطار أن هناك إرادة من طرف كافة مكونات المجلس، التي تم التعبير عنها في إطار اجتماع ترأسه السيد رئيس المجلس مع كافة رؤساء اللجان، من أجل الإسراع ببرمجة كافة مقترحات القوانين الموجودة لدى المجلس، بما يعزز المبادرة التشريعية للبرلمان، وبطبيعة الحال بالموازاة مع التفاعل الإيجابي مع مشاريع القوانين اللي كتجي من عند الحكومة.

النقطة الثانية، وهو أن هاذ النص تمت مناقشته باستفاضة في اجتماعين داخل اللجنة، وتمت الموافقة عليه طبعا بالإجماع بعد نقاش موسع، واللي بغينا نقولو في رأينا في فريق العدالة والتنمية، هو أن هاذ المقترح اللي جا من مجلس النواب بعد الموافقة عليه في مجلس النواب بالإجماع، هو منسجم تماما مع التوجه ديال بلادنا اللي غادية فيه في إطار تعميم التغطية الصحية الأساسية.

النقطة الثالثة، وهو أن هاذ الموضوع لا علاقة له بالمدونة ديال الأسرة، لأن هاذ النص يتحدث عن توافق الزوجين، بمعنى لابد من اتفاق بين الزوجين لاختيار أشنو هو الهيئة المؤمنة لأبنائهم، في حالة كانت الهيئة المؤمنة للزوج مختلفة عن الهيئة المؤمنة للزوجة، وبالتالي إذا توافق الزوجان على اختيار هيئة مؤمنة لتسجيل الأبناء فلهم ذلك، وهاذ الموضوع كنظن في عمق تعزيز الروابط ديال الأسرة وفي نفس الوقت الاتفاق بين الزوجين.

النقطة الأخيرة، وهو أن هاذ المقترح تمت الموافقة عليه من طرف الحكومة، وحسب ما أبلغنا به السيد وزير الصحة، بحضور كافة الأطراف الحكومية ذات الصلة بالموضوع، واعتبر بأنه كافة التوقعات موجودة، ووعد بأنه سيقوم بإرسالها–أنا أنقل ما تم التصريح به داخل اللجنة–وعد بأنه إذا طلب أي فريق هاذ المحضر اجتماع ديال اللجنة المتعلقة بمقترحات القوانين أو الدراسات المرتبطة بالتوقعات، فهو سيبعث كل الوثائق اللازمة.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

باقي شي تدخل بالنسبة لـ..؟ إذن نكتفيو بهاذ القدر من التدخلات، باقي التدخلات وصلتنا مكتوبة.

السيدة المستشارة المحترمة،

أنت عبرتي على رأيك، السيدة المستشارة المحترمة، أنت عبرتي على رأيك بكل أريحية وبكل حرية، السيد المستشار عبر كذلك على الرأي ديالو، واحنا الآن لنستمع إلى كل الآراء.

بعد الاستماع إلى هاذ التدخلات، للسيد الوزير إمكانية أخذ الكلمة للتفاعل مع التدخلات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، نيابة عن السيد وزير الصحة:

فقط أنا..

السيد الرئيس،

أنا أتحدث السيد الوزير قبل ما نجي تداولت أنا وإياه في الموضوع، قلت.. قال لي وقع توافق بين الحكومة ومجلس المستشارين بكل فرقه على هذا القانون بعد التعديل، وقال سيمر بسهولة لأن هناك توافق وهناك تعديلات.

ثانيا، أود أن أذكر ما كاينش شي حاجة كتدوز إلا بعد أن تدرسها الحكومة في تفاصيلها وآثارها، راه ما غيمكنش غير جا مقترح غيمشي الوزير لأن..

الله يجازيكم بخير، الله يجازيكم بخير، هذاك الشي كيتناقش في اللجنة، احنا كيتناقش في اللجنة، أنا أعتقد أنه هنا كيتناقش في اللجنة، وفي اللجنة وقع توافق ووقع إجماع واستجبنا له بكامل الأريحية، كما استجبنا لبعض مقترحات القوانين، وإن شاء الله يجي السيد الوزير ويعرض عليكم الخلاصة ديال مقترح القوانين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مقترح القانون، الرامية إلى تعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، كما عدلتها اللجنة، بالطبع بعد ضبط الصياغة في تقديمها من الناحية الشكلية وهي كالتالي:

"تغير على النحو التالي أحكام المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة 6 اللي وقع التعديل ديالها: "إذا كان الزوج والزوجة مؤمنين طبقا لهذا القانون كل على حدة، وجب التصريح بالأولاد لدى الهيئة المؤمنة التي ينتمي إليها الأب أو الهيئة المؤمنة التي تنتمي إليها الأم، وذلك بعد توافق الزوجين"، الباقي بدون تغيير.

الموافقون على نص "المادة 6" كما تم تعديلها:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت.

الموافقون: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مقترح قانون بتغيير المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية".

ورفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة حول:

"مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية"

I. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وهو مشروع من شأنه أن يساهم في تعزيز مبدأ المساواة بين الأب والأم فيما يتعلق بالمسؤولية المشتركة بينهما.

ويأتي هذا المقترح من أجل تمكين الأبناء من الاستفادة من التغطية الصحية التي يرى الأبوان أنها الأفضل لأبنائهم، الشيء الذي سيضمن لهم الاستفادة من أحسن نظام تغطية صحية يتوفر عليه الأبوان، وذلك انسجاما مع مبدأ تحقيق المصلحة الفضلى للأبناء.

كما أن هذا التعديل من شأنه أن ينصف المرأة المغربية باعتبارها شريكة الرجل في رعاية الأبناء، خاصة وأن المادة الأصلية تنص على أن قرار التقدير يقع على عاتق الرجل.

السيد الرئيس المحترم،

يبدو بشكل جلي أن هذا المشروع سيساهم بشكل كبير في ضمان حق الأبناء في الولوج للخدمات الطبية، وهو حق يضمنه الدستور المغربي، لذلك فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة وانطلاقا من حرصنا على التفاعل الإيجابي مع كل المبادرات التشريعية الرامية إلى تحسين وضعية المغاربة في مختلف المجالات والقطاعات، قررنا التصويت بالموافقة على مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

II. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة "مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية"، والذي يتوخى تمكين الأبناء من أحسن نظام تغطية صحية يتوفر عليه الأبوين بعد التوافق بينهما.

المقترح يفتح المجال أمام الأم كذلك للتصريح بالأولاد من خلال التنصيص على إمكانية الاختيار بالتصريح لدى الهيئة التي ينتمي إليها الأب أو الهيئة التي تنتمي إليها الأم بعد توافق الزوجين، علما بأن التصريح يظل إجباريا.

لقد كان النقاش في اللجنة نقاشا مثمرا وفعالا، أثار العديد من التساؤلات التي عجزت الحكومة عن الإجابة عليها، من قبيل غياب دراسة مالية وقانونية للآثار التي يمكن أن يتركها تفعيل هذا المقترح على مستوى توازن الصناديق مع اختلاف أنظمتها ومساطر الاستفادة منها.

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن التصويت على هذا المقترح، وندعو الحكومة بالمناسبة إلى عدم تعطيل مسطرة التشريع التي ينص عليها الدستور، وذلك بالإفراج عن مقترحات القوانين الأخرى التي تقدم بها البرلمان.

فالمقترح جاء تكريسا للمساواة بين الأب والأم في علاقتهما بأبنائهما، وتعزيزا لمبدأ التوازن في العلاقة الأسرية الذي تضمنه القوانين المغربية وخاصة مدونة الأسرة التي أكدت مقتضياتها على المسؤولية المشتركة بين الأم والأب فيما يرجع إلى تربية الأبناء ورعايتهم وكفالة نموهم الجسدي والنفسي والعقلي، كما يرمي إلى تمكين الأطفال من أفضل تغطية صحية يتوفر عليها الأبوان، مما سينعكس لا محالة على تنشئتهم وصحتهم وتسهيل استفادتهم صحية أجود وأفضل.

III. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، للتصويت على" مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية"، حيث سيسمح هذا التعديل بإلحاق الأبناء بنظام التغطية الصحية الأفضل الذي ينتمي له أحد الأبوين، سواء الأب أو الأم وذلك بتوافق بينهما.

ويأتي هذا المقترح القانون القاضي بتعديل هذه الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون 65.00 في إطار تكريس مبدأ المساواة بين عمادي الأسرة الأب والأم، بما يخدم مصلحة الأبناء والأسرة، وفق مبدأ التوازن والتكامل في مسؤوليات الأبوين، المكرس في القوانين الوطنية المختلفة، التي تنظم العلاقات الاجتماعية والمدنية بين الآباء والأبناء.

إن هذا التعديل الذي سيتيح للأبناء الاستفادة من نظام التغطية الصحية الأفضل لأحد الأبوين سواء الأم أو الأب، بقدر ما سينعكس بشكل إيجابي على مستوى الرعاية الصحية للأبناء حال وجود أفضلية في ذلك، فإنه يطرح مجموعة من التساؤلات حول الآثار الموازية التي يمكن أن يعكسها تحول العديد من المؤمنين نحو صناديق بعينها لجودة خدماتها مقارنة بالأخرى، سواء على مستوى الإجراءات ومدى وجود أرضية إجرائية مناسبة لهذا التغيير، وعلى القدرة الاستيعابية لهذه الصناديق والتأثير المالي عليها، نتيجة توافد أعداد جديدة من المؤمنين.

كما لا يفوتنا أن ننبه إلى أن بلادنا مقبلة على ورش اجتماعي هام يروم تعميم التغطية الصحية على المواطنين، وبالتالي فإن هذا التعديل قد لا يعدو أن يكون إجراء مؤقتا في انتظار تنزيل الورش الأهم، غير أن الأثر الصحي والاجتماعي لهذا المقترح القانون على أبناء المؤمنين، يجعلنا ننخرط بشكل إيجابي لاستكمال المسار التشريعي لهذا التعديل؛

وبالتالي سنصوت بالإيجاب على مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية، وفق الصيغة التي تم التوافق عليها أثناء مناقشة هذا المقترح، وذلك في انتظار تنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية واستكمال هذه المنظومة القانونية، وتجويدها لما فيه مصلحة المواطنين المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم، يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة "مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية"- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، بما يساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مقترح هذا القانون قيد التصويت والمصادقة، من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة التشريعية العامة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يأتي هذا المقترح في سياق تكريس مبدأ المساواة بين الأب والأم فيما يرجع إلى وجه أساسي في العلاقة مع الأبناء، مبدأ التوازن في العلاقة

الأسرية الذي تكرسه القوانين المغربية وخاصة مدونة الأسرة التي كرست مقتضياتها المسؤولية المشتركة بين الأب والأم فيما يرجع إلى تربية الأبناء.

كما يتوخى مقترح القانون قيد التصويت والمصادقة، تمكين الأبناء من الاستفادة من أحسن نظام تغطية صحية يتوفر عليه الأبوان، مما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على تنشئتهم وصحتهم وييسر استفادتهم من خدمات صحية مثلى.

السيد رئيس الجلسة،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مقتضيات هذا المقترح، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

محضر الجلسة رقم 315

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1442هـ (17 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أشير أننا فقدنا خلال الأسبوع المنصرم شخصيتين بارزتين، تغمدهما الله برحمته الواسعة، هما السيد فوزي بنعلال، المستشار البرلماني السابق وخليفة السيد رئيس مجلس المستشارين، وكذا السي المحجوبي أحرضان السياسي البارز، الذي أسدى خدمات جليلة للوطن في مقاومة الاستعمار والذود عن استقلاله ووحدته الترابية، ومن خلال مختلف المسؤوليات السامية والحكومية التي تقلدها.

وبهذه المناسبة، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على روح الفقيدين، سائلا الله عزوجل أن يشملهما بالرحمة والمغفرة وأن يجعل مثواهما الجنة، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ". آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية وعلى إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، وتبعا لاهتمام والانشغال الكبير والمتابعة الحثيثة والدقيقة لأعضاء مجلس المستشارين بصفتهم ممثلي الأمة لهذا الوضع مع ما رافقه من مشاعر الفخر والاعتزاز بالتعامل والرد الرصين السلمي والحازم لبلادنا، إزاء هذه التطورات، أصدر مجلس المستشارين بلاغا يؤكد من خلاله للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

تثمين ودعم كافة مكونات مجلس المستشارين للخطوات الوطنية المسؤولية والنبيلة، التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، لصيانة وحدة الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة والعادلة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة المغربية، وضمنها الأقاليم الجنوبية؛

اعتزاز مجلس المستشارين بكل القرارات التي تنتجها المملكة المغربية ومباركته للعملية التمشيطية السيادية السلمية والحازمة، التي قامت بها القوات المسلحة الملكية، وبدون إطلاق رصاصة واحدة، في إطار الشرعية الدولية، وبما يتوافق مع مضمون قرار مجلس الأمن رقم 2548، للتصدي للممارسات الإجرامية والبلطجية التي تقوم بها العصابات والميليشيات المسلحة التابعة للكيان الوهمي، والتي حاولت من خلالها زعزعة الاستقرار وترهيب المواطنين والمواطنات وعرقلة التنقل المدني وتهديد العبور الآمن والسلس للسلع والبضائع؛

اعتزاز مجلس المستشارين بالروح الوطنية العالية والتعبئة المجتمعية الشاملة والإجماع الوطني الثابت والدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، التي أبانت عنها مختلف مكونات الشعب المغربي، واستعدادها للوقوف ضد كل المناورات العقيمة والممارسات اليائسة لكل الأطراف التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار ومحاولة تغيير الوضع القانوني والتاريخي للمنطقة؛

تأكيد مجلس المستشارين على أن الممارسات الاستفزازية والأعمال التخريبية والإرهابية، التي قامت بها الميليشيات والعصابات المسلحة التابعة للكيان الوهمي، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنال من وحدة واستقرار المغرب، ولا المساس بمسيرته التنموية والمشاريع

والأوراش الكبرى، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بالأقاليم الجنوبية، والتي رسخها وأكدها جلالته في خطابه السامي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، بقدر ما تؤكد اندحار الأطروحة الانفصالية والتضليلية وانهيار منظومة القيم لدى الأطراف الراعية لها، أمام تعزيز المغرب لوحدته الترابية وترسيخ سيادته الوطنية على أقاليمه الجنوبية، من خلال اتساع دائرة البلدان المقرة بمشروعية وعدالة قضيتنا الوطنية وفتح عدد من البلدان الصديقة والشقيقة قنصليات وتمثيليات دبلوماسية بأقاليمنا الجنوبية.

وإذ يجدد التعبير عن مشاعر الامتنان والتقدير العميق لموقف الدول الصديقة والشقيقة الرافضة للمس بوحدة المغرب واستقراره، والداعمة لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية–الموريتانية وبالمنطقة ككل.

فإن مجلس المستشارين، الذي وضع دوما القضية الوطنية في أولوية عمله الدبلوماسي الوطني، يؤكد على تعبئة كافة مكوناته وتجندها وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، من أجل التصدي ومواجهة كل المناوشات والمناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، حيث قرر مكتب المجلس العمل بتنسيق مع زملائنا بمجلس النواب، على التواصل ومراسلة كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية والجهوية والإقليمية والدولية، من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة التدخل المغربي السلمي بالمنطقة، وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

انتهى البلاغ.

كما توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

وكذلك مشروع قانون رقم 66.20 بتغييروتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 11 نوفمبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 32 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة.

كما أود أن أحيط المجلس الموقر علما، أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، والذي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه "تعبئة الكفاءات المتخصصة بمغاربة العالم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

برز في العقدين الأخيرين تحول في البنية السوسيو مهنية للجالية المغربية المقيمة بالخارج، هاذ الجالية بالطبع التي هي مدعاة فخر لبلدنا، يتجاوز العدد ديالهم، السيدة الوزيرة، حوالي أكثر من 5 مليون، فيهم مجموعة من أصحاب الشواهد العليا، فيهم مجموعة من الأطباء، فيهم آلاف من الطلبة الذين يتابعون دراستهم العليا، بمعنى أننا تجاوزنا المنطق ديال الجالية المغربية للعمال المغاربة في الخارج.

اليوم كنتعاملو مع طاقات، مع قدرات، مع كفاءات، وهذه الجالية تعبرباستمرارعن رغبتها في الانخراط في تنمية بلدها والدفاع عن قضاياه الكبرى ونقل التكنولوجيا والتجارب الناجحة في الحكامة الجيدة.

ولذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير والإجراءات التي تقومون بها، والتي تنوون القيام بها كذلك لتعبئة الكفاءات المتعددة التخصصات من مغاربة العالم في مختلف الأوراش الاقتصادية والعلمية بالمغرب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "تعبئة واستثمار الكفاءات المتخصصة من أبناء الجالية المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، يمثل أصحاب الكفاءات العالية من أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج نسب مهمة توجد في مراكز القرار ببلدان الاستقبال، ولا شك أن العديد منهم قد وضعوا بصمتهم بحصيلة مشرفة في العديد من المسابقات والمنافسات العالمية وحازوا على جوائز مرموقة، جعلت إسم المغربي يتردد في كل أرجاء المعمور، مقرونا بألوان الابتكار والتميز والأداء الرفيع.

وعليه نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة لاستثمار وتعبئة هذه الكفاءات من مغاربة العالم في مختلف الأوراش الوطنية الكبرى؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الوافي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا لابد من شكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، بالفعل الذي ينسجم مع التحولات السوسيو مهنية، الديمغرافية، الاقتصادية والثقافية، التي يعرفها المغاربة المقيمين بالخارج، بحيث أن على المستوى الاقتصادي والسوسيو مهني أكدت دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية أن 17% من المغاربة القاطنة بالخارج هم كفاءات حاصلين على شواهد عليا، باكالوريا+ 5، بالإضافة أيضا لبروزهم على جميع المستويات وفي كل المحافل.

لهذا الوزارة من أولويتها أنها اليوم تشتغل على إحداث تحول فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات، عبر المأسسة ديال هاذ الورش، عبر أيضا تسريع الإنجاز ديال مساهمة المغاربة القاطنين بالخارج عموما، لأن كنعتبروهم كلهم كفاءات للمساهمة في الأوراش الوطنية بقيادة جلالة الملك، حفظه الله.

وفي هذا الإطار، مباشرة بعد استتباب هذه المقاربة كانت فرق عمل بين وزارية تشتغل، فريق عمل مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، فريق عمل مع وزارة أيضا السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي، فريق عمل أيضا مع مؤسسات وطنية مع (IRESEN[1])، مع المكتب الوطني للتكوين وإنعاش الشغل، وفهاذ الإطار وفهاذ عمل التنسيق الحكومي باش ندیرو الالتقائية وأيضا من أجل أن تكون عندنا في كل قطاع قطاع، وفي كل مؤسسة وطنية يحضر موضوع تعبئة الكفاءات.

اليوم أؤكد لكم وهذه أول مرة غادي نتكلمو على برنامج جديد اللي هو برنامج وطني لتعبئة الكفاءات، طموحنا بإجراءات اللي غادي نسردها حاليا، نقدرو نذاكرو عليها في اللجنة أننا نوصلو لتعبئة 10.000 كفاءة مغربية مقيمة بالخارج في أفق 2030.

كذلك، أطلقنا برنامج جديد اللي هو أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج مع المكتب الوطني للتكوين وإنعاش الشغل باش ندیرو واحد القناة، واحد الجسر بين هاذ الكفاءات المغربية وبين أيضا الشباب المغربي في مجال التكوين ليؤهله ليصل إلى الحصول على مناصب الشغل، تم اتفاقية شراكة توقيعها يوم 24 يونيو، تم أيضا انطلاق المرحلة الأولى في تنفيذ هذا البرنامج بين خمس شبكات في أربع قارات اللي كتضم 4500 كفاءة في ميادين ذات أولوية، متعلقة بالتكوين كمشتل، من أجل أن يساهم في تقريب الشغل للشباب، فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة في التكوين، بتكوين المكونين، هندسة التكوين، فيما يتعلق أيضا بالتعليم عن بعد، تم أيضا إنجاز إطلاق مشروع جديد ديال صيغة جديدة للبرنامج "فينكم" (FINCOM[2])، اللي تتعرفوه بدون شك.

أيضا أطلقنا، واحنا إن شاء الله، في آخر شهر دجنبر غادي يتم الإطلاق الرسمي ديال منصة جديدة لتعبئة الكفاءات، لأن هاذي الآلية هي اللي غادي نشتغلو بها في أفق 2030 لتعبئة هاذ 10.000 من الكفاءات المغربية بالخارج.

أيضا كانت واحد التعبئة كبيرة جدا للكفاءات المغربية بالخارج خلال مرحلة الحجر الصحي إلى اليوم، بحيث أن تمت تعبئة 40 طبيب ساهموا في مواكبة المغاربة القاطنين بالخارج، بكل بلدان الاستقبال، بتقديم أيضا الكفاءات المغربية ومن أصل مغربي دالمحامين، قدمو 562 استشارة طبية، بالإضافة أيضا لتعبئة الكفاءات في الولايات المتحدة الأمريكية، الحمد لله، اللي اشتغلت على واحد البرنامج ديال إصلاح أجهزة التنفس الاصطناعي بالمستشفيات المغربية بأكثر من جهتين.

أيضا، نشتغل على برنامج متواصل وما فرضته أزمة كوفيد لم تثنينا على توقيف البرامج ديالنا في التواصل مع الكفاءات، بحيث من بعد

[1] **I**nstitut de **R**echerche en **E**nergie **S**olaire et en **E**nergies **N**ouvelles

[2] **F**orum **In**ternational des **C**ompétences **M**arocaines à l'étranger

اللقاء الذي كان بمونتريال وأوتاوا بكندا بتعبئة 140 كفاءة وكذلك 80 كفاءة بأوتاوا، تم أيضا برمجة، كان لقاء مع كفاءات بإسبانيا، وعندنا برنامج تواصلي من أجل أن نحدث التواصل والتعبئة لكل هاذ الكفاءات.

سننظم، إن شاء الله، في 25 نونبر، وأنتم مدعوون إلى ذلك المنتدى الأول للكفاءات المغربية بآسيا بحكم التحول اللي كاين في العالم ما بعد هاذ الأزمة الصحية، اللي أصبحت أزمة أيضا اجتماعية واقتصادية، واللي غيهم يكون فيه واحد التعرف، لأن مازال ما عندناش قاعدة معطيات ديال الكفاءة بهاذ المنطقة الإستراتيجية في العالم، غادي تكون عندنا قاعدة معطيات دالكفاءات اللي فمجالات ذات الأولوية كالهندسة المالية والتكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي.

أعددنا وهو طور أيضا مسطرة المصادقة، مشروع مرسوم بإحداث الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج، في مجال الاستثماركنشتغلو بنفس المقاربة المتجددة، بغينا هاذ الموضوع أنه يمأسس، عندنا شراكة مع اتحاد مقاولات المغرب على أساس أننا عندنا اليوم برنامج عمل، بالإضافة درنا برامج عملية، أطلقنا 40 طلب مشروع في جهات اللي هي الجهة الشرقية وأيضا جهة سوس–ماسة، بالإضافة أيضا اللي عندنا برنامج عمل مع الشركاء ديالنا، بالإضافة، وهذا هو المهم والجديد، هو أننا نطور المنصة باش نحلو واحد المشكل كبير فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومة والمواكبة ديالهم في إطار الولوج إلى المعلومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك السيدة الوزيرة على هاذ الجواب، واللي تيوضح من خلاله بأنكم تتقومو بمجهودات اللي هي جبارة، فتنشكركم على مختلف المجهودات من أجل مغاربة العالم.

ونقترح عليكم، السيدة الوزيرة، بعض المقترحات الأخرى، والتي نتمنى أن تواكبوا فيها العمل:

1- تعزيز آلية التواصل من أجل التعبئة والتعرف على الكفاءات؛

2- التنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بمغاربة العالم، حتى لا يبقى هناك ضياع بين مجموعة من المؤسسات؛

3- وضع إطار شراكة وتعاون بين القطاع الخاص ومغاربة العالم، ولعل ما سبق وتكلمت عنه مع (CGEM[3]) ربما يدخل في هذا الإطار، ولكن المزيد من تفعيله؛

4- دعم الشراكة بين كفاءات مغاربة العالم والجامعات ومراكز البحث العملي، وأنتوما تتلاحظو تبين لنا مؤخرا مجموعة من الأطر القوية والتي أعطت قيمة كبيرة للمغرب على الصعيد العالمي؛

5- دعم ومواكبة حاملي المشاريع الاستثمارية؛

6- إيجاد حلول لإشكالات معادلة الشواهد، مجموعة من الطلبة عايشين مجموعة من الإشكالات في هذا الموضوع؛

7- التشجيع على التأطير والانتظام داخل هياكل وشبكات للدفاع عن مصالح المغرب وقضاياه العادلة؛

8- العمل على وضع آلية تشاركية بين مجالس الجهات وممثلي مغاربة العالم لعقد شراكات محلية تنموية واستثمارية؛

9- ضمان تمثيلية عادلة للجالية المغربية بالبرلمان، لذلك ندعو الحكومة من خلالكم، السيدة الوزيرة، إلى ضرورة تفعيل النصوص الدستورية المتعلقة بالمشاركة السياسية لمغاربة العالم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، تنشكروك على الإجابة ديالك رغم أنها ما كانتش شافية وكافية فهاذ الموضوع، فمثلا قلتو بالنسبة للوزارة يعني، السنوات الأخيرة لقينا عبر التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام السمعي البصري، كاين كفاءات كبيرة لا على مستوى الفضاء ولا على مستوى الطب، واللي فأماكن.. في الدول ديال الاستقبال، وخصوصا الدول المتقدمة، يعني تيشتغلو في أماكن حساسة، منهم من درس في المغرب ومنهم أبناء يعني المهاجرين المغاربة وجلهم لهم حنين للوطن اللي هو المغرب.

السيدة الوزيرة،

فالسؤال العريض، هوكيف يتم إنجاح مساهمة الكفاءات المغربية بالخارج في الأوراش التنموية الوطنية؟

على سبيل المثال، قلتو واحد البرنامج جديد لكفاءات الشباب المغربي للحصول على منصب شغل، احنا ما تنقلوش مناصب شغل، عندنا عقول وهم راه قادرين بالأشغالات ديالهم وعندهم يمكن لهم

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

يكونو مشاريع كبيرة في المغرب، بغيت نشوف أشنو تدار على مستوى المغرب؟

وهنا كما قال صديقي وزميلي يعني اقتراحات، بغينا نعرفو بالنسبة لقرارات العودة أشنو درتو في المغرب؟ واش اتخذتم تدابير على مستوى التشريعات أولا، ووضع يعني سياسات عمومية شاملة موجهة لهاذ الفئات؟

هل انفتحتم أكثر على البحث العلمي في المغرب وعلى كل مستجدات المعارف العلمية والتكنولوجية المتطورة في العالم؟

هل تم توسيع القدرة على استيعاب التكنولوجية المستوردة بناء على نموذج مغربي وعلى الاحتياجات الوطنية؟

هل تم الاستثمار في تطوير خصوصيات وطنية لتصبح موردا وفرصا للتنافس على الصعيد الدولي؟

السيدة الوزيرة،

هنا خصكم في هذا الإطار هذا تهتمو وتسهرو على تتبع المشاريع وملاءمة وتقييم السياسات الوطنية الموحدة حول الكفاءات المغربية بالخارج وتسهيل ولوج الكفاءات المنحدرة من الهجرة، حسب تخصصها إلى الفرص التي تتيحها الأوراش الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة وموضوعه "الخصاص في الأطر التمريضية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعاني المواطن في بلادنا من تأخر واضح في مواعيد الفحوصات في المستشفيات العمومية، وقد يكون ذلك راجع إلى أسباب عدة كقلة الموارد البشرية العاملة بالمستشفيات أو لوجود خلل بالمعدات وأجهزة الفحص، أو قد يكون ذلك راجع إلى تواجد لوبيات داخل هذه المستشفيات تتكون من أطباء يزاولون مهامهم في القطاع الخاص ويتعمدون تأخير مواعيد الفحص، ليضطر المرضى لإجرائها بالمصحات الخاصة.

وقد تضاعفت هذه المعاناة خلال فترة جائحة "كوفيد-19" بمبرر انشغال كل الطاقم الطبي وشبه الطبي وتكفلهم بمرضى كورونا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لإرساء الحكامة التدبيرية في قطاع الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين المحترمين،

وزارة الصحة تتعرفو بأن النقص اللي كاين ديال الموارد البشرية ليس وليد اليوم، منذ الأزل واحنا تنعانيو.. هذا الإكراه الكبير اللي كتعاني منو الوزارة، ولكن رغم ذلك الإكراهات الوزارة تتبذل واحد المجهود، مجهود لسد الخصاص الحاصل في الأطر التمريضية من أجل ضمان ولوج متكافئ للخدمات الصحية.

يعني نقدر نعطي بعض المعلومات، بلغ عدد المناصب المفتوحة الخاصة بالممرضين وتقني الصحة في سنة 2019: 2767، تم تخصيص منها 36% للعالم القروي والمناطق النائية، أما بالنسبة للمناصب المفتوحة في سنة 2020 بلغت 2420 منصب، تم توزيعها بتنسيق مع المديريات الجهوية من أجل تنظيم مباريات التوظيف على مستوى الجهات.

وهذا أشنو معنيتو؟ يعني معنيتو خص ولابد تكون واحد المقاربة جهوية باش يمكن لنا ننكبو على الخصاص ويكون عندنا واحد الاستهداف.

وعرفت السنة الدراسية 2019 و2020 فتح مباراة الولوج للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقني الصحة بـ 2735 منصب، و3145 منصب برسم السنة الدراسية 2020 و2021.

أما فيما يخص الطلبة العدد ديالهم الذين هم في طور التكوين بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنية الصحة برسم السنة الدراسية، فالعدد ديالهم كذلك بلغ 7228 ونفس العدد في سنة 2021/2020.

إذن الوزارة ما تتكتفيش بهاذ الأمر هذا، لأن النقص حاد بالنسبة للتكوين، تتقوم بمجهود آخر اللي هو إبرام اتفاقيات الشراكة خاصة مع الجماعات الترابية لوضع أطر طبية وتمريضية رهن إشارتها بمختلف الوحدات الصحية، وهناك تجارب ناجحة في هاذ المجال هذا، خاصة بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وكذلك تقوم الوزارة من جهة أخرى باستثمار كفاءات الأطر

التمريضية المحالة على التقاعد من أجل مواجهة النقص الحاصل في هذا القطاع وفي هاذ الفئة بالخصوص، وكذلك تعمل الوزارة ضمن الإستراتيجية المستقبلية على تفعيل البرنامج الطبي الجهوي، يعني الحركية والاستفادة من الأطر الطبية في نفس الجهة، وهذا خصو واحد المجهود كبير ومقاربة جهوية ومشاركة في أوراش ومنتديات على مستوى ديال الجهات.

ومن ضمن الملفات التي تشتغل عليها أيضا وهي تحسين وضعية مهنيي الصحة وخاصة وضعية الممرضات والممرضين، من خلال إصلاح منظومة التكوين، حققنا مطلب الإجازة والماستر والدكتوراه، وكذلك تسوية الوضعية العلمية والإدارية لهاذ الممرضين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

اسمح لي السيد الرئيس، هاذ السؤال واش ثاني أو لا الأول؟

هذا سؤال ثاني ماشي الأول.

السيد رئيس الجلسة:

أنا عندي هنا السؤال الأول موجه لقطاع الصحة حول "الخصاص في الأطر الطبية"، الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

بصدق هناك إشكالية الحكامة في قطاع الصحة، السيد الوزير، بالرغم من أن الجواب ديالكم حاول الإحاطة بالموضوع، لأن هناك ضعف في أداء المرفق الصحي، بالرغم من مجهوداتكم ومجهودات الدولة التي ضاعفت خلال العشر سنوات الأخيرة من ميزانية القطاع من 8.7 مليار درهم سنة 2009 إلى 20 مليار درهم في مشروع قانون المالية 2021، ومع ذلك لازال أداء هذا المرفق الصحي محدودا ولم يفي بالمطلوب، إذن هناك مشكل الحكامة.

وفي اعتقادنا في فريق التجمع الوطني للأحرار يتجلى هذا المشكل في سوء توزيع الموارد البشرية المالية على الجهات في غياب رؤية مجالية تجعل من الخصوصية الجهوية قاعدة انطلاقة كل إصلاح، كذلك ضعف التأطير والتكوين في مجال التمريض وكل التكوينات شبه الطبية، بالرغم من توسيع قاعدة المستشفيات الجامعية على كل جهات المملكة، بحيث هناك فقط 6 مراكز استشفائية، وبالتالي يجب الإسراع في إنجاز ما تبقى من هذه المراكز.

كذلك، هناك ضعف إنجاز ميزانية الاستثمار، في سنوات قريبة كانت نسبة الانجاز في ميزانية قطاع الصحة لا تتجاوز 40% مما يطرح إشكالية حقيقية في التدبير.

أتمنى، السيد الوزير، إعادة تأسيس حكامة هذا المرفق الحيوي والمهم، من خلال االعتماد على تحليل الأوضاع الراهنة لحكامة هذا المرفق، واعتماد المساواة والإنصاف والتكييف، من خلال القابلية للتغيير، ثم كذلك تحسين الولوجية والحياد والشفافية والثقة والوثوقية، وبصفة عامة المبادئ التي أقرها الدستور في فصوله 154 و155 و156.

ولذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يطالبكم، السيد الوزير، برسم إستراتيجية شاملة لحكامة قطاع الصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الحقيقة التعقيب ديالك تيجاوب على السؤال الثاني، لأن عندك الحق فالمسألة تتعلق بالحكامة ماشي بالموارد البشرية.

ولكن بالنسبة للموارد البشرية، باش نقول لك، هي إلى بغينا الحكامة نيت تنجح خص ننكبو كاملين على العلة الكبيرة اللي تيعرفها قطاع الصحة، وهاذ النقص الحاد ديال الموارد البشرية، لأن المنظومة كلها اليوم خصها إعادة النظر تكون جوهرية وتكون جذرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوع "إقرار الحكامة التدبيرية في قطاع الصحة".

المستشار السيد لحسن أدعي:

لا دابا عندنا السؤال يعني مختلفين.

المهم شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف عدد من المناطق خاصة بالعالم القروي خصاصا كبيرا على مستوى الأطر التمريضية، ما يزيد من تأزيم الأوضاع الصحية في تلك المناطق، التي تعاني أصلا الهشاشة والتهميش.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم لمواجهة هذا الخصاص الكبير في الأطر التمريضية، في ظل تنامي الطلب خاصة في المستوصفات والمراكز الصحية بالبوادي والأحياء الهامشية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

سواء تكلمنا على الموارد البشرية أو الحكامة فهما جزءان لا يتجزءان في الحقيقة، لأنه التصور ديالنا أن إصلاح الاختلالات التي تعرفها المنظومة الصحية وإقرار حكامة تدبيرية في قطاع الصحة يجب أن يستند إلى أسس محورية، نذكر منها ثلاث واللي مهمة بزاف:

أولا، خص يكون برنامج طبي جهوي، بدون مقاربة جهوية غادي نكذبو على راسنا، اليوم الجهوية هي السبيل الوحيد لإنجاح المنظومة الصحية، لأن كل جهة عندها الخصوصيات ديالها وكل جهة خص يكون فيها مراكز ديال التكوين لتكوين موارد بشرية على حسب الخصاص وتكون الملاءمة والمواكبة.

إذن خص ولابد باش يكون عندنا.. خص تكون عندنا خريطة صحية جهوية، ما نبقاوش نبنيو المستشفيات ونخليهم بدون موارد بشرية، وكذلك ما يبقاش يكون واحد التوزيع غير عادل ديال الموارد البشرية، وأنتوما تتعرفو اليوم بأن تقريبا 80% ديال الموارد البشرية اللي كاينة راه كلها متمركزة، الخصاص كاين، متمركزة فواحد المناطق خاصة.

ثاني نقطة مهمة، وهي المخطط المديري لوضع نظام معلوماتي جديد، بدون نظام معلوماتي جديد ما يمكنش ناخذو قرارات مهمة وما يمكنش ندبرو الأمور ديال المنظومة الصحية وما يمكنش نستهدفو المواطنين اللي خصهم نلبيو لهم الحاجيات ديالهم.

احنا خدامين على هاذ النظام المعلوماتي، واللي تيشمل اليوم 5 ديال الجهات، جهة الشرق وفاس- مكناس، مراكش- آسفي، طنجة- تطوان- الحسيمة، بني ملال- خنيفرة، بالإضافة إلى اقتناء التجهيزات ديالهم.

ثالثا، وهذا مهم باش نردو هاذ المنظومة، احنا تكلمنا قبيلة مع السيدة الوزيرة على (la diaspora marocaine) اللي خصها تجي منها أطباء ونظام الوظيفة العمومية الصحية، خصو يكون كنظام كافي، وخصويكون جذاب واللي يقدريخدم في إطارشراكة مع القطاع الخاص والقطاع العمومي ويكون مفتوح ما يبقاش (cloisonné).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم والذي يبقى موضوعيا والله غالب، كما يقال هناك مجهود يبذل ولكن الإشكال الحقيقي هو في تراكمات الخصاص الكبير في الأطر الطبية والتمريضية، الذي بات مطروحا بحدة قبل الجائحة، وما بعد الجائحة تفاقمت الأوضاع اليوم في المرفق الصحي، بحيث أن هناك ارتفاعا في عدد الإصابات بالفيروس في صفوف هذه الأطر، على اعتبار أنها متواجدة في الصفوف الأمامية.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة على مر العشر سنوات الأخيرة في توفير وتكوين الأطر التمريضية على وجه الخصوص، إلا أن حجم الخصاص لازال قائما، على سبيل المثال 5500 منصب مبرمجة لقطاع الصحة في قانون المالية 2021، لكنه غير كافي ويحتاج إلى المزيد.

لذلك، لابد من اللجوء إلى نظام العقدة، مثمنين إعادة فتح مراكز تكوين الممرضين والممرضات، وإن كانت تحت مسمى جديد "المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة"، مطالبين بتعميمها على مختلف جهات المملكة، معتبرين قرار إقفالها الذي دام لسنوات سببا مباشرا في هذا الخصاص، الذي يعيشه القطاع الصحي.

الخصاص فادح وموجود في المدن الكبرى وفي الأقاليم والجهات التي تحظى بالتنمية، علما أن محور القنيطرة- الدار البيضاء يتواجد به حوالي 70% من هذه الأطر، وهو ما يطرح إشكالية التوزيع المجالي العادل لهاته الفئة على مختلف الجهات، خاصة وأنها تتوفر على مستشفيات ومراكز صحية مهمة، ولكنها تنقصها الأطر الطبية والتمريضية والتأطير الصحي بشكل عام، وهنا أسوق لكم مثال جهة درعة- تافيلالت التي تعرف أدنى مستويات الخدمات الصحية في البلاد، وذلك لعدة أسباب منها: النقص في الموارد البشرية، باش ما يمشيش لي الوقت، السيد الوزير المحترم، راه توصلتو من تنغير قلعة مكونة، سمعو مزيان فيها 97 ممرض وطبيب ما بين ممرض، وفي السيمانة الفايتة سدو (les urgences) هكذاك، سدوهم ، تيجي شي واحد ما تيلقاش (les urgences)، راه توصلتو بها، السيد الوزير.

تنغير، السكانير تيقولو للناس ما خدامش، السكانير جديد وخدام، ولكن الطبيبة تتمشي شهرين، 3 شهور. درعة- تافيلالت يعني تنغير بحال

شي محطة طرقية هاك ها الورقة لورزازات هاك ها الورقة. يعني السيد الوزير، يعني "حصية"، "مصيصي"، "إكنيون"، "أسمرير"، "تيلمي"، ما فهمش الأطباء حتى طبيب، والمناطق ديالنا بعيدة بزاف.

الله يجازيكم، السيد الوزير، راه المشكل عندكم في تنغير، خصكم تصيفطو شي لجن لتما، راه ما غاديش تحسب علينا 150 طبيب وما يكونوش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شحال باقي لي ديال الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

باقي الوقت.

السيد وزير الصحة:

إلى كانت المسألة تتعلق بتنغير، تنغير كانت عندها اهتمام كبير بالنسبة لوزارة الصحة، وكانت في إطار ديال الجائحة كان واحد التدبير خص بالنسبة لمدينة تنغير وكانت المواكبة حتى من ناحية الكشوفات بالنسبة ضد الفيروس "كوفيد-19"، وكانت وحدات متنقلة. وقع ما وقع بالنسبة للمستعجلات، وكانت لجنة تفتيشية، واحنا غادين في الإطار ديال معاقبة هذوك الناس اللي خلو بالمهنة ديالهم، لأن هاذي تتسمى (la non-assistance à personne en danger) تيبقى بشر معرض للخطأ، كيقدر في المهنة ديالو يغلط، ولكن ما يمكنش نقولو بأن ما كاينش اهتمام.

بالنسبة للموارد البشرية النقص، راه معروف النقص 97.000 ديال الموارد البشرية ناقصة في المغرب ما بين الطبيب وما بين الفرملية، إذن راه ما يمكنشاي بواحد الظرفية وجيزة غادي يمكن لنا نحلو هاذ المشكل هذا.

المسألة ديال درعة- تافيلالت والرشيدية خصها مركز استشفائي جامعي وكذلك مراكز ديال التكوين باش في المقاربة الجهوية يتكون على حسب الملاءمة ديالها. تتبقى خص الجاذبية والجاذبية راه ما غاديش وزارة الصحة بوحدها اللي تعطيه لأن خص جميع المتدخلين والنشيطين في القطاع اللي تينتميو للجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "تدني الخدمات الصحية بالمراكز والمستشفيات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

تدني الخدمات الصحية في المستوصفات العمومية، ما هو ردكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

المسألة ديال تدني الخدمات هذاك كلها تتسمى مسألة ديال كيفاش كل واحد وكيفاش تيقوم الأمور ديالو، ولكن ملي تنشوفو البرامج ديال الرعاية الصحية وشحال ديال الإنجاز ديالها في أي مجال نقدر نقول واش تدني البرامج ديال اللقاح، صحة الأم والطفل، الصحة ديال الإنجاب، واش داخلين في التدني؟ إذن كاين واحد الخدمات تتدار، إذن كاين إكراه، كاين نواقص، واللي تتعلق كلها بإعادة النظر الجذرية في المنظومة الصحية.

المصالح ديال الرعاية الصحية الأولية اللي تتعلق بالمستوصفات ومراكز الصحة خصهم إعادة النظر في الحكامة ديالهم وفي التدبير، لأن ما خصناش نبقاو نخدمو بنفس الطريقة، وأنا تنقولها دائما وتنعاود نأكد عليها، المنظومة الصحية خصها إعادة النظر بطريقة جذرية كيفاش؟ راه خصها واحد الوقت، راه خصنا واحد مرحلة انتقالية اللي خصنا كلنا نخرطو فيها يعني.. اليوم غادين نفس الملاحظة غادي تقولها لي اليوم غدا غادي تجي تقول لي نفس الملاحظة لأن احنا مازال تنحاولو نعالجو في إطار الجائحة ديال كوفيد ما خلاتناش البرنامج الجهوي

نحطوه نفعلوه بشي طريقة جذرية، اللي تيشمل الحركية ديال الموارد البشرية وإعادة المنظور في المستوصفات ومراكز الصحة والطب ديال العائلة اللي غادي ياخذ واحد الحص كبير في إطار ديال العمل ديال المستوصف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا اسمعناك وراه الشعب المغربي تيسمع.

غير مقبول اليوم راك انتوما هما البطل ديال هاذ الحكومة، لأن يمكن المواطن يصبر على الجوع وما يصبرش على الوجع، وقانا الله من جميع الأوجاع اللي غيمكن لها تصيب بنادم. فالمعول عليكم، المعول عليكم لإعطاء نظرة جادة، احنا ما تنقللوش من الاجتهادات اللي تديرو، ولكن غير كافي، لا معنى باش المواطن يمشي يدخل للمؤسسة باش يتعالج وما يلقاش، ما يلقى الدوا ما يلقى الآليات ما يلقى الأطر ما يمكنش، فلوس هاذ البلاد فين مشات إلى ما كانتشاي موفرين على الأقل الحد الأدنى ديال العلاج؟

احنا ما تنقصوش من الاجتهادات اللي درتيو، السيد الوزير، ولكن هاذ الشي غير كافي، راه ما يمكنش اليوم يستمر الوضع هكا، سيما– الله ينجينا من هاذ الوباء–سيما مع وجود كورونا، هاذ كورونا تعدلت الأقوال، كاين اللي تيلقى البلاصة، كاين اللي ما تيلقاش، كاين اللي تيمشي يلقى العلاج، ولينا.. أما إلى مشينا للمصحات الخصوصية فهنا الكارثة الكبرى، وراكم هضرتو عليها، الآن الرأي العام الوطني تيهضر على هاذ المصحات اللي خصها وحدة ترشيد فيما يخص هذاك القدر اللي غادي يخلص المواطن.

الله يجازيك بخير، السيد الوزير، احنا سؤالنا سؤال الفريق الاستقلالي يهدف إلى طلب تجويد الخدمة، راه ما يمكنش نقبلو هاذ الوضع ديالنا، كاين الفرملية والأطباء تيديرو مجهود، ولكن غير كافي لأن محصورين بالوزارة اللي ما مدتهومش بالوسائل اللازمة باش يخدمو.

غير مقبول نهائيا باش نشوفو طبيب أو نشوفو المرضى ديال إقليم تيجيو لإقليم، لأن الإقليم الآخر ما فيه والو، وهذا هو اللي تيشكل واحد النوع ديال الاكتظاظ، احنا ما نعطيش أمثلة راه الأمثلة متعددة، أنا ساكن في مكناس، مستشفى محمد الخامس تيجيو لو من سيدي قاسم، يجيو لو من الحاجب، يمكن يجيو من خنيفرة، هذا غير مقبول، كل إقليم خصو يتكفل بهذوك الناس، وإلى كاين شي خصاص اللي إن هو ما كاينشاي هذاك تيكون واحد الحالة قليلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شحال باقي لي؟

السيد رئيس الجلسة:

دقيقة و33.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ما خصناش نبخسو من العمل ديال القطاع، ما خصناش نبخسو منو، ولكن عمل جبار تيتقام على أرض الواقع. ملي تنقولو ما تنديروش الإمدادات بالنسبة للمستشفيات وبالنسبة للمستوصفات، أنا تنظن الإشكالية ما كاينش في التجهيزات اللي تتقول باش نمدو، الإشكالية كاينة في الموارد البشرية أكثر ما هي في التجهيزات، لأن المسألة كلها تتعلق على الموارد البشرية، وإلى خذيتي كمثال "كوفيد-19"، نهضرو على "كوفيد-19" هاذ كورونا خلاتنا أن درنا واحد النظام باش ندبرو الأمور، لأن كل هاذ الشي تيتعلق بالحالات الحرجة، ما عندناش بزاف (les réanimateurs) في المغرب باش يمكن لنا نصرفوهم في كل المنطقة بوحديها، علاش تنقولو احنا خص التدبير الجهوي وتكون واحد العقلنة باش يكون التمحور في قلب المدينة اللي فيها العدد الأكبر لتدبير الأمور ديال الناس الحرجة، ما يمكنش، ما عندناش، الموارد البشرية منين غادي نجيبو لها (les réanimateurs) في ظرف وجيز؟ ما يمكنش، هاذ الشي هذا تراكم من شحال هاذي كانت المنظومة من شحال هاذي خصها تكون باش يكون عندنا العدد الكافي اليوم.

درنا واحد المشروع ديال 3300 طبيب إلخ.. والممرضين وكنا عندنا الناس اللي هما المساعدات الطبية والمساعات الصحية ما بقاوش، لأن تتعرف دبا الخدمات كلها في القطاع، راه 80% في الاستشفاء كلها تترجع لـ (les assistantes, l'aide soignante) اللي تدير هذاك (le nursing) ما كاينينش دبا، عاد غادي يبداو يدخلو من القطاع اللي تيكونو في القطاع الخاص ما تيكونوش في القطاع العمومي، دبا عاد غننكبو على هاذ الشي، علاش تنقول بأن المنظومة إلى بغيناها تحل خصها إعادة جذرية، أما نلاحظ.. مازال الأسئلة غادي تكرر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه "الاختلالات التي تعرفها بعض

المستشفيات الإقليمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

فعلا هناك وعي جماعي بالنقائص القائمة في القطاع والخصاصات المهولة هذا واقع، نحن نتحدث عن تدبير ما هو ممكن، تدبير ما هو ممكن، في إطار تدبير ما هو ممكن، المستشفيات الإقليمية اللي تنعتبروها حلقة جوهرية في المنظومة الصحية، وفي الخريطة الصحية وهيكلة المنظومة الصحية بصفة عامة، لكن ما نسقط فيه، فيه تدبير ما هو بين أيدينا أننا نجاري الفوارق القائمة بين المجالات وكذلك بين التوزيع المجحف للعنصر البشري جراء هذا، بعض المستشفيات الإقليمية تعاني عناء شديدا، نذكر على سبيل المثال مستشفى الشاون، مستشفى آسفي، مستشفى أسا الزاك، إذن كيف الوزارة تتفكر على المدى القريب والمتوسط لمحاولة التوزيع العادل ديال ما هو ممكن بين المستشفيات الإقليمية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

كيف قلت سابقا، وهي بحال هذا تسلسل في الأفكار، التوزيع العادل اليوم في إطار هاذ النواقص ما يمكن لو يتدار غير بالمقاربة الجهوية، وكنعاود نأكدها ربما هاذ المسألة هاذي مازال ما توضحاتش أكثر فأكثر.

لما تنقولو كل جهة عندها الخصوصيات ديالها وعندها الخصاص ديالها، إذن في ذاك الإطار ديال الجهة، غادي يكون واحد التكوين على حسب النقص بحال نعطيك مثال: المناصب المالية مستقبلا في هاذ السنة هاذي الداخلة ما باقيش نعطيو المناصب المالية من المركزية للجهة موزعة على حسب.. لا، هما تنعطيوهم العدد ديال المناصب وهما اللي غادي يصرفو العدد ديال المناصب، شحال بغا من طبيب، شحال بغا من ممرض، شحال بغا من تقني، شحال بغا من هذا، باش تكون الملاءمة على حسب الحاجيات ديالو.

بالنسبة للأطباء أشنو بغا في الاختصاص؟ ناقصو (cardiologue) ناقصو (néphrologue) ناقصو.. هو اللي غادي يعرف أشنو خصو، والتكملة غادي تدار في إطار مقاربة تشاركية مع الناس المتدخلين.

هاذ المرحلة هذه خصها واحد الشوية ديال الوقت، ضروري ما يمكنش في النهار الأول غادي نقدرو ذاك الخصاص نسدوه، إذن غادي يكون غادي بالتدريج.

ثانيا، المراكز اللي تتكون غادي تكون على حسب الحاجيات ديال ذاك المنطقة وملي غادي يكون عندنا غادي نكونو على حسب الحاجيات ديال المنطقة أشنو غادي يوقع؟ غادي يولي الحركية كاينة غير في ذيك الجهة، ما يبقاش واحد عندي في الرشيدية درعة تافيلالت غادي يبغي يمشي لي للدارالبيضاء المحمدية، غادي يولي تينتقل غير تماك تتكون الحركية، وغتولي المنطقة عندها جاذبية وغادي تبدل الأمور ديالها، وهذا هو التوجه اللي تنسميوه "البرنامج الطبي الجهوي" واللي تيشمل بزاف ديال الحلقات الأخرى اللي تيمكن نتدققولهم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

نحن نتفق معكم عن المقاربة الجهوية في إطار التوجه ديال المغرب في الجهوية الموسعة وكذلك في اللاتمركز الإداري، إلا أنه رغم هاذ الشي فالثقافة السائدة اليوم في تدبير المنظومة الصحية أنه في الوقت اللي كنشيدو مستشفى جامعي في جهة معينة، في مدينة معينة، كلشي تيتكب على المستشفى الجامعي، وكنخليو لا الإمكانيات ولا الموارد البشرية كلها تنعطيوها للمستشفيات الجامعية على حساب مستشفيات أخرى، لأنه تنفكرو.. الأصل هو المستوصفات هي القاعدة الأساسية التي يجب أن ننتبه إليها، من بعدها المجالس الإقليمية، من بعدها الجهوية، من بعدها المركز الاستشفائي الجامعي، هذا للأمراض المستعصية، يعني جميع التخصصات تتكون فيه.

كذلك العنصر البشري، العنصر البشري للأسف الشديد مازلنا لم نستطع أنه تكون المنظومة الصحية عندها واحد الجاذبية قوية لجذب الأطر الصحية المتخصصة والكفأة، كذلك يجب المناطق الجنوبية الشرقية، المنطقة الجنوبية، المنطقة الشرقية، المناطق الجبلية، من المفروض أنه في أفق تحقيق هذا التصور اللي تتقولو، السيد الوزير، لما لا تديرو بعض التحفيزات بعض التحفيزات اللي تخلي الناس يمشيو لهاذ المناطق ويستقرو في هاذ المناطق؟ وليس هذا شأن وزارة الصحة بوحدها، ولكن شأن السياسة الحكومية لأن كاين مرافق أخرى خصها تكون، أشياء أخرى خصها تكون بالجهة وبالمنطقة.

كذلك نتمنى أن هاذ التصور الجهوي، السيد الوزير، لا يكون على غرار التصور ديال منظومة التربية والتكوين اللي دخلت لنا التعاقد انطلاقا من الهشاشة.

صحيح التعاقد يمكن لنا نديروه ولكن لفترة معينة، فترة محددة لسد خصاص ولكن لا يجب أن يكون هو القاعدة، لأنه مزيان نديرو وظيفة عمومية جهوية ما عندناش خلاف، لكن ما نديروش الهشاشة في المنظومة الصحية أيضا كما عملناها في المنظومة التعليمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد عن التعقيب.

السيد وزير الصحة:

تنشكرك، السيد المستشار المحترم، على التوضيح ديالك اللي في الحقيقة في صلب الموضوع، لأن اليوم مع النواقص اللي كاينة ومع الإكراهات، المنظومة ما يمكن ليهاش تدير معايير ديال الحاجيات ما يمكنش. إذن كاين هاذ المرحلة الانتقالية اللي تنهضرو عليها اللي لازم ما نلتجأو لجميع السبل اللي يحققو لنا واحد بحال إلى غادي نعوضو ذاك النقص اللي باش نقدمو واحد الخدمات ريثما نحققو ذاك المبتغى ديالنا اللي هو في واحد السقف زمني وغيولي كل جهة عندها الاستقلالية ديالها.

ملي تنقولو المستوصفات وتنهضرو على المنظومة كلها خصها إعادة النظر، جوهريا خصها تكون إعادة النظر، ما خصش اليوم المستوصفات يبقاو يخدمو بالطريقة اللي تيعملو بها، ولكن خص يكون واحد المسالك ديال العلاج والمسالك ديال الولوج إلى الصحة، خصها تكون من سقف الهرم حتى للتحت، يعني من المركز الاستشفائي الجامعي حتى كذلك المستوصف، ما تبقاش في ذاك الحلقات اللي هما دايرين بالمراكز الصحية بوحدها والمستشفيات العمومية الآخرين بوحدها ولـ (les CHU[4])، خص يكون واحد التجمع استشفائي اللي داخل في إطار تدبير جهوي تحت واحد الوكالة اللي تكون جهوية اللي تكون تتنظر للسياسة الجهوية ديال الصحة بشراكة ديال المتدخلين اللي هما عارفين.

الجاذبية، خصها منظومة جديدة، خصها نظام وظيفي ديال الصحة، والجاذبية تتخلقها شكون؟ ناس شركاء اللي هما غادي يخلقو ذيك الجاذبية باش يبقى يقول هاذ المنطقة هذي نمشي لها أحسن ما نمشي لمنطقة وحدة أخرى.

شكرا.

[4] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "التجهيزات الطبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعاني قطاع الصحة في المغرب من نقص مهول في التجهيزات الطبية، والتي لها دور حاسم في علاج الأمراض وتشخيصها، كما أن لها قيمة أساسية في جودة الخدمات الطبية والعلاجية لما تقدمه المستشفيات والمراكز الصحية، والذي سيكرس أكثر مع دخول مشروع المساعدة الطبية والتغطية الصحية الإجبارية حيز التطبيق، حيث ستتكاثر طلبات الاستشفاء.

وأمام نقص هذه التجهيزات الطبية أو مشاكل الصيانة، نسائلكم، السيد الوزير، عن مجهوداتكم ومجهودات وزارتكم في تسريع توفير هذه المستلزمات للمستشفيات العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

الوزارة استثمرت ما يقارب مليار درهم بنسبة ميزانية الاستثمار السنوية للقطاع، وهذا كله بهدف تعزيز المرافق والتجهيزات التقنية للمستشفيات وتجهيز وعصرنة التجهيزات الطبية والبيوطبية.

وفي ظرف هاذ الظروف الاستثنائية، الوزارة، تنفيذا بذلك للتعليمات السامية لصاحب الجلالة بتنسيق الجهود مع كل الفاعلين الآخرين على حماية الوطن والمواطنين، عبر التجهيز المستعجل للبنيات التحتية للمنظومة الوطنية الصحية وتأهيل قدراتها، وذلك في احترام تام لكل التشريعات الجاري بها العمل.

فتمكنت الوزارة بفضل عملية الصفقات المستعجلة التي أبرمتها مع العديد من الشركات من اقتناء الأجهزة والمعدات الطبية بكلفة مناسبة

من خلال ما يقارب 700 عرض، تم إبرام 245 صفقة، ما يقارب 100 شركة، بتكلفة مالية إجمالية بلغت حتى اليوم مليارو900 مليون ديال الدرهم ضمن المبلغ المخصص لوزارة الصحة من الحساب المرصود لأمور خصوصية المسمى بـ "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا"، بهدف شراء المعدات الطبية التقنية واللوازم ديالها، معدات الأفرشة والنوم والأثاث الاستشفائي وأجهزة التصوير الإشعاعي والمواد الكيماوية والأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى لوازم مختبرات التحليلات المصلية وأجهزة الكشف ووسائل التعقيم والحماية الفردية، حيث أن كل ما يخص العمليات في المختبرات تم التوفير ديالو، وتعبئة 5970 سرير استشفائي ومواصلة تعبئة 1200 سرير للإنعاش، مجهزة من كل التجهيزات ديالها.

وكذلك إبرام صفقات لتجهيز 31 مستشفى هذا في وقت قياسي، 73 راديو متنقل و207 جهاز فحوصات بالموجات الصوتية (échographie)، 746 (concentrateurs d'oxygène)، 1463 جهاز ناقل للصور، 1600 من المعدات ديال الحقن (les pousse seringues)، و1219 جهاز لتنظيم ضربات القلب، 32 سكانير، 97 جهاز للتعقيم، هاذ الشي كله في ظرف قياسي، وتواصل كذلك الوزارة مجهوداتها من أجل تجهيز المستشفيات، حيث عقدت صفقات من أجل تعبئة 1151 جهاز للتنفس الاصطناعي و426 جهاز للإسعاف الاستعجالي، فيما استفاد أزيد من 72 مستشفى على الصعيد الوطني من العديد من التجهيزات التي تم اقتناؤها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذه المعطيات.

كنا، السيد الوزير، تنتمنى هاذ المعطيات اللي قلتي لنا نلقاوها في أرض الواقع، لأن هناك ضرورة ملحة للتذكير ببعض الحقائق، هناك بناية تم إنجازها دون إتمام تجهيزاتها بأبسط التجهيزات، ولاسيما بالعالم القروي الذي يعاني غياب الأطر الطبية، وبالتالي غياب التجهيزات الطبية من جهة، ومن جهة قد يكون الأطر الطبية تتغبر عليهم التجهيزات الطبية، هذا من جهة.

المستشفيات الإقليمية، السيد الوزير، تعاني نقص كبير في الأجهزة، لاسيما السكانير لأن بعض المواطنين تيقول لك تنمشي أنا نديرو السكانير ما تنلقاوهش خدام، إذن حتى الصيانة هنا إشكال، السيد الوزير، فكرو في الصيانة ديال هاذ الأجهزة هاذي، في حالة إذا وجدت بعدا، حيث بعض المرات في بعض المستشفيات ما كايناش، مستشفى مكناس ما فيهش السكانير.

السيد الوزير، نقص التجهيزات تيدفع الإدارة الصحية لتأجيل وتأخير مواعد العمليات الجراحية إلى شهور طويلة وتجعل المواطن أمام انتظارية قاسية، بالإضافة إلى ضعف الطاقة الاستيعابية ببعض المستشفيات الجهوية.

السويسي، السيد الوزير، هنا مواعد تضرب تقريبا سنة باش تاخذ عملية جراحية، هاذي غير في المركز يعني ما بالك في العالم القروي.

المواعيد كذلك بالنسبة للمراكز الصحية المنتشرة بالعالمين القروي والحضري تشكو في كثير من الأحيان من غياب الأمن، غياب أمن البنايات والبنايات كذلك مهترئة، مما يجعل عرضة للعديد من الإشكاليات.

اليوم، السيد الوزير، السيد رئيس الجماعة ديال سيدي يعقوب كيتصل تيقول لك بأن مركز صحي تم السطو على بعض التجهيزات، لأن ما عندوش لا الحماية ولا حتى (sécurité) ديالو وحتى الجدار ديالو ولا حتى البناية مهترئة جدا، وبالتالي هاذ المراكز خالية من الأمن وخالية من التجهيزات وكذلك خالية من الأطر الطبية.

في ظرف هاذ الجائحة، السيد الوزير، كيفاش ممكن هاذ المواطنين يتصرفو؟

المستشفيات دبا حاليا المستشفيات الإقليمية ولا الجهوية ممتلئة، حتى الولوج ديالهم للمصحات، المصحات الخاصة يصعب عليهم، السيد الوزير. كيفاش ممكن هاذ الناس في العالم القروي يتحملو هاذ الوباء ويتحملو حتى الطريقة ديال التحويل ديالهم من مركز إلى مركز والتجهيزات غائبة على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الجهوي وعلى المستوى الوطني كذلك؟

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من التوقيت.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

بعجالة، كنا في 697 سرير ديال الإنعاش قبل ما تبدا الجائحة، اليوم في 2776 سرير منين جات؟ هاذ الشي كله ملي تتقول لي في أرض الواقع، كل واحد وأرض الواقع ديالو، راه أرض الواقع شوف شحال دالأسرة اللي هما ممتلئة، باش امتلأت هاذ الأسرة وهاذ المرضى باش

تيتعالجو؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "ظاهرة تقديم الشيك كضمانة داخل المصحات الخاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أكيد أنكم تابعتم، كما تابع كافة المواطنين عبر شبكة التواصل الاجتماعي، الكم الهائل من الشهادات الموثقة بشرائط مصورة لمواطنين أعوزهم الوباء بعد عجز المستشفيات العمومية إلى الالتجاء إلى بعض تجار الأزمات من أرباب المصحات الخاصة، فأضحوا ضحية للابتزاز بتقديم شيك أو تسبيق مادي كضمان بمبلغ 60.000 درهم مع عدم احترام التعريفة المرجعية الوطنية للعلاجات، وقد تصل الليلة في هذه المصحات في حدها الأدنى إلى 6000 درهم أو 7000 درهم دون نسيان رفض تسليم الفواتير وغيرها من المعاملات المشينة والمهينة، إنها شهادات صادمة تغني عن التعليق والتوضيح.

أكيد أنكم، السيد الوزير، عاينتم حجم العجرفة والأنانية والجشع الذي عطل عقل بعض أصحاب المصحات عن التمييز بين ما هو قانوني وما هو مخالف للقانون.

أكيد أنكم وقفتم على حجم التحقير والإهانة التي تعرض لها مواطنون مرضى، ضحية الجائحة هم وأسرهم أمام أبواب تلك المصحات.

السيد الوزير،

في سؤال شفوي مماثل بهذه الغرفة في 5 نونبر 2019 يعني قبل سنة من هاذ التاريخ، تقدم به أخي عزالدين زكري، صرحتم أن مقاربة الوزارة لهذه الظاهرة هي البحث عن حلول تحفظ مصالح الطرفين، أي أرباب المصحات والمواطنين.

يبدو، السيد الوزير، بعد أزيد من سنة على تصريحكم، يبدو أن مقاربة وزارتكم لهذه الظاهرة هي ما نقربوش لهاذ الناس (les intouchables) نخليهم يديرو ما بغاو.

ما نعيشه في هذه اللحظة الحرجة مع عينة من النماذج السيئة في المصحات الخاصة هو نتيجة حتمية ودليل قاطع على فشل سياسة التخلي عن المرفق العام، مهما كانت الأسباب والدوافع، وإصرار الدولة على السير قدما في هذا النهج لا ينسجم بتاتا مع توجهها نحو الحماية الاجتماعية الشاملة، ابتداء من التغطية الصحية، فحتى إن تحققت فإنها لن تجد نفعا أمام ممارسة الجشع والسلب والنهب التي يمارسها البعض.

إن الفوضى التي يعيشها القطاع في ظل هذه الأزمة لا تخدم بطبيعة الحال إلا مصالح الخواص وجشع بعض الذين لا يؤمنون إلا بما يضخم حسابتهم البنكية.

لقد تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الذين يراهنون على القطاع الخاص لتقديم خدمات ذات طابع اجتماعي في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص إما "كاينة يديهم ويد القابلة" ولا تيضحكو على المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

حقيقة هذه منذ سنة كنت تكلمت في هاذ الموضوع من بعد السؤال، وكنا قلنا بأن ولابد خص واحد الحل ديال التوافق، ولكن هذا ما تيستثنيش أنه.. اللي وقع خصنا نعمموه على جميع المصحات، ما يمكنشاي. كاين الناس اللي هما مزيانين وكاين الناس الخايبين، ولكن ما خصناش نطيحو في المثل ديال "حوتة وحدة تتخنز الشواري".

طلب الشيكات على سبيل الضمان من طرف المصحات الخاصة هو ناتج لغياب نظام إلكتروني يتيح التعرف على البيانات المتوفرة لدى شركات التأمين من أجل التعرف على ما إذا كان المريض يستفيد أم لا، هاذي هفوة تتستغل.

من الناحية القانونية يمنع على المصحة في حالة الثالث المؤدي أن تطلب من الأشخاص المؤمنين أو ذوي حقوقهم ضمانات نقدية أو بواسطة شيك أو بأي وسيلة أخرى ماشي غير الشيك بوحده وسيلة الأداء ما عدا المبلغ المتبقي على عاتقه، وهذا مسألة قانونية المادة قانونية بموجب المادة 75 ديال قانون 131.13.

طبقا للمقتضيات ديال المادة 316 من مدونة التجارة، فإن كل شخص قام بهاذ المسألة هذه عن علم بقبول أو تظهير شيك شرط أن لا يستخلص فورا أو يحتفظ به على سبيل الضمان يعاقب بالحبس، هاذي مسألة يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات، أو بغرامة تتراوح من 2000 أو 10.000 درهم.

الوزارة تتفاعل بسرعة مع هذه المسائل، تتقوم بالتفتيشيات، وإلى كانت خص تقوم بعقوبات تيمكن لها تؤدي العقوبات ممكن عن طريقة الهيئة ديال الأطباء، تتقوم بالسرعة المطلوبة تتفاعل معها مع الملتمسات والشكايات، وعندها واحد المنبر واحد "ألو" تدير "شكايتي" اللي تيمكن لنا نوصلو الشكاية ديالنا، لحد الآن هاذ الشي اللي تنقول، واش وصلت شي شكاية رسمية للوزارة؟ الوزارة تفاعلت مع المنابر الإعلامية ومشات دارت تفتشيات، ولكن ما كاين حتى شكاية محطوطة في المكتب ديال السيد الوزير تتقول له بأن أنا حطيت ودرت وفعلت اليوم لحد الآن، ما كاين حتى شي شكاية، كاين غير المنابر الإعلامية اللي تتكلم.

احنا تنخدمو بالإدارة ما تنخدموش بالمسائل اللي هي تنشوفو في المنابر الإعلامية، يجب البحث عن حلول لهذه الظاهرة تحفظ المصالح ديال الطرفين، ضروري المصالح ديال الطرفين حتى اللي تيمشي يتعالج راه..

السيدة المستشارة أمال العمري:

.. السيد الوزير، 6 مليون، 6 مليون إلى ما حطوهاش..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، من فضلك.

السيد وزير الصحة:

خليني نهضر، نعطي الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، الله يخليك، من فضلك.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة،

إلى بغيتي نجاوبك مباشرة أشنو درنا والبروتوكول وشحال العلاج ديالو والسقف ديالو والفورفي المبلغ الجزافي غنوريه لك، والتجاوزات احنا ضدها وكان لقاء مع الفيدرالية ديال (les cliniques) باش نمنعو هاذ الشي احنا، وحتى هوما تيمنعو هاذ المسألة، ما خصهاش تكون، ما خصناش نساهمو فيها ما نساهموش فيها كذلك..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "المنظومة الصحية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

صراحة، ما كنت أعتقد أنكم ستدافعون بهذه الطريقة على المصحات اللي كتطلب 6 مليون للمواطنين باش يتعالجو من كوفيد، ومتفق معكم 100% فاش قلتو منذ قليل بأن كل والواقع ديالو، فعلا يظهر أن كلا والواقع ديالو وبأن واقع هذه الحكومة لا يمت بصلة لواقع المغاربة اللي تيعيشوه في المستشفيات وتيعيشوه في المصحات.

السيد الوزير،

احنا اليوم راه ما تنسولوكش وما تنحملوكش المسؤولية ديال قطاع الصحة اللي عرف واحد الارتجالية وواحد سوء التدبير والحكامة وتغليب المصلحة الخاصة خلال هاذ 10 سنوات الأخيرة، وهاذ كوفيد عرى على هاذ الواقع هذا، إذن ما يمكن نقولو لكم على التدبير ديال هاذ الجائحة هو الملاحظات ديالنا كتخص، أولا، التواصل ديالكم اللي قليل ديالكم، وكتعلق أيضا بالضبط والمراقبة وراه بعض الإخوان تكلمو على هاذ الإشكالية اللي كاينة في واحد العدد ديال المصحات، ثم التدبير والحكامة، واحد العدد ديال المستشفيات وواحد العدد ديال المندوبيات راه ما عندهاش مسؤولين، وما يمكنش احنا في حالة حرب ضد هاذ الكوفيد وما عندناش مسؤولين في الميدان اللي غيكونو يقابلو هاذ الشي.

ولذلك، السؤال ديالنا اليوم اللي هو حول المنظومة الصحية، السيد الوزير، بغيناكم فقط تعطيونا خلال هاذ 4 أشهر ولا 5 أشهر ولا شحال باقة لهاذ الحكومة هاذي، تقولو لنا واش بديتو تتوضعو على الأقل الأسس الأساسية ولا شي حاجة عملية باش هاذ المنظومة تبدا تشد راسها وتبدا تسترجع شوية من الحيوية ديالها خلال السنوات المقبلة؟

هذا هو السؤال ديالنا السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم واللي خبير في شؤون الصحة منذ قبل وكيعرف (bien sûr) أنني ما كناخدش موقع ما بين مصالح المصحات الخاصة أو .. بالنسبة لي وزارة الصحة واحدة، فيها القطاع الخاص وفيها القطاع العمومي كتجمعهم وكتشملهم كاملين، ولا فرق، وإلى بغينا نديرو شي إصلاح جذري خصنا نبداو من هذه النقطة، أنه لا فرق ما بين قطاع الصحة ديال الخاص ولا قطاع الصحة اللي هو عمومي ولا حتى اللي ما بين البينين، لأن المصلحة الأولى ديالنا وهي الصحة ديال المواطن.

احنا في ظل إكراهات كبيرة ونواقص كثيرة، فبالتالي ما يمكنش لنا نبقاو بيناتنا نتضاربو ما بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، بغينا بالعكس نعملو في إطار شراكة، وفي هاذ المنظور هذا كاين برنامج إصلاحي اللي هو كنقولو "الخريطة الصحية الجهوية" واللي فيه برنامج ديال الطب الجهوي واللي فيه تكامل الخدمات ما بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، الاختصاصات ما كيناش كلها في القطاع العمومي، ربما كاين خبراء كيدخلو باختصاصات اللي ما كيناش في القطاع العمومي، خصنا نستافدو منهم، وكذلك ومثال البرنامج اللي كنعرفو اليوم هاذ الشي ديال (TPA[5]) وهاذ الشي خصو كلشي إعادة النظر فيه باش يكون عمل تكاملي ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، هذا داخل في الإطار ديال المنظومة الصحية الجديدة وداخل في البرنامج الطبي الجهوي اللي غادي يجي فيه التكاملية، الخريطة الصحية الجهوية، الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، المنظومة المعلوماتية، إلى ماكانش هاذ الشي هذا راه ما يمكنش يكون إصلاح جذري.. ضروري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

ما قلناش لكم، السيد الوزير، تخاصمو مع القطاع الخاص، القطاع الخاص راه فيه مهنيين وفيه مصحات من مستوى عالمي، ولكن راه كاين التجار أيضا في هاذ القطاع هذا، وأذكركم أن في سنة 2011 ولا 2012 في التفتيشيات اللي كانت تديرها الوزارة بشكل مستمر راه وقفت 9 مصحات وكانت بدا التوقيف ديال 13 مصحة اللي مشاو دعاو الوزيرة آنذاك في المحكمة وكانت واحد 30 مصحة مطلوب منها باش تعاود النظر في العملية ديالها ولا تغلق حتى هي، راه كاينين التجار في هاذ المجال.

السيد الوزير،

تكلمتو منذ قليل على الجهوية وتكلمتو عليها بشكل كثير في الأجوبة ديالكم، بغيت نسولكم وإلى كان ممكن، هذاك الشي علاش تنتكلم على المنظومة الصحية المستقبلية، تاخذو شي قرار وتقولو لنا راه احنا غنديرو مركز استشفائي جامعي في جهة ديال بني ملال- خنيفرة وغنديرو مركز استشفائي جامعي في جهة درعة- تافيلالت، هاذي هي الخدمة اللي خصها تكون إلى بغينا الجهوية الحقيقية، لأن تما فين غنكونو الأطباء وتما فين غنوضعو النقص في لموارد البشرية.

قبل منكم كانو وزراء كيقولو لينا مليار ونصف بزاف، بان اليوم من خلال الجائحة بأن مليار ونصف قليلة على المشكل ديال هاذ الجائحة ومليار ونصف قليلة على المواطنين والساكنة ديال هاذ الجهات هاذي، هاذي نقطة أولى.

ثانيا، النقطة ديال الأدوية السيد الوزير، في عجالة سرعو بإحداث هاذيك الوكالة ديال الأدوية والصيدلة لأن ذيك المديرية اللي عندكم ديال الأدوية أصبحت وزارة داخل الوزارة.

نقطة ثالثة، التغطية الصحية ما كاينش الوقت نتكلم عليها، ولكن هذا ورش تأخر، الحمد لله جلالة الملك عاود جبدو في الخطاب الأخير، ولكن بداو على الأقل تشتغلو عليه باش إلى جات شي حكومة تلقاه موجود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

الجهوية كتقتضي أن كل منطقة تكون عندها الاستقلالية ديالها في.. هاذ الشي كتقتضي هاذ الشي عارف حتى الجواب راك كنت عارفو قبل ما تحطو لي، لكل أجل كتاب، اليوم كنا، السيد المستشار المحترم، كنا في 2 ديال المراكز الإستشفائية ومن بعد انتقلنا لأربعة ومن بعد 5، اليوم راه 8 ديال المراكز استشفائية جامعية، حتى شي أحد ما كيستثني الجهة ديال بني ملال- خنيفرة وحتى حد ما كيستثني الجهة ديال درعة- تافيلات وحتى حد ما كيستثني الأقاليم الجنوبية كذلك، فهذا التوجه إلى وصلنا له غادي نحدثو واحد العدالة مجالية من ناحية لا التكوين

[5] **T**emps **P**lein **A**ménagé

ولا الموارد البشرية ولا من الولوج للعلاج، هاذ الشي ما فيهش لا "إلا ولا حتى".

في إطار إعادة النظر في المنظومة بطريقة جذرية، إحداث الوكالات ما غيقتصرش غير على الوكالة ديال الأدوية، غادي يكون وكالات وغادي يكون منظور جديد حتى في (l'organigramme) ديال وزارة الصحة غتكون فيه إعادة النظر.

بالنسبة للمصحات، السيد المستشار المحترم، عندهم انخراط، أنا ملي درت لقاء معهم، كينخرطو وكيلتزمو أنهم غير مسؤولين على السلوك ديال الآخرين، إذن لازم ما نضربو بأيدي من حديد على الناس اللي كيتجاوزو وكيتعداو القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "الشروط الصحية الواجبة بالنسبة للمستشفيات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أمام ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، تطرح إشكالية إصابة الأطقم الطبية والتمريضية العاملة بالمستشفيات، وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المعتمدة لتعزيز الشروط الصحية بالمؤسسات الاستشفائية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

تمثل الأطقم الصحية من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين الركيزة الأساسية لأي منظومة صحية في العالم، كما تعتبر حمايتهم وتوفير الظروف الملائمة لاشتغالهم ضمانا لاستمرار وديمومية هاذ المنظومة، وقد جاءت جائحة كورونا لتؤكد بشكل واضح وجلي الدور المحوري الذي تلعبه العناصر البشرية في مواجهة الجائحة، باعتبارها من أهم خطوط الدفاع.

في هذا الإطار وجهنا مذكرة تحت رقم 32/2020 DELM[6] بتاريخ 17 أبريل حول تتبع وحماية الأطر الصحية من خطر التعرض لفيروس كورونا المستجد، قصد توفير ظروف السلامة والظروف الضرورية ووقاية الأطر العاملة بمختلف المؤسسات الصحية من خطر العدوى مع ضمان التكفل السريع بمن تظهر عليه أعراض هذا المرض، وقد عملت المصالح الخارجية للوزارة على أجرأة المقتضيات الدورية، عبر ماذا؟

تنظيم دورات تحسيسية وتدريبية تتعلق باستعمال وسائل الحماية الشخصية واحترام التدابير الصحية الوقائية، همت جل المستشفيات ديال المملكة؛

إعفاء الموظفين المصابين بأمراض مزمنة وكذا الموظفات في فترة حمل من الاشتغال بالمصالح المرتبطة بمرض كورونا؛

وكذلك تشكيل لجنة برئاسة طبيب الشغل لتتبع ومواكبة الأطر الصحية خلال الجائحة؛

وتوفير واقتناء جميع المستلزمات ووسائل الوقاية للأطر الصحية بصورة منتظمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير،

في البداية بغيت نغتنم هذه الفرصة، أولا، باش نوهو، أولا، بالأطقم ديال المنظومة الصحية من أطباء وممرضين وممرضات وتقنيين، لأنهم في الواقع هم جنود الصفوف الأمامية، اللي أبانو عن تضحيات اللي هي كبيرة جدا، لأنهم هم الباراج الأول لهاذ المرض، إذن لابد أن ننوه وأن نشكرهم على هاذ العمل، إذن لابد قبل ما ندخلو في التفاصيل ديال هاذ السؤال.

قلتو، السيد الوزير، قبيلة على بأن كاين خصاص كبير فيما يخص المنظومة الصحية ديالنا، تقريبا 90 ألف إلى خلطنا ما بين الأطباء والتقنيين والممرضين والممرضات غادي يخصنا واحد العدد كبير، إذا حتى هاذ الخصاص باش ناخذوه غادي يخصنا واحد الوقت كبير من السنين باش يمكن نتجاوزو هاذ الخصاص.

وبالتالي هاذ السؤال علاش طرحناه؟ طرحناه لأن، أولا، ما كايناش الشفافية فيما يخص الموضوع ديال الأطباء ولا الفراملية اللي تيكونو تيتصابو بهاذ المرض ديال كورونا في النشرات الإخبارية، خص المغاربة، احنا كمغاربة والأطباء والأطر الطبية تعرف العدد الحقيقي ديال هاذ

[6] **D**irection de l'**E**pidémiologie et de **L**utte contre les **M**aladies

الناس هاذو اللي كيتصابو، وعلاش كيتصابو وعلاش غادي نكونو على بال؟ لأن عندما يصاب، هاذ (déjà) عندنا قلة لأن قليل وإلى تصابو واحد العدد كبير، دروك بعض الإحصائيات اللي تتقول على أن كاين 1500 واحد بين أطباء وبين الممرضات والممرضين اللي تصابو فهاذ كورونا، وهاذ العدد 1500 ما واضحش، لأن ما ماجيش من قناة رسمية باش نعرفو، إذن حتى واحد ما عارف، الجرائد اللي تيكتبو هاذ الشي.

وبالتالي احنا طرحنا هذا السؤال باش يمكن الوزارة تاخد إجراءات في الواقع سريعة جدا للمحافظة على هاذ الأطقم الطبية، لأن الخصاص كاين ولابداو كيمرضو الناس غندخلو في كارثة فيما يخص المنظومة الصحية ديالنا غتوقف علاش؟ لأن الآن كنشوفو أن العدد يوميا يرتفع تيوصل حتى لـ 4000 و5000 ديال الناس اللي تيصابو يوميا، بالعدد اللي ما كبيرش بزاف اللي كيديرو (tests) ماشي كبار بزاف، إذن العدد غيكون في غالب الأحيان أكبر بكثير من هاذ العدد، بالتالي كاين هناك خطورة وهناك احتمال باش يمكن واحد العدد أكبر من الأطباء والممرضين يتصابو وإلى تصابو هاذو راه غادي يكون خلل اللي هو كبير كبير جدا.

كنت راسلتكم واحد المنظمة، "الجامعة الوطنية للصحية"، كانت راسلتكم ملي شافت هاذ العدد كيكبر ديال المصابين بهاذ المرض وطلبت منكم في إطار الشفافية وفي إطار المعلومة باش يمكن نعرفو العدد اللي تصاب والعدد اللي مات، وكذلك الإجراءات اللي كتاخذوها أنتم كوزارة للصحة للتكفل بهاذ الناس اللي مراض أو بالتكفل بالعائلات ديال الشهداء ديال هاذ الأطباء ولا الفراملية اللي ماتو كشهداء فيما يخص محاربة هاذ الجائحة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

جائحة الكوفيد دايرة بحال الأمراض الأخرى المزمنة والسارية اللي معدية، كتشكل خطر على المهنيين ديال الصحة كاملين. في التدبير ديال هاذ الجائحة توفرت جميع الشروط والظروف ديال الحماية، إنما كيبقى الخطر محتمل ناتج للظروف اللي كنعملو فيها، أزيد من 1600 مهني اللي تقاسو بكوفيد لحد الآن، اليوم.

المسألة ما كتعلقش فقط بالأرقام، كتعلق بالأضرار اللي تقدر تنتج عنها غدا كوفيد عند هاذ الشغيلة، حقيقة احنا هاذ الشغيلة إلى تقاست راه تقسنا كاملين وخصنا كيفاش باش تبقى الديمومة والعمل والسيرورة احنا في حرب ضد فيروس، كنعيشو الإكراه ديال نقص الموارد البشرية وإلى تزادت قلالت لنا الموارد البشرية، فبالتالي غادي نوقعو في ضائقة، المشكل اللي عندنا هو الناس اللي في الواجهة الأولى اللي هوما الأطباء ديال الإنعاش والممرضين ديال الإنعاش والأطباء ديال المستعجلات هوما اللي خصنا نحافظو عليهم بالدرجة الأولى، لأن هوما اللي كيكونو في الواجهة الحرجة.

اليوم خصنا نفكرو، الوزارة كتدرس هاذ المسألة هاذي، لأن ربما غتدرج هاذ المرض ديال كوفيد في اللائحة ديال الأمراض المهنية لما كتخلي واحد العواقب، كوفيد كيمكن لو يدوز بطريقة حميدة سلسة ما كاين حتى شي مشكل وما كتخلي حتى شي أضرار، ولكن كيمكن لها تخلي أضرار جد مهمة وكيبقاو (les séquelles) اللي تقدر تشكل مشاكل في الصحة ديال الإنسان في المستقبل، احنا كنشوفو باش نحاولو ندرجوها في الأمراض المهنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "المتابعة الصحية لسكان العالم القروي وبالمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، وضعية جائحة كورونا اليوم كتلزمنا نساءلوكم حول المتابعة الصحية لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملت وزارة الصحة خلال فترة الطوارئ الصحية على تفعيل جميع الآليات لضمان السير العادي لمؤسسات الرعاية الصحية، بما في ذلك على مستوى المناطق القروية والجبلية ولتيسير سبل استفادة جميع الفئات السكانية من الخدمات الصحية الوقائية المندرجة في إطار

البرنامج الوطني للصحة العامة.

تم تسجيل انخفاض متفاوت من أداء البرامج الصحية، ونخص بالذكر برامج "صحة الطفل" و"الصحة الإنجابية" وخدمات "الصحة المتنقلة" على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية في بعض الجهات منذ منتصف شهر مارس، حيث لوحظ، بالموازاة مع تفعيل قانون الحجر الصحي، نقص في سبب الارتفاق لمراكز الصحة الأولية وكذا تفعيل خدمات التغطية الصحية بالوحدات الطبية المتنقلة التي تستهدف المناطق القروية.

كما سارعت الوزارة إلى تعميم دوريات وزارية ومراسلة المراكز اللاممركزة من أجل اتخاذ جميع التدابير الاستباقية اللازمة من أجل ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية، تمهيدا لتجاوز مرحلة الطوارئ الصحية، خاصة ما يكتسي منها طابع الأولوية لتفادي انعكاساتها السلبية على معدلات التغطية بالبرامج الصحية ذات الأولوية، وفاء من الوزارة بالالتزامات المتخذة في إطار الخطة الوطنية للوزارة سنة 2020.

في ظل تدبير الفترة ما بعد الحجر الصحي أشنو وقع؟ تعمل الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير لتدارك الخدمات غير الملباة خلال فترة الحجر الصحي، جراء الصعوبات الناتجة عن الوصول إلى المراكز الصحية القروية وأهمها:

- ملاءمة تنظيم العمل في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي للاستجابة لحاجيات المرتفقين من الخدمات الصحية الأساسية، مع وضع مسار خاص للفحوصات والعلاجات لفائدة المرتفقين المشتبه إصابتهم بمرض كوفيد، بتنسيق مع المصالح الاستشفائية المخصصة لتدبير هذه الحالات؛

- ثانيا تفعيل خطط عملية ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية ذات الأولوية لفائدة سكان المناطق النائية والمعزولة؛

- ثالثا، تعزيز الإجراءات الوقائية عبر تكثيف الإجراءات الوقائية لسلامة مهني الصحة ومرتفقي المؤسسات الصحية والوحدات الطبية، من خلال توفير الإمكانيات المادية اللازمة على مستوى المصالح الصحية من كمامات وقائية ومحاليل كحولية؛

- كذلك تفعيل خطط عمل استدراكية محددة الأهداف على مستوى مراكز الصحة الأولية، وخاصة التي تستهدف ساكنة المناطق النائية وكذلك بالوسط القروي، مع الرفع من وتيرة تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بالبرامج الصحية؛

- تعزيز ميكانيزمات التواصل المستمر وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية والشركاء المجتمعين لتنظيم ولوج المرتفقين إلى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والوحدات الطبية، وخير دليل على ذلك أن البرنامج ديال اللقاح كان ما كيتجاوزش 35% في الوقت ديال الحجر الصحي، وتم التدخل ديال الوزارة واللي ارتفع إلى 93%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات الهامة، إلا أنه بكل موضوعية واقع المؤسسات الصحية بالمجال القروي وبالمناطق الجبلية فهو كيستعجل إرادة سياسية حقيقية من أجل النهوض بهذا القطاع الهام ومن أجل إرجاع الثقة المفقودة في المركز العمومي الخاص، وهاذ الشي إضافة إلى أن نقص عدد المؤسسات الصحية مقارنة مع كثافة الساكنة، فهي كتعاني من نقص على مستوى البنية التحتية ومن نقص حاد على مستوى الموارد البشرية من أطباء وممرضين وتقنيين ومن مساعدين اجتماعيين، ومن نقص على مستوى التجهيزات الطبية ونقص على مستوى الأدوية والمستلزمات الصحية، بالإضافة للإكراهات المرتبطة بالعزلة القروية وصعوبة التنقل داخل المجال القروي والجبلي، فهاذ المؤسسات كتميز أيضا ببعدها عن هاذ الساكنة وعدم توفر الطب الاستعجالي وجميع التخصصات والفحص، فهاذ الشي كيبين حجم التفاوت الموجود ما بين المدن والقرى، علما أن معظم الساكنة القروية والجبلية، فهي كتكون من الناس اللي عندها دخل محدود واللي كتعاني أصلا من الفقر والهشاشة، في حين كنشوفو أن أثمنة الأدوية في الصيدليات المغربية كتعرف ارتفاع ملحوظ.

وهنا ندعو:

أولا، لتحسين العرض الصحي بالمناطق الجبلية والقروية وتيسير ولوج ساكنتها للعلاجات الأولية، خصوصا الحوامل والأم والطفل، وذلك للحد من ارتفاع نسب الوفيات وكذلك بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة والفئات الأكثر هشاشة اللي في ظل هذه الظروف الصعبة فهي كتخلى على حقها في الحصول على العلاج، وتتعايش مع الأمراض تحت تأثير الفقر أو لا تكتفي بالتداوي باللجوء للتداوي التقليدي وما يترتب عنه من مخاطر على الصحة العامة؛

ثانيا، بلورة رؤية واضحة في تصور مجتمعي سليم للصحة ببلادنا كحق دستوري لكل مواطن، وكذلك الرفع من الخدمة الصحية لمستوى يرقى بجميع المغاربة، مهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية والمجالية؛

ثالثا، تحفيز الموارد البشرية الطبية وتحسين ظروف عملها واستقرارها بالمجال القروي وبالمجال الجبلي؛

رابعا، إعفاء الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة من (la TVA[7])،

[7] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

وذلك لدعم هاذ الفئات الهشة وإنصافها، خصوصا أننا احنا حاليا نناقش قانون المالية لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، بقاو بعض الثواني.

السيد وزير الصحة:

العدالة المجالية ديال الصحة كتخصها ولابد برنامج جهوي هو اللي غادي يقدر يحقق العدالة المجالية الصحية، باش تكون صحة بوحدها ديال المناطق النائية ما يمكنش، خص ولابد في العدالة تكون واحد.. ويستافدو من البرنامج الطبي الجهوي، وهذا هو الحل عن طريق الأسواق الأسبوعية وعن طريق.. ولكن متفق معك أنه كاين خصاص تما وخص إعادة النظر باش هاذ الناس يستافدو باش على الأقل نعطيوهم حقهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "وضعية المنظومة الصحية في ظل الأزمة الوبائية المتفاقمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

كشفت جائحة كورونا هشاشة كبيرة في القطاع الصحي وتراجعا في تدبير تداعياتها على المرضى، وهو ما تبرزه أرقام الإصابات والوفيات المقلقة.

وعليه نسائلكم عن التدابير المتخذة لتصحيح هذه الاختلالات وتأهيل القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أبانت الأزمة الحالية عن عدد من الاختلالات وعن المكانة المتميزة التي يجب أن تلعبها المنظومة الصحية الوطنية في تحصين وحماية الأمن الصحي للمواطنات والمواطنين.

الرفع من قدرة المنظومة الصحية الوطنية على المواجهة والتصدي والجاهزية وتأمين الحاجيات الوطنية يعد هدفا استراتيجيا بالنسبة للقطاع الصحي، خصوصا في هذه الظرفية الاستثنائية.

الوزارة تراهن لتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تعرفها على.. مخطط مستقبلي لتحسين جودة الرعاية الصحية ببلادنا، بالاشتغال على أولويات محددة، تفاعلا مع المبادرات الطموحة والأوراش العديدة التي أطلقها جلالة الملك، نصره الله، من خلال توجيهاته السامية للحكومة، سيما ما تعلق منها بتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية ببلادنا، منها:

- إعداد وتنزيل وتنفيذ وتنزيل البرنامج الطبي الجهوي بهدف تفادي النقائص المرصودة فيما يخص تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات؛

- تسريع وتعميم ورش التغطية الصحية الشاملة، وفقا للأجندة الزمنية التي حددها الخطاب السامي انطلاقا من سنة 2021 بمشاركة كافة المتدخلين، وخاصة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛

- ثالثا، اعتماد خصوصية القطاع في إطار نظام جديد للوظيفة العمومية الصحية، كنظام كفيل بحل مشاكل المنظومة وتسوية ملفات تحسين ظروف عمل المهنيين الصحيين بكل فئاتهم وتحفيزهم وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين؛

- رابعا، ضمان الإنصاف والمساواة في الولوج إلى العلاجات بشكل عادل؛

- خامسا، الاشتغال على ورش إصلاح اختلالات نظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية التي أطلقها صاحب الجلالة عبر خطابه السامي بمناسبة عيد العرش سنة 2018؛

- سادسا، مراجعة الترسانة القانونية الصحية وتنقيحها وتجميعها؛

- سابعا، وضع نظام معلوماتي مندمج للرفع من مستوى تدبير الموارد البشرية بمختلف المراكز الاستشفائية؛

- ثامنا، الاستثمار الأمثل لاتفاقيات الشراكة والتعاون في المجال الصحي مع مختلف الفاعلين في القطاع الخاص والقطاع العام والجماعات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا لواقع المنظومة الصحية واختلالاتها في هذه الظرفية الوبائية الصعبة، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، في البداية لابد في البداية من التنويه والإشادة بالمقاربة الاستباقية لجلالة الملك، نصره الله، للحد من انتشار الجائحة، من خلال إعطاء توجيهاته السامية لإطلاق عملية مكثفة للتلقيح ضد فيروس كورونا في الأسابيع المقبلة، إن شاء الله، كوسيلة ملائمة وفعالة للتحصين ضد كوفيد-19 والتحكم في انتشاره؛

- ثانيا، السيد الوزير، أبانت الأزمة الوبائية عن هشاشة منظومتنا الصحية وعن اختلالاتها المتعددة من خصاص في الموارد البشرية وظروف اشتغالها، وضعف التجهيزات ووضعية أقسام المستعجلات وسوء تدبير المؤسسات الاستشفائية، وسوء تدبير مخزون الأدوية وسوء توزيع الأدوية البروتوكولية الصحية لعلاج كوفيد كورونا.. إلخ.

على هذا الأساس، وانسجاما مع قناعتنا كفريق حركي، فإن القطاع الصحي يجب أن يكون على رأس الأولويات، من خلال بلورة ميثاق وطني للصحة العمومية كمدخل أساسي ومحوري لتحقيق عدالة صحية مجالية واجتماعية، ميثاق نريده منصفا للجهات التي تعرف خصاصا مهولا من حيث الأطر الصحية والبنيات الاستشفائية والتجهيزات وكذلك المناطق القروية والجبلية.

وهنا، السيد الوزير، أحيلكم على واحد المدينة اللي أنا كنتمي لها هي مدينة آسفي.

السيد الوزير،

احنا في معركة مع الكوفيد ونقلتو المندوب ديال الصحة اللي كان عارف كلشي الشاذة والفاذة على الإقليم ديتوه لمراكش، دبا رخصتو للمدير الإقليمي باش يتحول لتمارة، لأن تيتسنى غير يجي الآخر، وهذا راه هذا ماشي تسيير ديال الوزارة السيد الوزير.

نقول لكم، السيد الوزير، بأن هاذ المستشفى راه ولى بلا ما نعاود نقولها مرة أخرى، لأن انعدام المسؤولين، راه ما كاينش المسؤولين، لأن المدير مشى والمندوب ها هو غادي والسكانير كيف ما قالو الإخوان—راه ما غاديش يكذبو هاذ الناس- السكانير هاذي 6 أشهر هو خاسر، وزرتي المستشفى وما قالوش لك بأن راه السكانير خاسر، الناس كيديرو السكانير كيخرجو على برا. التحاليل المخبرية ما كيناش، الناس كلشي كيمشي لمراكش ولا.. حتى هاذوك الأطر مساكن اللي هما 8 أشهر وهما خدامين 24/24 ساعة تغلبو، الغالب الله، ما كاين لا تحفيزات لا حتى شي حاجة اللي كتعطى لهاذوك الناس.

الممرات ديال كوفيد كيدوزو الناس مع المرضى ومع كلشي، ولهذا، السيد الوزير، هاذ الشي راه.. رغم أن هاذ المدينة عمالية بامتياز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

كنتفق معك أن الصحة هي أولوية الأولويات اليوم، ياك؟ شحال هاذي كنا كنقولو، الحمد لله، رغم الإكراهات ورغم النواقص قدرت تصمد قدام هاذ الجائحة، ما كاين حتى شي منظومة في العالم كانت قوية ولا ماشي.. اللي صامدة قدام الجائحة ديال كورونا، لأنها كتغلب جميع الأجهزة وتغلب جميع الموارد البشرية.

احنا عندنا إكراهات كبيرة ونقص في الموارد البشرية، ورغم ذلك كنحاولو ندبرو الأمر، احنا هاذ الشي سابق ماشي الجائحة اللي بيناتو كنعرفوه، وكنعرفو بأن عندنا النواقص وعندنا الإكراهات، ولكن كنحاولو ندبرو الأمر ديالنا وكنديرو واحد الملاءمة باش ما نوصلوش لما لا يحمد عقباه.

بالتالي، المسألة اللي تتهضر عليها ديال آسفي عندي علم بأن كاين نقص في آسفي، ولكن غادي نعالجوه في الوقت المناسب ديالو، هاذ الشي اللي كاين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه "مشاركة المغرب في التجارب السريرية للتوصل للقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عن التجارب السريرية التي شاركت فيها بلادنا لمواجهة فيروس "كوفيد-19" وعن اللقاح المزمع استيراده في الأسابيع المقبلة، نسائلكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تمكنت المملكة من احتلال مرتبة متقدمة في التزود بلقاح ضد "كوفيد-19" بفضل المبادرة والانخراط الشخصي لصاحب الجلالة، اللذان مكنا من المشاركة الناجحة لبلدنا في هذا الإطار وفي التجارب السريرية.

كل المؤشرات تؤكد أن التجارب السريرية التي خضع لها 600 شخص من المتطوعين المغاربة كانت نتائجها جد إيجابية، مما يؤكد سلامة ونجاعة ومناعة اللقاح الذي راهنت عليه بلادنا. تواكب لجنة علمية مغربية رفيعة المستوى منذ البداية عملية هذا اللقاح المرتقب.

وفاء للمقاربة الملكية الاستباقية المعتمدة منذ ظهور هذا الفيروس، أعطى جلالته توجيهات سامية منذ 9 نونبر الجاري من أجل إطلاق عملية وطنية واسعة النطاق وغير مسبوقة للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" في الأسابيع المقبلة، وذلك بهدف تأمين التغطية للساكنة باللقاح كوسيلة ملائمة للتحصين ضد الفيروس والتحكم في انتشاره.

من المنتظر أن تغطي هذه العملية المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، حسب جدول لقاحي في حقنتين، وستعطى الأولوية للناس اللي هوما في الصفوف الأمامية والناس اللي عندهم هشاشة صحية.

كما أعطى صاحب الجلالة، نصره الله، توجيهاته السامية للسلطات المختصة للسهر على إعداد والسير الجيد لهاذ العملية الوطنية واسعة النطاق، سواء على المستوى الصحي واللوجستيكي أو التقني، وحث على أهمية تعبئة جميع المصالح والوزارات المعنية، ولاسيما العاملين بقطاع الصحة والإدارات الترابية والقوات الأمنية وكذا الدعم الضروري للقوات المسلحة الملكية.

ورغم إطلاق هاذ العملية واسعة النطاق، فإنه من الضروري كيبقى مضاعفة الحيطة والحذر في تدبير الجائحة لمنع مزيد من تدهور الوضعية الوبائية بالمملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

لا يمكن إلا أن ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة تحت إشراف صاحب الجلالة، من طبيعة الحال بعد الإعلان عن الوصول لنتائج إيجابية فيما يتعلق بهاذ اللقاح هذا، هاذ الإعلان يعتبر بارقة أمل للخروج من هاذ الأزمة الصحية والأزمة التي أثرت على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام.

لذلك، السيد الوزير، نطلب منكم المواكبة ديال هاذ النقاش الدائر في المجتمع، من أجل تبديد مجموعة من المخاوف التي تراود والتي تبث كإشاعات بالنسبة للساكنة، بالتالي مواكبتها من خلال برامج حوارية وبرامج إذاعية من قبل مختصين وخبراء الذين لديهم معرفة وإطلاع على هاذ الجانب هذا، لأن مجموعة ديال التخوفات تراج الآن، طبيعة اللقاح وما الذي يميزه، لأن الشراكة التي وقعت بين المغرب والصين، ما الذي يميز هذا اللقاح بالمقارنة مع بقية اللقاحات على الصعيد العالمي؟

ثم هل هاذ اللقاح لن يؤثر على الذاكرة الجينية ديال المواطنين؟ وبالتالي كاين هاذ التخوف هذا.

ثم اللقاح أيضا هل سيكون له الأثر فيما يتعلق بالأشخاص الذين حقنوا ضد هاذ الأنفلونزا الموسمية الآن؟

هاذ التأثيرات كلها وهاذ النقاش ينبغي أن يواكب بالمتابعة الدقيقة من أجل تبديد هاذ الشكوك وهاذ المخاوف.

أيضا هاذ اللقاح توفير اللوجستيك اللازم–كما أشرت–لأن يثار أن بعض اللقاحات تستدعي توفر ثلاجات ذات درجة عالية، هل هاذ اللقاح يدخل ضمن هاذ اللقاح الذي سنستورده؟

يعني هاذ المعطيات كلها يعني ينبغي أن تبسط بشكل مبسط لعموم المواطنين.

أيضا المختبرات التي سيكون لها الأولوية في التسويق وإنتاج هاذ اللقاح هذا، أين وصلت ضمن هذه الاتفاقية الخطوات الإجرائية ديالها؟ لأن المغرب أيضا سيكون منصة تجاه البلدان الإفريقية وهذه مسألة إيجابية بالنسبة لبلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اتفاقية شراكة اللي تعملت في إطار ديال اللقاح، هي اتفاقية شراكة إطار. أولا، كتمنح للمغرب نقل الخبرات، لأن أول مرة في التاريخ كتدار تجارب سريرية على اللقاح.

ثانيا، أن هاذ اللقاح غيولي كيتنتج في البلاد ديالنا مستقبلا، في المستقبل القريب.

ثالثا، غادي يخلي واحد التموقع، لأن غادي نستافدو من النتائج ديال التجارب السريرية، وغيكون واحد التموقع جد مهم ومفضل، باش يمكن المغرب يكون من الأوائل اللي غيستافدو، لأن الجائحة الأثر ديالها السلبي كبير، فبالتالي الرؤية ديال صاحب الجلالة وبالحكمة ديالو المتبصرة، ارتأى بأن في ظرف زمني قليل، يمكن لينا نديرو هاذ الحملة واسعة، ونخرجو جميعا من الأزمة، هاذ الشي هذا لازم خصو واحد المواكبة وواحد المجهود كبير.

الحملات التواصلية نقوم بها، باش كنحاولو نوعيو بأن راه اللقاح اللي كنتكلمو عليه اليوم راه لقاح تقليدي، راه بحالو بحال (polio). بحالو بحال (BCG) بحالو بحال اللقاح ديال (la grippe)، ماشي شي لقاح اللي بطريقة جديدة معمرو ما تجرب على الإنسان، لا، تجرب، فبالتالي من ناحية السلامة كيتوفر على جميع الشروط ديال السلامة، من ناحية النجاعة، دوز المراحل الأولى ديالو (la phase I et la phase II) اللي كتبين وكتبرهن على النجاعة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "برتوكول التكفل بالمصابين بفيروس كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول جديد برتوكول التكفل بالمصابين بفيروس هاذ الداء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وباء "كوفيد-19" عرف انتشارا واسعا عبر التراب الوطني خلال الأسابيع الأخيرة من مرحلة الانتشار الجماعي للفيروس المستجد في مجموعة من الأقاليم، وذلك نظرا للرفع السريع للحجر الصحي، لأن وقع تراخي في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية، فبالتالي عدم احترام كذلك الوسائل الوقائية وتدابير السلامة الصحية اعطى هاذ النتيجة هاذي.

نشير إلى أن المغرب مازال يواكب الموجة الأولى في الانتشار ديال الوباء ديالو، إنما في المرحلة الثالثة ديالها، منذ 2 مارس تخللتها موجات صغيرة، كاينة الموجة ديال الحالات الواردة، موجة ديال البؤر العائلية، الموجة ديال البؤر الصناعية والمهنية، الموجة الناتجة عن رفع الحجر الصحي، واليوم اللي كاين انتشار مجتمعي.

على ضوء ذلك، قامت الوزارة بتعاون وثيق مع مختلف المتدخلين، قامت بتحيين إستراتجية، وذلك من خلال تسطير هدفين أساسيين:

. التقليل من انتشار الفيروس؛

. توفير أفضل استجابة للمنظومة الصحية لارتفاع الحالات النشطة وتفادي ارتفاع حالات الوفيات، هما الركيزتين من خلال التوفير الكافي لأسرة العلاج للحالات المتوسطة والخطيرة الحرجة، مع ذلك فإن الحالة الوبائية لم تصل إلى درجة كبيرة من الانتكاسة، مازالت المنظومة الصحية تتكفل بالمصابين ومخالطيهم وفق البروتوكولات التي أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المكلفة بتدبير جائحة "كوفيد-19" والتي يتم تحيينها بشكل كلي وجزئي، بناء على:

- تطور المعرفة العلمية لفيروس "كوفيد-19"؛

- التوصيات المتعلقة بهذا الداء الصادر عن المنظمة العالمية للصحة؛

- مؤشرات الحالة الوبائية لـ "كوفيد-19" ببلادنا؛

- نتائج الأبحاث الميدانية.

وهكذا، فرغم تزايد أعداد حالات الإصابة بالفيروس، فإن معدل الفتك يبقى مستقرا إلى 1.7 منذ عدة أسابيع، مقارنة بمعدل الفتك العالمي الذي هو 2.7%، كما ينضاف إلى ذلك المقارنة مع بعض الدول التي لم تعتمد على هاذ البروتوكول تبين أهمية الإبقاء على البروتوكول الذي نعمل به في المغرب، والذي يضم حاليا (l'hydroxychloroquine) بالإضافة إلى (l'Azithromycine) وبعض الأدوية الأخرى المكملة.

لذلك، فالبروتوكول الحالي يبقى جد مناسبا في انتظار انطلاق حملة اللقاح المضاد للفيروس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد سألناكم حول تكفل وزارتكم بالمصابين وكذا بالمخالطين نتاع المصابين. يسجل المغاربة تخلي الحكومة عن التكفل بالمصابين وكذا تتبع حتى المخالطين.

اليوم إلى كاين شي واقع راه هو هذا اللي كنقول لكم، السيد الوزير، ماشي الواقع اللي كاين في المكتب ديالكم. الواقع ديال المغاربة اليوم اللي مرض كيمشي يقولو له هاك الدوا وسير جلس فدارك، ما كاينش التتبع نهائيا للمخالطين ولا حتى المرضى ديال "كوفيد-19".

اليوم المغاربة كيتمناو كون مرضو، اللي مرضو اليوم كيتمناو كون مرضو في مارس وأبريل، حيث كانت آنذاك فعلا المغرب بمستشفيات مجهزة، درنا مستشفيات ميدانية، درنا واحد العدد ديال الأشياء اللي العالم كلو انبهر من بلادنا.

اليوم كاين تخلي ديال الحكومة اللي هي عاجزة تمام العجز على القيام بالمهام ديالها، المغاربة إلى كانو كيأديو، السيد الوزير الضريبة، أشنو بغاو؟ بغاو أنكم تعلمو وليداتهم وأنكم تداويو مرضاهم، الحكومة ما قداش تدير هاذ الشي.

اليوم تفاجأنا بالجواب ديالكم حول المصحات الخاصة، وهذا دور في الصميم ديال الوزارة ديالكم، خصكم تديرو تفتيشية قبل المغاربة ما يتعرضو للجشع ديال هاذ المصحات، كان لكم لقاء مع المصحات الخاصة ومع المختبرات الخاصة فهاذ الجائحة وحددتو الأثمنة.

اليوم، قل لي السيد الوزير شكون اللي كيحترم هاذ الأثمنة؟ وفينكم من هاذ الشي؟ اليوم كان الكاتب العام ديال وزارة المالية، قال في المناظرة الأخيرة ديال الضريبة، هاذ المصحات كيتهربو من أداء الضرائب، قولو الحقيقة للمغاربة أنكم حكومة عاجزة أمام أضعف لوبي اللي كاين، كاينة لوبيات كثيرة فهاذ البلاد وما قدينش تحميو الصحة دالمغاربة، لأنه المغاربة إلى ما لقاوش الحكومة تحمي وليداتهم والآباء ديالهم والأمهات ديالهم اللي كتعرض للإبتزازيومي، فوقاش بغات هاذ الحكومة توقف مع المغاربة؟ ما قدينش، ما قدينش.

اليوم كنطلبو فهاذ المؤسسة التشريعية، ما غاديش نديروه طلب وندیروه للسيد وزير الصحة، اليوم كنطلبو من النيابة العامة مادام أنك صرحتم أنه هاذ الشي غير قانوني، كنطلبو من النيابة العامة باش تحرك المتابعة في حق هاذ المصحات اللي استغلو الجائحة وفرضو على المواطنات والمواطنين أقل ثمن هي 6 دالمليون دالسنتيم لكل أسرة، وما كيناش الخدمات الصحية، كاينة التسمسير فصحة المواطنين، وهذا دوركم السيد الوزير ودور هاذ الحكومة، وحشومة عليكم وعار عليكم، لأنه هاذ الشي فيه الصحة دالمغاربة ما فيهش اللعب ديال الدراري الصغار، فاش تجي تقول لي خصني نتلقى شكاية وأنا ما كنتصنتش للمنابر الإعلامية، أنتوما عندكم دورية ديال التفتيش، خصكم تفعلوها وخصكم نيت تشوفو شي حاجة تعاملو مع المؤسسات وتعاملو مع وسائل الإعلام وتفتحو تحقيقات.

المغاربة كينتظرو منكم هاذ الشي، ما كينتظروش منكم أنكم تقول لينا حتى إيجونا شكايات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

احنا ماشي بلاد الفوضى، حيث شوفت هذا غادي نمشي ندير هكاياك، اسمح لي السيد المستشار المحترم، كاينة مساطر قانونية كنحترموها، الوزارة ضد هاذ التجاوزات والمسألة اللي هي ما كتحترمش القانون خصها متحترمش... والتفتيشيات كنقوم بها، فبالتالي ما خصكش نعتنا بشي أمور اللي ماشي هي مكنعملوش بها، اسمح لي، اسمح لي الله إجزيك بخير، اسمح لي، قادين نقوم بالعمل ديالنا، قادين نقوم بالعمل ديالنا، وما يمكنش تسمينا بهاذ الأسامي هاذي، يعني ما محتاجش أنك تقول لي نقوم بالعمل ديالي، كنقوم بالعمل ديالي، وفي أرض الواقع، وفي أرض الواقع، خليني نجاوب الله إجزيك بخير، خليني نجاوب، إلى بغيتي تجاوب فبلاصتي أجي جاوب فبلاصتي؟

خليني نجاوبو، يعني راه الظروف، الحالة الوبائية عرفت تطور، عرفت تطور، البروتوكول اللي دار باش يتعاون الناس القطاع الخاص واسمحنا لهم فالأول، ما كناش كنسمحو ليهم، ما كانوش تجاوزات، لأن ما كانوش كيهتمو بهاذ الأمر هذا، لأن كانت إشكالية أخرى، الناس ماكيبغيوش ياخذو الكوفيد، كيبغيو ياخذو اللي ماشي كوفيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث عشر موضوعه "أسباب الارتفاع المتصاعد للوفيات في صفوف المصابين بفيروس كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نسائلكم حول أسباب الارتفاع المتصاعد للوفيات في صفوف المصابين بفيروس كورونا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ينبغي أن نشير أن الإرتفاع الذي لاحظناه في عدد حالات الوفيات في بلادنا، مرده إلى الإرتفاع الملحوظ في عدد الإصابات الذي رافق الرفع المتقدم للحجر الصحي، مع دخول مجموعة من الأقاليم في المرحلة الثالثة من إنتشار الفيروس، وهو مرحلة الإنتقال الجماعي، فكلما إرتفعت عدد الحالات ترتفع معه الحالات الصعبة وترتفع كذلك الوفيات، هذا ما يؤكده معدل الفتك على المستوى الوطني الذي بقى مستمرا طيلة ثلاثة أشهر في 1.7% بالرغم من الإرتفاع اليومي لحالات الإصابة، ويعتبر من بين المعدلات المنخفضة على المستوى الدولي، مقارنة مع نسبة الإماتة على المستوى الدولي هي 2.5%.

أما بنسبة لحالات الوفيات فإنها تتميز بالخصائص الآتية:

- إرتفاع معدل العمر، حيث يبلغ 66 سنة ونصف، بينما يبلغ معدل السن العام للحالات في بلادنا 40 سنة، الناس اللي كيتوفاو 66 ونصف عندهم هذا المعدل ديال السن ديالهم؛

- الرجال أكثر من النساء، حيث أن الذكور يشكلون 69% من مجموع الوفيات؛

- 55% المتوفين كانوا يعانون من أمراض مزمنة، خصوصا السكري، إرتفاع الضغط الدموي، الربو، الأمراض التنافسية المزمنة، السرطان، أمراض القلب والشرايين والقصور الكلوي؛

- 89% من الوفيات بأقسام الإنعاش.

أما فيما يخص الأسباب الطبية المباشرة للوفاة، فهي:

- متلازمة الضائق (détresse respiratoire) 54% منهم؛

- سكتة قلبية وتنفسية مع موت مفاجئة (la mort subite) 27%؛

- الصدمة الإنتانية (choc septique) 14%؛

- الحمض السكري (acidose diabétique) 3%؛

- الإنصمام الرئوي اللي هو (embolie pulmonaire) 2%.

وقد بين التحليل الوبائي لقاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بـ "كوفيد-19" من عوامل خطيرة للوفاة بالفيروس وهي النوع الذكوري، السن أكثر من 65 سنة والأمراض المزمنة للقلب والشرايين والسكري والسرطان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات ديالكم.

ربما كان الإلحاح ديالنا، السيد الوزير، عدة مناسبات لحضورك لمجلس المستشارين، لتقديم لهاذ المعطيات وهاذ التوضيحات، ربما التوضيحات غادي تنفس شوية على المواطن المغربي، وربما اللي غادي نقول لك السيد الوزير، كاين إرتفاع ديال حالات الوفيات اللي في الحقيقة دار شوية ديال الخوف بين المواطنين، لأن فاش كنوصلو 80 حالة و88 حالة، الناس تخلعات.

واللي زاد خلع الناس السيد الوزير، كيكون الإنسان غادي بـ (la valise) ديالو للسبيطارولا (la clinique)، السيد الوزير حتى كيرجع غادي ما بيه ما عليه عندو (les symptômes) عاديين حتى كيرجع كيقولو راه مات، توفى الله يرحمو، ربما هاذ الأمر السيد الوزير، اللي دار واحد الشوية ديال الخوف فصفوف المواطنين، ربما هنا بغيناك تشرحنا السيد الوزير بالضبط التداعيات ديال هاذ الوفيات، واش ربما كاين نقص في الأوكسجين؟ ولا كاين نقص في الأسرة السيد الوزير؟ ولا كاين نقص في الأجهزة ديال التنفس الإصطناعي؟ هذا بغينا السيد الوزير، ولا التداعيات ديال البروتوكول العلاجي اللي كياخذوه هاذ الناس؟ دبا كاينين ناس السيد الوزير اللي امشاو (la clinique) وامشاو (l'hôpital) وكيعطيوهم ذاك (traitement chloroquine) وكيعطيوه ليهم وكيديروه في الجيب السيد الوزير، وكيخرج لو (le test négatif) مكيتناولش هذاك الدواء وكيخرج له بخير، وكاينين ناس اللي اخذاو هاذ البروتوكول السيد الوزير وتصابو، تدهورت الحالة ديالهم، وكاين اللي توفاو، هنا بغينا السيد الوزير تقول لينا واش هاذ (le traitement) واش هاذ العلاج واش (efficace) ولا لا؟

وكاين واحد القضية السيد الوزير، اللي غنقول ليك مجموعة ديال الناس اللي هاذي ظاهرة السيد الوزير، اللي خص في الحقيقة الضرب بيد من حديد اللي تيديرو هاذ مجموعة ديال هاذ المعاملات،

الناس ديال المصحات الخاصة، راه السيد الوزير راه خصكم أنتوما، أنتوما وزير على هاذ القطاع وربما تشجيع القطاع الخاص، أنا معاك السيد الوزير تشجيع القطاع الخاص ونشجعو الناس يستثمرو، يديرو مصحات اللي يقدرو يهزو العبء على الوزارة وعلى القطاع العام.

ولكن السيد الوزير، راه هاذو راه تجار ديال الأزمات، السيد الوزير، راه ربما كيما قالو الإخوان وهذا راه مكيحتاج السيد الوزير نقدمو شكايات ونقدمو.. هذا السيد الوزير خصو يكون عندكم واحد الرؤية، تاخذ قرار، ما غاديش نبقاو السيد الوزير، لا، قولولي وجيبولي الشكاية، لا فعلا كاين الناس المزيانين، احنا المغاربة، راه (la majorité) ديال المغاربة ناس مزيانين، ولكن كاين واحد الناس السيد الوزير، اللي كيتاجرو في الآلام، في الصحة ديال المواطن، فاش تيجي وكيقول ليه اعطيني (chèque de garantie) ولا خلصني ولا الإنسان تيموت، الناس توفاو السيد الوزير وجاوهم (des factures) ديال 17 مليون، 18 مليون، ناس كنعرفهم ماشي كيعاود لينا شي واحد.

ربما هذا السيد الوزير.. أنت خصك تاخذ قرار، أنت وزير تاخذ قرار لتسقيف هاذ الأثمنة، واحد مريض بكورونا راه غادي نسقفو ليه الثمن ديالو، يداروا حد الرقم أخضر ويدار شي وسائل اللي تقدر أنتوما السيد الوزير تعرفو، وهاذ الشي راه باين السيد الوزير، هاذ الشي راه ما كيتخباش، ما كيحتاجش أنه يتخبى ولا كيحتاج، الصحة ديال المواطن السيد الوزير راه كيتلاعبو بها الناس ديال المصحات الخاصة، كيتغناو منها الناس السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

القطاع ديال الصحة ديال الجميع، احنا بغينا منظومة صحية مواطنة، حتى حد ما مع هاذ التجاوزات بتاتا، وهاذ القضية ديال السقف، راه تدار السقف، السقف البروتوكولي العلاجي ديال كوفيد، واللي ما كيطبقوش غيتحاسب عليه، هذه هي القاعدة اللي كاينة اليوم، البروتوكول العلاجي هو هذا.

بالنسبة للعلاج اللي كتقول (hydroxychloroquine) ثبتت على النجاعة ديالها بدراسات كلينيكية، غير هي خصها تعطى فأول المطاف، ما عندهاش ملي كتدهور الحالة مكتبقاش الفعالية ديالها، أشنو هي الفعالية ديالها؟ أشنو كتدير (hydroxychloroquine)؟ كتنقص من الحمولة ديال الفيروس فالذات ديال الإنسان باش ما كتبقاش العدوى كتنتقل بسرعة، أما ملي كتوصل واحد الدرجة، المرض كيوصل واحد الدرجة كيوليو علاجات أخرى اللي كتعلق بالنسبة..

أما بالنسبة لفيروس "كوفيد-19" حتى حد مزال لحد الآن، مزال بزاف ديال الغموض من الناحية العلمية التطور ديالو، كيقدر يكون الإنسان عادي ما عندو حتى شي حاجة، وعندو كوفيد وكيمشي يدير السكانير وكيلقى (les poumons) ديالو كلو مريض، فبالتالي هنا هي الخطورة ديالو، يقدر يكون الإنسان وغدا يدير (une mort subite).

علاش الناس خصهم يتخوفو منو ماشي يبسطو منو، والإجراءات الوقاية كتبقى مهمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى قطاع للتضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "العنف الجنسي ضد الأطفال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

رغم كل المقومات الدينية لبلدنا اللي تجعل من الإعتداء الجنسي على الأطفال أمرا بشعا مرفوضا، رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة والمجتمع المدني، إلا أن أخبار هذه الإعتداءات في تزايد.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن ما قمتم به من مجهودات للحد من هذه الظاهرة؟ خصوصا وأننا سنحتفل هذا الأسبوع باليوم العالمي للطفل الذي يصادف 20 نونبر من كل سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لكم على هذا السؤال.

فعلا موضوع الإستغلال الجنسي للأطفال واللي كيشمل يعني الإعتداءات الجنسية والإستغلال ديالهم سواء في إنتاج المواد الإباحية وغيرها من الإنتهاكات الخطيرة لحقوقهم، يشكل فعلا، يشكل تهديدا حقيقيا للأطفال لصحتهم النفسية ومستقبل العيش ديالهم والإندماج في المجتمع.

والظاهرة للأسف، هذه ظاهرة بدأت تتنامى فكثير من المجتمعات ليس فقط في مجتمعنا، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بتطورات وتحديات عرفتها المجتمعات منها خاصة التطور التكنولوجي، ويعني ولوج الأطفال إلى المجال التكنولوجي بدون حماية.

وحسب المعطيات اللي كتوفرها رئاسة النيابة العامة المتعلقة بسنة 2018، نجد حوالي 3115 طفل، القضية تتعلق بالإغتصاب وهتك العرض بالعنف أو بدونه، وثمانية قضايا تتعلق باستغلال الأطفال في البغاء.

والملاحظ هو أن القضايا التي راجت أغلبها مرتبط بمجال الإستغلال الجنسي للأطفال، وبالتالي فالوزارة هذا موضوع اللي ما يمكنش نتكلمو على أنه موضوع يعني عندو بعد واحد، وإلا تتداخل فيه العديد من العوامل، فاليوم على مستوى القانون الجنائي وباقي القوانين والسياسات التي تروم حماية الأطفال، أكيد أن بلادنا تتوفر على ترسانة مهمة من الناحية القانونية ومن الناحية التشريعية، المغرب كذلك من الدول العريقة اللي عندها واحد المنظومة قينية ويعرف مجال حقوق الأطفال وكتلتزم يعني بمرجعية كذلك كونية فهاذ المجال، ولكن رغم كل هذه المجهودات أكيد أننا نحتاج إلى مزيد من تقوية منظومة حماية الأطفال.

ولهذا فوزارة التضامن عندنا مقاربتين:

كاينة المقاربة الوقائية: المستوى الوقائي والمستوى الحمائي.

بالنسبة للمستوى الوقائي: أطلقنا حملة وطنية في 19 أكتوبر من هذه السنة، وهي حملة ستكون ممتدة طيلة ستة أشهر، حملة أردنا من خلالها بث الوعي وإذكاء الوعي المجتمعي، لأن هاذ الموضوع كيحتاج إلى تعبئة مجتمعية كبيرة، اللي كتنخرط فيها الأسرة، كينخرط فيها الإعلام، كتنخرط فيها المدرسة، كينخرط فيها كل المتدخلين، لأن هاذ يعني نشر المعارف اللي كترتبط بالأسرة وتبين لها خطورة الولوج غير المؤطر لوسائل التواصل الإجتماعي، خاصة وسائل التكنولوجيا بشكل عام، وهاذ الأمر جعلنا أننا أعددنا دليلا، هاذ الدليل اللي غنطلقوه ابتداء من الأسبوع القادم إن شاء الله، حول حماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت، وغادي يكون فيه جواب على مجموعة ديال الأسئلة اللي كتساعد الأسر أنها تواكب أبناءها في إطار هاذ يعني إنفتاحهم اللي ولى إجباري على وسائل التكنولوجيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

لابد في البداية من التنويه بالمجهودات التي قامت بها بلادنا من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايته، بدءا بالتصديق على مجموعة من الإتفاقيات الدولية ومرورا بملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع هذه الإتفاقيات وانتهاء بإطلاق برامج وخطط وطنية للنهوض بحقوق هذه الفئة كالمرصد الوطني لحقوق الطفل.

ولا يفوتنا بالمناسبة، السيدة الوزيرة، باش نوهو بالمجهودات اللي كتقوم بها وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، في المجال الإجتماعي، بالمقاربة التشاركية المعتمدة، كاللقاء اللي عملتو الأسبوع الماضي مع الفاعلين في المجتمع المدني ومراكز الإستماع والإرشاد القانوني بخصوص موضوع الإستراتجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء في أفق 2030.

السيدة الوزيرة،

إن ظاهرة الإعتداء على الأطفال كما قلتم، ظاهرة الإعتداء على الأطفال جنسيا كما جاء في كلامكم، قديمة وعالمية ومعقدة، لقد أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية أن نسب الإعتداءات على الأطفال جنسيا ودون 18 سنة، والذين أجبروا على ممارسة الجنس القسري جد مهولة، علما أن المصرح به حسب الإحصاءات ما كيتمثل إلا 1 على 15 ولا 1 على 20، بمعنى الباقي كلو مسكوت عليه.

والحالات التي يتفاعل معها الرأي العام الوطني، كالطفل عدنان بمدينة طنجة، والطفلة نعيمة بزاكورة، وغيرهما من الحالات التي لا تمثل إلا القليل في الواقع.

وعليه، السيدة الوزيرة، مطلوب في هذا الملف كما جاء في كلامكم المقاربة المندمجة بين عدة قطاعات حكومية والمجتمع المدني وغيرهما من المؤسسات.

لقد سبق للسيد وزير الدولة لحقوق الإنسان، عقب جريمة الطفل عدنان، أن صرح بضرورة تدارس النواقص المحتملة في القوانين، تطبيقا لمقتضيات الفصل 32 من الدستور الذي ينص على أن الدولة ملزمة بتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع

الأطفال، كمتابعة الدعوة العمومية في حالة تنازل الأسر، نموذج ديال بعض الجهات في المغرب، حيث تم الإعتداء وتنازلو الآباء مقابل تعويض مادي، تدخل المجتمع المدني وتم إعتقال الجاني.

إعادة النظر في مستوى الأحكام التي لا تتعدى في بعض الحالات سنتين، نموذج دالمانيا ورفعوه من عشر سنوات إلى 15 سنة، وسنة على الأقل بالنسبة للقائمين على نشر الصور.

- إنشاء فرق خاصة لملاحقة الجناة وتتبع شبكة الأنترنيت؛

- حماية الأطفال من الإستغلال؛

- إحداث مراكز للتبليغ، من أجل تعزيز قدرات الطفل والمشاركة في التبليغ وحمايته الذاتية؛

- إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة وتعزيز وحدات الحماية، وهذا سبق بدات فيه الحكومة في 2003، تحت الإشراف ديال رئيس الحكومة، كنتمناو أن هاذ البرنامج يستمر؛

- إحداث الإستراتجية الوطنية لمحاربة العنف ضد الأطفال كما هو سبق بالنسبة للنساء، وإخراج مدونة الطفل التي اشتغل عليها المرصد الوطني لحقوق الطفل، على نسخة أولية ستكون مدينة طنجة أولى الورشات في الأيام القليلة المقبلة، باش توضع واحد الأرضية اللي غادي تلاقى مع المجهودات الحكومية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى من التوقيت.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، أهم آلية نشتغل بها اليوم، هي آلية الأجهزة الترابية المندمجة، والتي تم تفعيلها بمقتضى منشور السيد رئيس الحكومة، وهاذ الآلية غادي تمكنا لأنه اليوم تم إطلاق ثماني أقاليم نموذجية، واحنا في أفق نعممو التجربة، عشر أقاليم أخرى ثم في أفق التعميم ديالها، هاذ الآلية في مضمونها أنها كتعطينا لجن إقليمية اللي عندها خطط إقليمية لحماية الطفولة يعني في المسار في الإقليم، كذلك عندها يعني هذه.. عندها مخطط إقليمي باش تحمي هاذ الأطفال وعندها كذلك مدار ديال الحماية وكتضمن الإلتقائية بين كافة المتدخلين، جميع المتدخلين اللي عندهم علاقة بالطفولة وكيترأسوها السادة العمال على مستوى الأقاليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه "الإستراتجية المندمجة لتفعيل برامج الدعم الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات تأخر في تفعيل خدمات صندوق التماسك الإجتماعي لمجموعة من الأسباب أبرزها:

غياب إستراتجية مندمجة لتفعيل برامج الدعم الإجتماعي تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن التدابير التي تتخذونها لوضع إستراتيجية مندمجة في مجال الدعم الإجتماعي توضح الأهداف والفئات المستهدفة ومخططات التمويل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لكم على هذا السؤال.

أولا، برامج الدعم الاجتماعي هي مكون رئيسي لمنظومة المساعدة الإجتماعية في بلادنا، والتي يتم تطويرها اليوم في إطار السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية 2020-2030، السياسة العمومية المندمجة هي جواب كيحقق الإلتقائية بين مختلف المتدخلين والدعم الاجتماعي هو جزء من هذه المنظومة.

اليوم برامج الدعم الاجتماعي اللي كيقدمها صندوق التماسك الاجتماعي، برامج مهمة، إضافة إلى ما يقدمه صندوق التكافل العائلي، منظومة الدعم المدرسي، دعم مؤسسة الرعاية الاجتماعية، هاذي كلها كتعتبر اليوم برامج مهمة جدا في مجال الدعم الاجتماعي.

طبعا نظام المساعدة الطبية كذلك "راميد" (RAMED[8]) اللي كتفعلو وزارة الصحة، "تيسير" الذي يفعله قطاع التربية الوطنية، برنامج "مليون محفظة" هاذي كلها وغيرها من البرامج تشكل عمق برامج الدعم الاجتماعي في بلادنا.

إضافة إلى برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، الحاضنات لأطفالهن اليتامى، واليوم هاذ البرنامج حقق يعني نتائج مهمة جدا، إذ أن عدد المستفيدات كيتجاوز حسب إحصائيات 20 أكتوبر، كيتجاوز 106 آلاف امرأة مستفيدة و197 ألف يتيم ويتيمة فيهم 147 ألف متمدرسين وفيهم 12 ألف في وضعية إعاقة، وكتعرفو أن الأطفال اللي فوضعية إعاقة كتبقى الإستفادة ديالهم، أطفال فوضعية إعاقة اللي هما يتامى ومحتاجين كتبقى الإستفادة ديالهم من الصندوق دائمة، يعني طيلة ما مرتبطاش بذاك الشرط ديال التمدرس بالنسبة للأطفال الآخرين.

إذن اليوم هاذ البرامج هي أكيد برامج مهمة عندها آثار على الفئات المستهدفة، وطبعا تحقيق الالتقائية بين كافة هذه البرامج، اليوم توج إصدار القانون المتعلق بالسجل الاجتماعي وبمنظومة الاستهداف للأشخاص يعني اللي كيستافدو منظومة المستفيدين من الدعم الاجتماعي بشكل عام.

أكيد أن إلى كاين شي مشكل، باش نكونو واضحين وصرحاء، إذا كان هناك مشكل في برامج الدعم الاجتماعي فهو مشكل الاستهداف، واليوم الاستهداف بفضل هاذ الإطار القانوني اللي كنتوفرو عليه وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، أكيد أنه غيكون إضافة نوعية، مزيد من الالتقائية ومزيد من ضمان الاستهداف المباشر لأشخاص اللي هوما فعلا فوضعية الحاجة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

<u>المستشار السيد الحو المربوح:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

للتذكير هاذ الصندوق راه تنشأ في 2012، هذا مهم جدا والمجلس الأعلى للحسابات أوصى بعدة توصيات، كنتساءلو الآن، السيدة الوزيرة، بعد جوابكم، ما مآل هذه التوصيات؟

الأمور بنتائجها، ما كنشكوش في الإرادة ديالكم، ما كنشكوش في الجدية ديالكم، ولكن، مع الأسف، الأرقام والوضع اللي كنشوفو، مع الأسف في اتجاه معاكس لما قلتم.

الجواب، السيدة الوزيرة، راه كنلقاوه في المواطنين اللي سجلو غياب تام لوزارتكم في ملفات الدعم الاجتماعي على إثر جائحة كورونا.

الجواب نجده على بعد مسافة قصيرة من هذه المؤسسة، عشرات الأطفال المتشردين وبدون مأوى، عجائز شيوخ يمدون يد التسول لسد رمقهم.

نجده أيضا، السيدة الوزيرة، وهذا يدل على إرادتكم، ولكن على موقعكم الرسمي الذي يبين دراسات وأرقام إلى آخره، ولكن الواقع يقول شيئا آخر.

السيدة الوزيرة،

وأنتم تغضون الطرف عن الأطفال المقنعين ببيع بعض المناديل الورقية في الشوارع، هاذي ظاهرة غادية وكتفاقم.

السيدة الوزيرة،

سبق لنا وضعنا نفس السؤال للسيدة الوزيرة اللي كانت في الحكومة السابقة، ولقينا أنه الموارد ديال الصندوق ما تصرف منهم حتى درهم، والآن مع الأسف واحنا في خضم القانون المالي كنشوفو أن هاذ الصندوق غير هاذ الصندوق ديالكم فيه 8 دالمليار 627 مليون ديال الدرهم، تصرف منه النصف، واش المغاربة ما محتاجينش للنص الآخر؟ 460 مليار باقية.

الصناديق اللي قلتو إلى جمعناهم كاملين، السيدة الوزيرة، 33 مليار درهم على مدة 3 سنوات لإنجاز الثلث، يعني الطاقة الإنجازية نتاعكم ما كتفوتش الثلث، وهي هيكلية.

نكمل، السيد الرئيس، أننا نثمن المبادرة الملكية اللي فعلا غادي تنقذ هاذ القطاع هذا بإنشاء مؤسسة، نتمناو تكون مؤسسة مستقلة وعابرة لكل الحكومات، باش تكون الاستمرارية وتكون الاستقلالية ديال المؤسسة اللي كتكلف بالمسائل الاجتماعية.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

<u>السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا في الحقيقة، السيد المستشار، إلى بغا يقول بأن وزارة التضامن كانت غائبة، أنا عندي أرقام، أرقام اللي كتأكد ملي كنقول أنه أكثر من مليارين و560 مليون ديال الدرهم صرفت للنساء الأرامل، هذا ماشي كلام، ماشي إنشاء، ماشي خطابة، هاذي وقائع، كنقول 197.000 يتيم استافد، ماشي وزارة التضامن اعطات، هذا الصندوق، هذا المغرب أعطى لوليداتو.

[8] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

ملي كنقولو بأن الإعاقة 13.000 مستفيد من منح الإعاقة باش يتمدرسو أن هذا مجرد كلام، أنا ما كنفهمش، ملي كنتكلمو على المستفيدين من المشاريع المدرة للدخل أكثر من 1730 مشروع مقبول وتم تمويله، أنا كنظن أن هذا إنجاز.

إلى بغينا نتكلمو بهاذ الطريقة ديال أننا نقدمو واحد الخطاب سلبي وواحد الخطاب اللي ما فيهش تحمل ديال المسؤولية راه من السهل، كل واحد فينا باش ينتقد الأعمال ديال الآخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه "حماية الأطفال من جرائم الأنترنيت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حماية الأطفال من جرائم الأنترنيت، ماذا أعدت وزارتكم لإيقاف هذا النزيف الذي أصبح يؤلم جل الأسر المغربية؟

واحنا اليوم مطالبين كشعب مغربي وكحكومة على الأقل ندیرو واحد الحماية، نظرا للإقبال المتزايد للأطفال منذ نعومة أظفارهم يلجون إلى الأنترنيت، ويسقطون في أشياء لا قبل للمجتمع المغربي بها، عادات وتصرفات وجرائم ذهب ضحيتها أطفال أبرياء.

المطلوب من حكومة تحب أطفالها وترعاهم أن توفر حماية كافية للضرب على أيادي المعتدين من جهة، وإيقاف هذا النزيف.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

اليوم الولوج إلى الأنترنيت أصبح جزءا لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي للمغاربة، ليس فقط للطفولة، وبالتالي الأرقام كتعطينا أنه تقريبا 69% يلجون إلى هذا الفضاء، ويقضون فيه ما معدله 3 ساعات و31 دقيقة يوميا حسب آخر المعطيات في هذا المجال ديال 2020.

وحسب البحث الذي أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2018، لا تتوفر 64% من الأسر على كفاءة لمراقبة استعمال الأنترنيت من طرف أطفالهم، اللي هم أقل من 15 سنة، في الوقت الذي يستعمل فيه أزيد من 89% من الفئة العمرية 5 إلى 8 سنين مختلف التطبيقات على الهاتف المحمول، وتزداد تلك النسبة مع العمر لتصل إلى أزيد من 98% في الفئة العمرية 15-18 سنة.

طبعا الولوج للأنترنيت غير الآمن الذي يجعل الأطفال يقدرو يسقطو في الإدمان الإلكتروني أو أنه يجعلهم يتعرضون لمجموعة من التأثيرات السلبية، منها العنف، منها الاستغلال الجنسي ومنها غيره، هذا أنا باش نكون معكم واضحة هاذ الموضوع يحتاج أننا ناقشناه في الوزارة وعاودنا ناقشناه، هاذ الموضوع كيحتاج إلى تعبئة مجتمعية.

لا يكفي فيه سياسة عمومية أو إصدار قوانين ولكن تعبئة مجتمعية كتبدا من الأسرة، لأنها الأسرة تقوم بالدور ديالها، المدرسة من أجل خلق واحد الوعي والتحسيس، لأن اليوم هذا واحد التحدي لمجتمعات كثيرة، ليس فقط في المغرب.

وزارة التضامن، اليوم سنطلق الأسبوع القادم، إن شاء الله، دليل لمساعدة الأسر على أنها تعرف كيفاش تواكب الأسر ديالها وتحمي الأسر ديالها، بل كيفاش تشتغل في محركات بحث اللي تساعدها أنها تحمي الأطفال ديالها.

كاين مقارابات أخرى، كاين دول اللي قامت بالتحسيس، كاين دول اللي قامت بإيقاف بعض المواقع وبعض الألعاب ومعنا السيد وزير التجارة والصناعة، وهذا فيه صعوبات من نوع آخر.

فإذن هاذ الموضوع المدخل لإنجاحه في المغرب، وهو تكون واحد التعبئة مجتمعية، كنقولها وكنسطر عليها.

اليوم البرامج، برنامج "اولادنا" اللي هو برنامج ديال الأجهزة الترابية المندمجة اللي عندنا 6 أقاليم بالمراكز المواكبة بجميع الآليات اللي خصها تشتغل بها هذه البرامج اللي كتضمن القرب، المفروض أنها تكون كذلك من خلال الالتقائية مع كافة المتدخلين تشكل واحد الرافعة من أجل وعي جماعي بخطورة مجموعة من الأشياء اللي اليوم كيوقع واحد التصالح اجتماعي معها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

راه خلعتينا دبا بهاذ الأعداد أو بهاذ الإحصاء الكبير اللي كنشوفوه. فعلا، هذه كارثة مجتمعية، راه أكثر من هاذ فيروس كورونا وقانا الله من شره، بمعنى أن خص اجتهادات وخص تضامن يكون شعبا وحكومة.

احنا كنتأسفو ملي كنلقاو اليوم بعض المسلسلات اللي منين خلاقيت وهي كتدوز في التلفزيون ومازالة، وكلها مشبوهة، هذا.. كاين واحد النوع ديال العناية، راه العناية تفقدت، السيدة الوزيرة. كاين إدمان، وبالمقابل ما كاينش حتى ذيك اليقظة أو التحسيس. دبا راه المشاكل اللي كتوقع في هاذ ولوج الأنترنيت راه الدري الصغير إلى زولتي لو التيليفون أو منعتيه من الحاسوب راه معنى أنك غتخلق الفوضى في الدار.

الأسر كتعاني اليوم غير باش تحديد ساعات الولوج إلى الأنترنيت، نتمناو نلقاو شي مبادرة، هاذ الدليل اللي غتخرجوه، السيدة الوزيرة، مشكورة، خصنا على الأقل نوعيو الناس كذلك، ونتمنى أنه تكون واحد البصمة ديال الشفاء أو ديال إيقاف.. لأن الأغلبية ها هو تزوج في الأنترنيت، ها هو معنى كاين واحد العدد ديال النصابة اللي كيستغلو السذاجة ديال الأطفال الأبرياء والمجتمع اللي كيتأثر في الأخير.

استسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى في التوقيت.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

طبعا قلت أن الأجهزة الترابية المندمجة اليوم كنعتبروها جواب جماعي وتدخل جماعي من طرف مختلف المتدخلين، لأنها آلية إقليمية كتوضع خطط إقليمية وهاذ الخطط الإقليمية خصها تراعي التحديات اللي كاينة على المستوى الترابي.

طبعا اليوم هاذ القضية هاذي هي لا شك أنها كتشكل صلب الاهتمام ديال مجموعة ديال الفاعلين وكذلك اهتمامنا.

كنعتبرو كذلك أن إطلاق هاذ الدليل غيكون فاتحة لإطلاق مجموعة من الدلائل الأخرى اللي هي عندها طبيعة موضوعاتية اللي كتهم مثل هاذ الإشكالات، واللي طبعا احنا محتاجين في هاذ القضايا اللي عندها بعد اجتماعي كتحتاج لواحد التعبئة اللي كينخرط فيها الجميع لكي نحقق نجاحات فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "مآل استمرارية منظومة الدعم الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة، نسائلكم حول مآل استمرارية منظومة الدعم الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد النائب المحترم.

موضوع برامج الدعم الاجتماعي اللي هي برامج اللي بلادنا، الحمد لله، كانت هناك مبادرات تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، مبادرات مهمة في الأسابيع الأولى من الجائحة، واللي ارتبطت بدعم أكثر من 5 ملايين شخص، وهم أغلبيتهم معيلي أسر، وفيهم 20% من النساء المعيلات للأسر حسب الإحصائيات ديال وزارة المالية، وأن هاذ الدعم كذلك كان فيه مليون أجير، يعني في المحصلة وصلنا لـ 6 داملليون من المستفيدين من هذا الدعم.

هذه المقاربة الاستباقية أعطت الأثر ديالها، إضافة إلى مجموعة من البرامج اللي قامت بها مجموعة من المؤسسات الوطنية، "مؤسسة محمد الخامس للتضامن" اللي واحد المبلغ ديال 85 مليون ديال الدرهم الذي تم صرفه في إطار تكييف برنامج قفة رمضان مع واقع الجائحة وتداعيات الجائحة.

اليوم برامج الدعم الاجتماعي الأخرى التي تحدثت عن بعضها واللي مرتبطة بصندوق دعم التماسك الاجتماعي، أكيد أنها كلها برامج اللي كتعطي الأثر ديالها والارتباط ديالها بالفئات المستهدفة. مثلا في مجال الإعاقة اليوم المعينات التقنية، بلادنا تبذل مجهودات كبيرة في سبيل توفيرها عن طريق توفيرها للأشخاص اللي كيطلبوها على مستوى مندوبية التعاون الوطني وفيها تمويلات مهمة.

كذلك على مستوى تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الصندوق كتعطى منح اللي كتوصل حتى لـ 160 مليون درهم سنويا.

كاين كذلك برنامج ديال الأرامل اللي تكلمنا عليه اللي كتستافد منو أكثر من 106 آلاف امرأة أرملة من هاذ الصندوق، وأكيد أنه مرشح لاستفادة أعداد أخرى من النساء، طبقا للمساطر المعمول بها واللي كتدفع واللي وزارة الداخلية مشكورة كتقوم بواحد المجهود كبير في سبيل تيسير الاستفادة.

عندنا كذلك برامج موجهة للجمعيات المحلية واللي هي برامج استهدفت هذه السنة بالخصوص المبادرات المحلية، سواء للأشخاص

في وضعية الشارع أو الجمعيات التي تشتغل مع الأطفال في وضعية الشارع، لأننا كنعتبرو أن هذه الظواهر ظواهر كتحتاج تدخل متعدد يكون فيها مجتمع مدني، تكون فيها سلطات محلية، تكون فيها الوزارة والتعاون الوطني وغيرها من المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على جوابكم الواضح والقيم، وللتفاعل معه نسجل في الفريق الحركي بعض الملاحظات معززة باقتراحات وهي كالتالي:

أولا، نؤكد في الفريق الحركي أن الإجراءات المتخذة للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا رغم محدوديتها ساهمت في تعزيز الأمن الاجتماعي، كما ساهمت في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وساهمت كذلك في حماية العلاقات بين الأجراء وأرباب المقاولات، وكذا بين المنتج والمستهلك.

ونسجل كذلك أن الدعم الموجه للفئات الهشة بالقطاع المهيكل وغير المهيكل من صندوق تدبير جائحة كورونا، ساهم بشكل نسبي في تخفيف العبء على هذه الفئات بالرغم من تسجيل بعض الاختلالات، من قبيل تأخير صرف الدعم بالعالم القروي، وكذا حرمان العديد من الأسر المعوزة منه بسبب عدم تحيين اللوائح، وكذا اختلال منظومة الاستهداف.

ثانيا، وبناء على ما سبق، نؤكد في الفريق الحركي على مقترحنا الذي سجلناه في أكثر من مناسبة ومن خلال مذكرة حزب الحركة الشعبية حول تدبير جائحة كورونا، والمتمثل في مأسسة دعم الأسر الفقيرة والمعوزة عبر صندوق وطني للدعم الاجتماعي في شكل حساب خصوصي أو مؤسسة تكتسي صبغة شخصية معنوية مستقلة، تدمج مختلف البرامج الاجتماعية المعوزة على عدة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وصناديق من قبيل برنامج "تيسير" وتدبير المنح الدراسية والجامعي ودعم الأرامل وصندوق التكافل الاجتماعي وصندوق التعويض عن فقدان الشغل وغيرهما، وكذا عبر تحديد معايير الاستحقاق والاستهداف من خلال إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

ثالثا، الحكومة مدعوة كذلك، السيدة الوزيرة، لتعبئة الموارد المالية لمواصلة البرامج الاجتماعية كبرنامج تقليص الفوارق المجالية وصندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي واستهدافهما لتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية في المناطق القروية والجبلية.

رابعا، نؤكد كذلك على إطلاق استراتيجية وطنية لما بعد كورونا، أساسها تعميم التغطية والحماية الاجتماعية لكل الفئات، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في هذا المجال.

خامسا، ندعو مجددا إلى ابتكار آليات موضوعية لتمويل صندوق التماسك الاجتماعي، بعيدا عن الحلول السهلة المتمثلة في تضريب الطبقة المتوسطة والمقاولات المهلكة أصلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على تفاعلكم.

طبعا إضافة إلى برامج الدعم التي تم التركيز عليها، لا يمكن أن ننسى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة، واللي اليوم عندنا واحد العدد ديال 1169 مؤسسة، واللي هي كذلك تحتاج إلى الدعم وتحتاج إلى مجهودات من أجل، أولا، استفادة الأشخاص اللي هما كيكونو فيها نزلاء ومستفيدين من هذه المؤسسات اللي هو عمق الدعم الاجتماعي في بلادنا.

التكفل بهاذ الأشخاص عمق الدعم الاجتماعي، سواء الأشخاص المسنين واللي أطلقنا مؤخرا حملة وطنية من أجل الأشخاص المسنين ودعمهم وحمايتهم، خاصة في ظل تداعيات كورونا.

كذلك، المؤسسات الخاصة بالطفولة، وهاذي مؤسسات اليوم نشتغل على تجويد الخدمات في إطار تنزيل القانون 65.15 لأنه كيفما كتعرفو هاذ القانون الجديد اليوم نشتغل على إخراج النصوص التطبيقية من أجل أن القانون 14.05 اليوم دخول هاذ القانون حيز التنفيذ الاشتغال على تجويد الخدمات داخل هذه المؤسسات، هو واحد التحدي حقيقي اللي كنرفعوه، وطبعا سيكون بشراكة مع الجماعات الترابية وكافة المتدخلين.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها، كما أشكركم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 316

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الآخر 1442هـ (17 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: إحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الواحدة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مقترح قانون يرمي إلى تغييروتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (محال من مجلس النواب)؛

2. مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد القادر سلامة رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على النصين التاليين:

الأول، مقترح قانون؛ والثاني، مشروع قانون.

الأول، "مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك"؛

أما المشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

وقبل الشروع في مناقشة أول نص مدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، أتقدم باسمكم بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك للسيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا في سبيل دراسة وإغناء هذين النصين.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مقترح قانون يرمي إلى تغييروتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

الكلمة للسيد المقرر لتقديم التقرير، ولكن أعتقد بأنه..

هذا مقترح، واخا إذا بغيتو إذا بغا المجلس له ذلك، ولكن هذا مقترح قانون باش يكون أرضية للنقاش، أعتقد بأن لابد صاحب الاقتراح بما أن هاذ الاقتراح جا من الغرفة الأولى ما حاضرش، كان لازم واحد اللي غيمثل الفريق هو الذي سيقدم هذا المقترح، ولكن إذا ترون بأنه لا يحتاج إلى تقديم..

الآن غادي نسول موقف الحكومة من هذا المقترح.. صافي، يالاه.

الكلمة.. الحكومة ما بغاتش.

أنا غنفتح باب المناقشة، المناقشة مفتوحة، هل هناك من متدخل؟ إذن لا أحد.

غادي ندوز.. ما كاينش ما أسهل.

إذن كاين المادة الأولى

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة الثانية:

الموافقون: الإجماع، كذلك.

غادي نعرض الآن المقترح برمته:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.**

الآن غادي ننتقلو إلى دراسة مشروع قانون.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

طبعا، الإخوان اللي عندو التقارير يعطينا التقارير لضمها إلى المحضر العام.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنظن أنه هاذ المشروع هذا كنا قدمناه باش ما نعاودش من جديد، كنا قدمناه في 20 أكتوبر 2020 وكان قرار أننا غادي نرجعو للجنة باش يمكن لنا نعاودو ندرسوه مرة ثانية، فكان اجتماع ديال اللجنة واشتغلنا على جميع النصوص اللي كانو مقدمين اليوم.

إلى سمحتو يتجلى أهم مقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون فيما يلي:

- أولا، التنصيص على إمكانية إبرام إطار تعاقدي مع مجلس الجهات؛

- ثانيا، إبرام اتفاقيات شراكات مع الجماعات؛

- ثالثا، إبرام اتفاقيات شراكات مع القطاعات الحكومية العاملة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات قصد تقديم خدمات جديدة على المستوى الجهوي، هاذ النقطة مهمة جدا لأن الوزارة كتشتغل مع جميع الغرف باش يمكن لنا نوصلو المواطنين جميع المسائل اللي كتدار في الوزارة كنوصلوها للمواطن عبر أيضا هاذ الغرف ديال التجارة والصناعة والخدمات.

- رابعا، مراجعة تكوين وطريقة انتخاب المكتب ديال هاذ الغرف؛

- خامسا، تقليص عدد دورات الجمعيات العامة مع إمكانية إرسال استدعاءات عبر الوسائل الإلكترونية؛

- سادسا، تقليص آجال انعقاد الجمع العام الثاني؛

- سابعا، التنصيص على إمكانية تفويض جزء من اختصاصات الرئيس للمدير الجهوي؛

- ثامنا، تعيين خبير محاسب؛

- وأخيرا، وضع ميثاق للأخلاقيات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع هذا القانون، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا التقديم.

إذن الآن باب المناقشة، باب النقاش مفتوح لمن أراد أن يتدخل في هذا المشروع.

إذن اللي بان لي لا أحد.

الرئاسة غادي تقبل تقارير والمداخلات مكتوبة.

إذا لم يكن هنالك مانع غادي ندوزو مباشرة للتصويت.

إذن ندوزو للتصويت.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

وضمن هذه المادة كاين مواد فرعية إذا بغيتو نقراوها، نقرا عليكم المواد بالأرقام، ماشي نقراها، لابد خصني الله يرضي عليكم، هاذ الشي كيتسجل، لابد.

كاين المادة 4، المادة 5، المادة 6، المادة 10، المادة 13، المادة 14، المادة 17، المادة 20، المادة 23، المادة 25، المادة 29، المادة 30، المادة 32 مكرر، المادة 34، المادة 35، المادة 42، المادة 46، كاين في الفقرة الثانية وكاين 49 والمادة 63.

الموافقون: الإجماع.

إذن هاذ المواد جمعتهم أنا كاملين بالإجماع ديالكم.

غادي ندوزو مباشرة، إذن غادي نعرض الآن **عنوان الباب الرابع** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أشكركم.

إذن غادي نعرض الآن **المادة الأولى برمتها للتصويت**:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع.

المادة 4:

الموافقون: الإجماع.

المادة 5:

الموافقون: الإجماع.

الآن غادي نعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.**

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I. مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، وهي مناسبة للتأكيد على أهمية موضوع حماية المستهلك الذي أصبح مطروحا بحدة، واكتسب أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل بروز الضعف في المراقبة وانتشار مظاهر الفساد الذي أدّى إلى خداع المستهلكين وتجهيزهم بسلع غير مطابقة للمواصفات أو ذات أسعار غير متناسبة في ظل استخدام وسائل الإعلام المتطورة في عملية الخداع والتضليل عبر الدعاية والإعلان خاصة وأن "المستهلك يمثّل الطرف الضعيف في العملية التعاقدية، بالإضافة إلى أن الرغبة في الربح السريع دفعت العديد من التجار والمنتجين، ومقدمي الخدمات لاتباع أساليب غير مشروعة للإثراء السريع باستخدام وسائل الغش والخداع المختلفة.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المقترح من أجل إسناد الاختصاص النوعي في المنازعات الاستهلاكية بين المورد والمستهلك حصريا إلى المحكمة الابتدائية لموطن أو محل إقامة المستهلك، أو إلى محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب للضرر باختيار هذا الأخير، وهو تعديل سيساهم في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة في تيسير إجراءات التقاضي للمستهلك المتضرر وحسم الخلاف والتردد الذي يعرفه العمل القضائي حول المحكمة المختصة نوعيا في حالة العقود الاستهلاكية التي كانت توجه إلى المحاكم التجارية ومعلوم أن هذه المحاكم تعرف تطبيق مساطر خاصة وبكلفة مرتفعة ومدد قصيرة لا تتناسب مع وضعية المستهلك.

إن تفاعلنا الإيجابي مع هذا المقترح نابع من قناعتنا بالدفعة القوية التي سيمنحها للمجهودات التي تبذل لتعزيز حماية المستهلك وضمان الحقوق المنصوص عليها في التشريع المغربي انسجاما مع المبادئ والمواثيق الدولية خاصة تلك التي صادق عليه الجمع العام للأمم المتحدة والصادرة يوم 9 أبريل 1985، والتي اعتمدت مجموعة من المبادئ لحماية المستهلك من الخروقات، إلى جانب تقرير الأمم المتحدة حول المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك.

من هذا المنطلق وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

2) مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك الذي ينص على أنه في حال نزاع بين المورد والمستهلك، ورغم وجود أي شرط مخالف، فإن الاختصاص القضائي النوعي ينعقد حصريا للمحكمة الابتدائية.

تعتبر المحكمة المختصة مكانيا، محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب في الضرر باختيار هذا الأخير.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لحماية المستهلك، وبخاصة من طرف أصحاب هذه المبادرة التشريعية.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تنزيل هذا المقتضى الجديد هو خطوة مهمة تروم تقريب القضاء من المستهلك على اعتبار أنها تغطي جميع التراب الوطني نظرا لمحدودية انتشار المحاكم التجارية التي ليس لها امتداد ترابي شامل.

وعليه، نشدد على أهمية هذا الإجراء الذي سيمكن من خفض التكاليف القضائية في حالة لجوء المستهلك إلى القضاء وعدم تقاعسه

للدفاع عن حقوقه في إطار منازعات العقود الاستهلاكية.

وتجب الإشارة أن مقتضيات مقترح قانون بالصيغة التي نناقشها اليوم، على العموم، تساهم في المعالجة القانونية لهذه الوضعية اللامتكافئة التي لا يمكن الاستمرار فيها بأي شكل من الأشكال بين المستهلك والمورد. كما تساهم في الحماية الفعلية لحقوق المستهلك ببلادنا وتقوي نمط حكامة العقود الاستهلاكية وترسخ منظورا جديدا في هذه العلاقة.

كما نؤكد في هذا الإطار على أن ضمان التنزيل الأمثل لهذا الإجراء يقتضي، من جهة، مواكبته على المستوى العملي بالقيام بحملات توعية واسعة وشاملة لفائدة عموم المواطنين، ومن جهة أخرى، بضرورة قيام الوزارة الوصية على القطاع بمجهودات في الشق المتعلق بالمراقبة اللازمة، الشيء الذي سيمكن مستقبلا من مراكمة الممارسات الجيدة في هذا الباب.

وتبعا لما سبق، فإنّ فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة مقترح قانون يرمي الى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 08.31 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على استجابته الفورية لهذه المبادرة التشريعية وهذا المقترح القانون الهام.

السيد الرئيس،

إننا نثمن كون هذا المقترح قانون، يرمي الى إسناد الاختصاص القضائي النوعي والمكاني في النزاعات والمنازعات المرتبطة بالاستهلاك للمحاكم الابتدائية، دون المحاكم التجارية، للنظر والحسم في الخلاف المتعلق بمنازعات العقود الاستهلاكية، حماية للمستهلك من التاجر الذي قد يشترط بقوته التجارية في العقد الاستهلاكي إسناد الاختصاص إلى المحاكم التجارية، مما قد يثقل كاهل المستهلك بتكاليف زائدة ومساطر خاصة ومعقدة على اعتبار ان عدد المحاكم التجارية لا يغطي جل التراب الوطني، إذ لا يتعدى عددها ثمانية محاكم.

السيد الرئيس،

ايمانا منا، في الفريق الحركي، بأهمية هذا النص التشريعي، و الذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تستجيب باقي القطاعات الحكومية مع المبادرة التشريعية لأعضاء مجلسي البرلمان.

شكرا على حسن انصاتكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II. مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات (كما وافق عليه مجلس النواب).

وهي مناسبة لنا لبسط وجهة نظرنا على هذا المشروع قانون الذي يكتسي أهمية قصوى ويعتبر حلقة أساسية في مسار الرقي بهذه الغرف والنهوض بها حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه، انسجاما مع التوجهات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا ومواكبة لمسلسل التحديث والتطوير الذي يعرفه المغرب في مختلف المجالات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

إن المشروع الذي نحن بصدد دراسته والتصويت عليه اليوم يأتي في سياق ورش على درجة كبيرة من الأهمية والمتمثل في الإصلاح الشامل للغرف تنزيلا للرؤية الملكية التي تهدف إلى جعل هذه المؤسسات حجر الزاوية للاستثمار المنتج عبر تشجيع خلق الثروة وإحداث فرص الشغل، والمساهمة في إنجاز مشاريع استثمارية على الصعيد الجهوي، إلى جانب دورها التمثيلي وفي الوساطة المهنية والدعم والمساعدة للصناع والتجار المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد بدا واضحا أن هذا المشروع قانون سيساهم في تعزيز مهام واختصاصات الغرف وضمان اندماجها في محيطها السوسيو اقتصادي خاصة في علاقتها بالجهة والقطاعات الحكومية، والجماعات الترابية

والمؤسسات العمومية.

في هذا الإطار ستتمكن الغرف من خلال مقتضيات هذا المشروع من إبرام إطار تعاقدي مع مجلس الجهة كشريك في تنفيذ مخطط التنمية الجهوي، وإبرام اتفاقيات شراكة مع الجماعات من أجل إنجاز مشروع أو نشاط ذي فائدة مشتركة، وكذلك مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية العاملة في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات قصد تقديم خدماتها على المستوى الجهوي.

وفي مجال الحكامة ينص المشروع على ضرورة تعيين خبير محاسب يعهد إليه مراقبة التدبير المالي للغرفة والتأكد من صحة حساباتها وممتلكاتها، ووضع ميثاق للأخلاقيات يتضمن بصفة خاصة المبادئ والقيم والقواعد التي يجب على كل عضو التقيد بها.

السيد الرئيس المحترم،

إن النجاح في رفع تحدي إصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب يمر بالضرورة عبر توفير إرادة مشتركة لدى جميع المتدخلين، خاصة وأن إصلاح هذه الغرف لا يعد فقط ضرورة لهذه المؤسسات الدستورية، بل أصبح شرطا لازما لإعادة الاعتبار للنسيج المقاولاتي المغربي وتموقعه داخل نسق صناعة القرار الاقتصادي.

في هذا الصدد نرى ضرورة استشارة الحكومة للغرف في كل ما يرتبط بمجال الاستثمار وتنمية الاقتصاد، عبر مأسسة وتفعيل الدور الاستشاري لهاته الغرف ووضع المراسيم التطبيقية للقيام بهذا الدور.

كما يتعين إعادة النظر في نظام الاقتراع وتمثيلية الأصناف داخل الغرف في أفق تمكين هذه المؤسسات من نخب سياسية واختصاصات تساير الجهوية المتقدمة التي تعتبر أهم الأوراش التي تراهن عليها بلادنا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تبلورت لدينا القناعة في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون ومدى مساهمته في تعزيز فعالية الغرف، وعليه فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مشروع قانون رقم 08.19 بتغيير وتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

هذا القانون الذي كان الفريق الاستقلالي أول المطالبين به في إطار مشروع الإصلاح الشامل للغرف، بشكل ينسجم مع الرؤية الملكية الرشيدة الهادفة إلى تحويل هذه المؤسسات إلى رافعة حقيقية للاستثمار المنتج على الصعيد الجهوي.

وتفعيلا لبنود الاتفاقية الإطار الموقعة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله منذ 02 أبريل 2014، بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، خصوصا المحور المتعلق بتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للغرف، بهدف تعزيز مهام واختصاصات الغرف وضمان اندماجها في محيطها السوسيو اقتصادي، وتبسيط عمل أجهزة الحكامة المعتمدة بالغرف من أجل الرفع مردوديتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تفاعل الفريق الاستقلالي بشكل إيجابي مع هذا المشروع الذي سيمكن من إقامة برنامج تعاقدي مع مجلس الجهة كشريك في تنفيذ مخطط التنمية الجهوي، ويمكن من إبرام اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية من أجل إنجاز مشروع أو نشاط ذي فائدة مشتركة. كما يتيح إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المرتبطة بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات قصد تقديم خدماتها على المستوى الجهوي، ومراجعة تشكيلية وطريقة انتخاب المكتب، وذلك بإقرار فوز اللائحة التي تحصل على أغلبية الأصوات بكافة المناصب، وتقليص عدد الجموع العامة إلى اجتماعين عوض ثلاثة اجتماعات، مع إمكانيات إرسال الاستدعاءات للأعضاء باعتماد الطريقة الالكترونية، مع مراجعة آجال عقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة في حالة تعذر انعقاد الاجتماع الأول نتيجة عدم توفر النصاب القانوني.

وقد أتاح هذا المشروع منح إمكانية تفويض جزء من صلاحيات الرئيس ذات الصلة بالتدبير الإداري للغرفة إلى المدير الجهوي للغرفة، وتعيينه كآمر مساعد بالصرف، مع إمكانية امتلاك مساهمات في شركات عامة أو خاصة والتي يدخل غرضها في إطار مهام الغرفة.

كما يقر تعيين خبير محاسب يعهد إليه مراقبة التدبير المالي للغرفة والتأكيد من صحة حساباتها وممتلكاتها، وقد أكد هذا المشروع على وضع ميثاق للأخلاقيات، مع تبسيط المساطر المتعلقة بالاقتناء والتفويتات التي تنجزها الغرف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم أن طموحنا في الفريق الاستقلالي يتجاوز سقف هذا المشروع القاضي بتغيير وتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي

لغرف التجارة والصناعة والخدمات، فإن عدد التغييرات الإيجابية التي جاء بها جعلنا نصوت عليه بـ "نعم".

3) مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصدده، يكتسي أهمية كبيرة، على اعتبار أنه يروم إصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات التزاما بالتعليمات الملكية السامية في هذا الصدد، حيث أكد جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية البرلمانية بتاريخ 13 أكتوبر 2000 على العزم " ... فيما يخص الغرف المهنية على ترسيخ منظور جديد يجعل منها رافعة حقيقية للاستثمار المنتج وينبذ التعامل معها كمطية أو مصلحية ويمدها بنفس جديد يصحح اختلالات واقعها الحالي الذي لا يمكن الاستمرا رفيه أو إعادة إنتاجه".

وتجب الإشارة أن مقتضيات مشروع القانون بالصيغة التي نناقشها اليوم، ستمكن من تحسين أداء الغرف على عدة مستويات، وذلك من خلال:

- ✓ تحسين جاذبية فرص الاستثمار على الصعيد الجهوي؛
- ✓ توفير مساحات مهمة للحركة والمبادرة والإبداع لهذه الغرف من خلال تحسين إطارها القانوني والتنظيمي؛
- ✓ المساهمة في خلق فرص الشغل؛
- ✓ تدعيم أدوار الوساطة المهنية اتجاه منتسبيها؛
- ✓ كما نسجل أن خيار الإصلاح الذي نهجته الحكومة من خلال مضامين مشروع القانون رقم 08.19، الذي نحن بصدده من شأنه تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- ✓ التنصيص على إمكانية إبرام إطار تعاقدي مع مجلس الجهة كشريك في تنفيذ مخطط التنمية الجهوي؛
- ✓ إمكانية إبرام اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية من أجل انجاز مشروع أو نشاط ذي فائدة مشتركة؛
- ✓ إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية العاملة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات قصد تقديم خدماتها على المستوى الجهوي؛
- ✓ تعيين خبير محساب يعهد إليه مراقبة التدبير المالي للغرفة والتأكد من صحة حساباتها وممتلكاتها؛
- ✓ وضع ميثاق للأخلاقيات يتضمن بصفة خاصة المبادئ والقيم والقواعد التي يجب على كل عضو التقيد بها؛
- ✓ تبسيط الإجراءات المتعلقة بالإقتناءات والتفويتات التي تنجزها الغرف.
- ✓ ومن جهة أخرى، وفي سياق تفاعلنا مع مختلف المستجدات التي جاء بها هذا المشروع، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على مجموعة من الملاحظات من أجل مواكبة هذا الورش الإصلاحي وإيجاد البدائل الملائمة لما هو مطروح من إشكالات وقيود لاتزال تحد من فعالية عمل الغرف نظرا لأهميتها منها:
- ✓ تطوير عرض خدمات محدد بعناية موجه للزبناء ومولد للدخل، إلى جانب إعداد تنظيم إداري أكثر فعالية، وإعادة تحديد موقع جامعة الغرف كجهاز للدعم والتنسيق؛
- ✓ بالنسبة لمدونة الانتخابات، وتحديدا في شقها المتعلق بالغرف المهنية يتعين إعادة النظر في نظام الاقتراع وتمثيلية الأصناف، كما يجب وضع لوائح انتخابية جديدة اعتمادا على معايير محددة للتسجيل، إلى جانب مراجعة القائمة الاقتصادية وجعلها أكثر انسجاما مع الأصناف المهنية الممثلة في الغرف؛
- ✓ بخصوص الموارد البشرية، يتعين تعديل النظام الأساسي للموظفين وضمان منظومة للتحفيز والتشجيع، مع ضرورة استدراك النزيف الذي باتت تعرفه الموارد البشرية بسبب شيخوخة الهرم العمري لأغلبية الغرف، واستعجالية تعزيز الموارد البشرية بما يلائم حاجياتها الحقيقية لاسيما في المجال المالي والمعلومياتي ومجال تدبير المشاريع؛
- ✓ وضع أسس واضحة المعالم لوصاية الوزارة الوصية على غرف التجارة والصناعة والخدمات، لتحسين مستوى التعاون والشراكة ورفع الأداء الاقتصادي للغرف؛
- ✓ التفكير في الطرق الممكنة لرفع نسبة المشاركة والإقبال على انتخابات الغرف المهنية؛
- ✓ دعم البرامج الحكومية في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد؛

✓ إعادة النظر في الكيفية التي يتم بها توزيع العشر الإضافي من ضريبة التجارة (المورد المالي الوحيد للغرف خارج المداخيل الخاصة) على الغرف فيما بينها.

كما لا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نؤكد أن نجاح غرفة الصناعة والتجارة والخدمات في أداء أدوارها في سياق المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية رهين بنجاح إصلاحها باعتباره شرطا لازما لإعادة الاعتبار للمقاولات الصغرى والمتوسطة داخل نسق صناعة القرار الاقتصادي، وكذا لتعزيز العرض الاستثماري وتقوية الدبلوماسية الاقتصادية والبحث عن شراكات وأسواق جديدة للمقاولة المغربية.

ومن أجل تجويد النص الذي بين أيدينا، وتمكين غرفة الصناعة والتجارة والخدمات من آليات قانونية للاضطلاع بمهامها فقد سعينا في فريق العدالة والتنمية، للتنسيق مع فرق الأغلبية من أجل تقديم مقترحات تعديلات وهو ما ستجاب له الفريق الدستوري الديمقراطي مشكورا، حيث قدمنا معا جملة من التعديلات ومن أهمها:

✓ إشراك الغرف في تنفيذ المخططات والاختيارات الإستراتيجية المرتبطة بأنشطتها مع السلطات العمومية على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي أو المحلي؛

✓ إسناد مناقشة واعتماد مشروع ميثاق السلوكيات للجمعية العامة، قبل عرضه على السلطة الحكومية المختصة للمصادقة، بعد إعداده من قبل مكتب الغرفة؛

✓ تمكين الغرف من إمكانية إحداث شركات للتنمية المحلية في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات؛

✓ تمكين الغرف من عقد ثلاث دورات عادية، مع إمكانية عقد دورات استثنائية شريطة التوفر على نصاب الثلث فقط عوض الثلثين؛

✓ تمكن الغرف إحداث مصالح ملحقة بها داخل نفوذها الترابي.

✓ وهي تعديلات نعتقد أنها ضرورية، وكان لابد استثمار فرصة عرضه القانون الأساسي للغرف للتعديل وهو ما ليس ممكنا في كل وقت وحين

وعلى الرغم من عدم إدراج التعديلات المذكورة أعلاه في مشروع القانون، وحيث أن ما لا يدرك كله لا يترك جله، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات مما سيمكن من مراكمة الممارسات الجيدة في هذا الباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض القيم الذي بسط فيه فلسفة ومضامين وأهداف هذا النص التشريعي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن هذا المشروع قانون الذي يرمي إلى تمكين غرف التجارة والصناعة والخدمات من القيام بدور المحرك الفعلي للاستراتيجيات القطاعية، محليا وجهويا، وجعلها فاعلا مهما في برمجة وإنجاز المشاريع التنموية على الصعيدين المحلي والجهوي، بدعم من الوزارة الوصية.

السيد الرئيس،

نسجل بارتياح أن من بين أهداف هذا النص القانوني تعزيز مهام واختصاصات الغرف وضمان اندماجها في محيطها السوسيو اقتصادي بشراكة مع الجهة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والوزارة الوصية، عبر الرفع من مردودية هذه الغرف، من خلال تسهيل عمل أجهزة الحكامة المعتمدة بها.

كما نؤكد على أهمية التعديلات التي أدخلت على مواد ومقتضيات النص الأصلي آملين في الفريق الحركي أن تتم مواكبتها وتحيينها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والرفع بالدور المنوط بالغرف كشريك اقتصادي وتنموي محليا وجهويا ومركزيا.

السيد الرئيس،

إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي و الذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

شكرا على حسن إنصاتكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أتدخل لمناقشة هذا المشروع، والذي يأتي في سياق النقاش التعبوي الذي رافق مناقشة الخطاب الملكي السامي الذي وجهه إلينا جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه والذي أكد فيه على ضرورة التعبئة من اجل مواجهة التحديات الصعبة التي تمر بها بلادنا في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها البشرية جمعاء مع هذه الجائحة، ومعها بلادنا التي أخذت حقها من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وأثرت بشكل كبير على تطور الأمم والشعوب، وعلى مختلف البرامج المحدثة إبان هاته الحقبة.

السيد الرئيس المحترم،

بداية، لابد أن أشكر السيد الوزير على العرض القيم الذي قدمه أمامنا داخل اللجنة المختصة، حيث طرح فيه مستجدات المشروع وأهدافه الآتية والمستقبلية مثمنا مختلف مضامينه والمتمثلة أساسا في:

• تنزيل الإصلاح الشامل لهذه الغرف والهادف إلى جعل هذه الغرف مؤسسات دستورية رافعة حقيقية للاستثمار المنتج على الصعيد الجهوي وليس مجرد وكالة للأسفار.

• تنزيل بنود الاتفاقية الإطار الموقعة في 02 أبريل 2014 مع الحكومة وجامعة الغرف.

السيد الوزير،

أود باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أنوه بهذا العمل الجبار الذي قمتم به من أجل إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات الدستورية، والتي كانت مهمشة ولا تلعب الأدوار المنوط بها خصوصا وأنها تمثل شرائح واسعة من المهنيين الذين عانوا ولا زالوا يعانون التأخر من المشاركة في برامج التأهيل والتكوين التي تعيشها الدولة لتطوير أدائهم وآلياتهم المنتجة من خلال إرساء أسس الحكامة الجيدة بهدف الرفع من أدائها، فبعد دراسة مستفيضة لهذا المشروع وجدنا السيد الوزير أنكم راجعتم حوالي 17 مادة وأضفتم مادتين وسحبتم العديد من الأحكام بهدف الوصول إلى الأهداف التي سطرتموها للمستقبل لكي تلعب هذه الغرف أدوارها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالبرنامج التعاقدي المنصوص عليه في هذا المشروع مع الجماعات الترابية، بما فيها إعادة النظر في المنظومة الانتخابية وطريقة انتخاب المكتب؛ وتقليص عدد الجموع العامة؛ واعتماد الوسائل الإلكترونية في الإخبار والإعلان عن الاجتماعات؛ وتفويت جزء من الصلاحيات إلى مدير الغرفة؛ وتعيين خبير محاسب؛ والنصاب القانوني.. إجراءات موفقة نهنئكم على شجاعتكم في إقرارها لأنها بالتأكيد ستقطع مع العديد من السلوكيات المشينة التي تسيء للعملية الانتخابية من جهة، وترقى من جهة أخرى بأداء هذه المؤسسات الدستورية التي يناضل أعضاؤها من داخل هذه المؤسسة لكي تلعب أدوارها في تقريب وجهات نظر المهنيين، وتطوير أداء العمل الرقابي والتشريعي لهذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نؤكد أن هذه المستجدات التي جاء بها المشروع وجيهة، معتبرينها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار محورية، ستعطي انطلاقة جديدة لأداء هذه الغرف المهنية، حيث سندعمها وسنصوت عليها بكل تأكيد في إطار مقاربة إصلاحية تدريجية وفق الإمكانيات المتاحة. بحيث إن الحديث عن تطوير أداء الغرف مرتبط بتطوير الترسانة القانونية وعلى رأسها هذا النظام الأساسي، لكن هذا النجاح المتوخى وهذا التطور والارتقاء بأدائها مرتبط، السيد الوزير، بتعديل القوانين المتعلقة بمدونة الانتخابات في الشق المرتبط بغرف التجارة والصناعة والخدمات، وذلك عبر الإسراع في ضبط وتحيين اللوائح الانتخابية باعتمادها على بيانات مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل آلي، واعتماد نظام الاقتراع بواسطة لوائح جهوية واحدة على صعيد النفوذ الترابي لخلق تجانس بين مختلف الهيئات الممثلة داخل الغرفة، مع تقليص عدد مقاعد الغرف وجعل عدد 45 كحد أقصى بالنسبة للغرف الجهوية ذات الكثافة السكانية الكبيرة علما أن 90% من الأعضاء يظلون بدون مهام، إضافة إلى وجوب توفر المرشحين على:

• الضريبة المهنية؛

• السجل التجاري؛

• التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• خمس سنوات من الممارسة؛

• شهادة إبراء الذمة؛

• إجبارية الانخراط في الغرفة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على تفاعلكم الإيجابي مع مقترحات فريق التجمع الوطني للأحرار، والتي ستعملون على دعمها بتشاور مع وزارة الداخلية، وهو الفريق الذي لعب أدوارا كبرى في هذه الغرف وساهم من موقعه في تطوير أدائها، خاصة وأنه كان يترأس الجامعة عند توقيعه معكم الاتفاقية أمام جلالة الملك، ويترأسها اليوم سعيا إلى المزيد من تطوير المنظومة القانونية المؤطرة للغرف، إذ نؤكد على ضرورة اعتماد هيئتين انتخابيتين بدل ثلاثة؛ ويتعلق الأمر بـ:

1- هيئة المهنيين والأشخاص الذاتيين؛

2- هيئة المقاولات.

أمر ضروري سيفرض نفسه مستقبلا، مبرزين أن مسار الإصلاح

طويل لكنه غير مستحيل، تلكم السيد الوزير كانت مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار ومقترحاته الرامية إلى تجويد النص وفق الرؤية التي أنتم ماضون فيها، وسنكون من الداعمين لكم في كل ما من شأنه الارتقاء بهذه المؤسسة، حيث سنصوت عليه بالإيجاب، شاكرا للسيدات والسادة المستشارين تفاعلهم الإيجابي معه خاصة وأنه تم التصويت عليه بالإجماع داخل اللجنة المختصة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

6) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن إخراج مشروع قانون 08.19 المتعلق بغرف التجارة والصناعة والخدمات نعتبره خطوة إيجابية في الاتحاد المغربي للشغل، خطوة تستجيب لمطالبنا برسم مناقشة قانون المالية لسنة 2020، والتي أكدنا فيها غير ما مرة على ضرورة تنظيم هذا القطاع وتمكين الحرفيين والصناع من حقوقهم الأساسية خاصة منها التغطية الصحية والاجتماعية، ولا نشك أن هذا المشروع قانون سيمكن من استكمال تلك المطالب من خلال ضبط عملية التعاقد مع الجهات وامتلاك شركات عامة وخاصة، والتعويض عن المهام، وإقرار ميثاق الأخلاقيات، حيث أن كل هذه الإضافات ستمكن من تحسين الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الغرف.

السيد الرئيس،

إن دورنا كتنظيم نقابي من جهة وكبرلمانيين من جهة ثانية يحتم علينا العمل بكل جدية من أجل تجويد النص الذي بين أيدينا، وإخراج نص قانون ينظم غرف التجارة والصناعة والخدمات في المستوى، يمكن هذه الغرف من لعب دور أكبر، ويحقق انتظارات المنتخبين في هذه الغرف، وكذا كل المهنيين المنتسبين إليها، وإن النقاش المسؤول والحقيقي سيمكننا من أن نرفع من مستوى ومجالات تخصص الغرف، حتى تنتقل من دورها الاستشاري إلى دور تقريري وقوة اقتراحية قادرة على التدخل من أجل حل المشاكل، وخصوصا على مستوى الأزمات.

وإن الأزمة التي تمر بها بلادنا حاليا لخير دليل على أن تمكن الغرف من صلاحيات واسعة في إطار القانون، بطبيعة الحال سيمكن من حل العديد من المشاكل وتطوير سلسلة الإنتاج والخدمات، وتمكن المهنيين من المشاركة تطويق الأزمات ومساعدة القطاعات الحكومية المختصة من أجل بلورة عمل المهنيين والمنتخبين.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل طالبنا ولا زلنا نطالب بتحيين اللوائح والقوانين الانتخابية للغرف، بمشاركة مع الجهات الحكومية المختصة، من أجل إضفاء الشفافية على هذه الغرف، حيث أن التجارة والصناعة والخدمات هي بمثابة روافد أساسية للاقتصاد الوطني، وتهم فئة عريضة من المواطنين والمستخدمين والأجراء والمياومين الذين يتأثرون بشكل كبير بتقلبات السوق الوطنية والدولية، ويفتقدون إلى آليات الحماية والتأمين.

إضافة إلى الحماية الاجتماعية والصحية التي صدرت في شأنها قوانين تعززها بعد نضال طويل من طرف كل الفرقاء الاجتماعيين في هذا الباب، وهذا يجرنا إلى الحديث عن العنصر البشري بهذه الغرف سواء كانوا موظفين أو منتخبين، حيث أن التكوين والتكوين المستمر سيمكن فئة الموظفين من تحسين مردوديتها وعملها، ووضع معايير صارمة لانتخاب أعضاء أكفاء قادرين على تدبير شأن هذه الغرف، في إطار الشفافية والحكامة المطلوبة، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، حتى تتمكن هذه الغرف من القيام بدورها الحقيقي المنوط بها. لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت على نص المشروع بـ....

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.